جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة دعم بيداغوجي مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية وعلاقات دولية جذع مشترك (ل م د) بعنوان:

محاضرات في نظرية العلاقات الدولية

من إعداد الدكتور:
محمد الطاهر عديلة

الموسم الجامعي: 2023 / 2024

مقدمة

يعتبر مقياس "نظرية العلاقات الدولية" من أهم المقاييس التي تدرس لطلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك، باعتباره **الرافد الأساسي** لجميع المقاييس الأخرى التي تدرس في السنوات اللاحقة في تخصصات العلاقات الدولية، خاصة تحليل السياسة الخارجية، تحليل النزاعات الدولية، التكامل والإندماج الدولي، والدراسات الأمنية والإستراتيجية. وذلك بما يوفره من **قاعدة المفاهيم** والأطر أو **المقاربات النظرية** التي تستخدم في فهم وتحليل مختلف المواضيع التي تطرح في هذه المقاييس. مما يحتم على كل طالب ضرورة الإحاطة الشاملة والفهم الجيد لكل النظريات التي يتناولها بلا استثناء.

هذه المطبوعة، تتيح لك إمكانية استكشاف **عالم النظرية** في مجال العلاقات الدولية، كما أنها تساعدك في تذليل الكثير من الصعوبات التي قد تواجهك في دراسة وفهم المنطق العام الذي تقوم عليه عملية التنظير للعلاقات الدولية إجمالا، وفي معرفة وفهم ما تطرحه كل نظرية على حدة. لكن، **لا يمكن أن تغنيك** هذه المطبوعة - بأي حال من الأحوال - عن **ضرورة العودة** إلى الكتب المرجعية في هذا المقياس، سواء ما تعلق منها بالكتب الأكاديمية الموجهة أساسا للتعلم، أو تلك التي تعود للرواد وأصحاب النظريات في هذا المجال. وذلك بغية الإحاطة والتحكم أكثر في كل ما يطرح من مواضيع، أو للحصول على معرفة معمقة ومفصلة بشأن نقطة بحثية ما، أو من أجل معرفة ومتابعة تاريخ النظرية والتطور العام الذي عرفته، ..إلخ.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

لا يمكن حصر كل المفاهيم التي يواجهها طالب العلاقات الدولية أثناء دراسته لمختلف النظريات. لكننا سنحاول من خلال هذا المدخل إعطاء لمحة موجزة عن بعض المفاهيم، ذات الأهمية والإرتباط المباشر بعملية التنظير، وبما تطرحه كل نظرية.

نشير ونلفت انتباه الطالب إلى أنه **لا يوجد اتفاق** عام داخل العلوم الإجتماعية والإنسانية، بصفة عامة، وداخل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بصفة خاصة، حول مضمون **ومعنى واحد** وموحد لأي من المفاهيم المطروحة. وبالتالي، هناك دائما إمكانية **لتعدد** مضامين المفهوم الواحد، تعكسه الطبيعة الخلافية للمفاهيم نفسها، وتعدد الزوايا المنظور منها، واختلاف مرجعيات الباحثين الفكرية والإيديولوجية والعقدية ...إلخ. لكن هذا لا يعني أيضا **تمييع** هذه المفاهيم وضياعها بين الفهوم المختلفة، بل يعني في الحقيقة ضرورة **التنبه** إلى الإختلافات والتقاطعات التي تحدث بين مختلف النظريات عند تعاملها واستخدامها لهذه المفاهيم.

1- ما هي نظرية "العلاقات الدولية"؟

لا يثير مفهوم **النظرية** من الناحية اللغوية جدلا كبيرا، فهو أكثر استقرارا بالمقارنة مع مدلوله الإصطلاحي. حيث يُرجع الباحثون لفظة "نظرية" إلى أصلها اللاتيني (*Theoria*) الذي ترجمت عنه، ويقابلها في اللغة الفرنسية لفظة (*Théorie*)، وفي اللغة الإنجليزية لفظة (*Theory*). وتدور معانيها حول: نظر، ينظر، نظرا، فهو ناظر إلى الشيء، أي أبصره وتأمله بعينه. يشير محمد نصر عارف إلى أن مفهوم النظرية يعكس مدلول الفعل اللاتيني (*Theorein*) الذي يعني "يرى"، ومن ثم فالنظرية تعني رؤية (*Vision*) أو استبصار (*Insight*)، وأحيانا تستخدم بمعنى الشيء الأعلى فكريا أو المجرّد. المدلول اللغوي كذلك يربط النظرية بأفعال النظر والتدبر والتأمل وإعمال العقل والتفكير المجرد ...إلخ. وأقرب التعاريف من هذا المعنى ما قدمه كريس براون (*Chris Brown*) حينما اعتبر أن النظرية بأفضل

معانيها هي الفكر التأملي، فنحن نخوض في التنظير حين نفكر بعمق وبشكل مجرد حول شيء ما، ونحن نتحول إلى النظرية حين يكون الجواب عن سؤال مهم لنا غير واضح لسبب أو لآخر.

من الناحية الإصطلاحية، نجد عددا من التعاريف المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان حول المقصود بنظرية العلاقات الدولية. ف عادل فتحي ثابت يورد أن لفظة **النظرية** في مدلولها الإصطلاحي العام تعني "مجموعة من فروض متسقة فيما بينها"، **والنظرية "السياسية"** تعني "مجموعة فروض متسقة فيما بينها اتساقا منطقيا تبدو لصاحبها أنها تمثل حقيقة واقع سياسي معين". أُولِ هولستي (*O. Holsti*) يرى أن **نظرية العلاقات الدولية** من حيث المضمون تشمل دراسة الفواعل ومجال وبيئة العلاقات الدولية، ضمن حدود معينة لهذا الحقل، وضمن نموذج لتصور العلاقات الدولية. النظرية عند جون بابتيست ديروزال (*J.P. Duroselle*) هي "مجموعة مكونة من وصف، تصنيف، وتفسير أو شرح شامل". وعند ستانلي هوفمان (*S. Hoffman*) هي "دراسة منظمة للظواهر الملاحظة، مخصصة للكشف عن المتغيرات الأساسية، لشرح وتفسير السلوكات، لمعرفة الأشكال المميزة للعلاقات بين الوحدات". وكل من ريتشارد مانسباتش (*R. Mansbach*) وكريستين رافيرتي (*K.L. Rafferty*) يعتبران أن النظرية هي "تجريد وتبسيط واقتراحات عامة للإجابة عن أسئلة من قبيل: كيف؟ ولماذا؟ فالنظرية تنخرط في مسعى تفسير وتوقع سلوك الفواعل في السياسة العالمية". يعرّف كينيث والتز (*K. Waltz*) النظرية بأنها "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة"، ثم يعود ليقر بأن "النظريات تختلف كيفيا عن القوانين، حيث عن طريق القوانين يتم التعرف على علاقات وارتباطات، والنظريات تظهر لماذا تسود تلك العلاقات والإرتباطات".

يزعم فريد شيرنوف (*Fred Chernoff*) أنه طبقا لأغلب فلاسفة العلم وعلماء الطبيعة والإجتماع، فإن النظرية هي:

1- مجموعة منظمة من الإقتراحات التي تسعى إلى تفسير جزء محدد من العالم؛

2- تتضمن مبادئ عامة تحيط بأهم العوامل أو المتغيرات التي تساعد الباحثين في تنظيم ملاحظاتهم؛

3- توضح الأنماط أو الإنتظامات الواردة في التعميمات؛

4- تولد توقعات، والتي يمكن أن تكون احتمالية أو حتمية؛

يمكن ملاحظة، بوضوح، الإختلاف والتعدد في التعاريف المقدمة حول نظرية العلاقات الدولية، وهذا الإختلاف ينعكس بدوره على أنماط النظرية وأدوارها ووظائفها ..إلخ.

2-لماذا نُنَظِّر للعلاقات الدولية؟

تستهدف عملية التنظير للعلاقات الدولية الوصول إلى **تعميمات** بشأن الظواهر المدروسة[1]. وتصبح هذه التعميمات بمثابة تعبير عن القواعد والمبادئ التي تحكم مختلف الظواهر الدولية. وبينما يُصطلح عليها في مجال العلوم الفيزيائية بـ "**القانون**"، فإننا في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية، بصفة عامة، نصطلح عليها بـ "**النظرية**". يمكن فيما بعد استخدام وتوظيف هذه التعميمات (النظرية) في تحليل وفهم مختلف الظواهر المشابهة.

3- هل يمكن أن ننظر للعلاقات الدولية؟

تتوفر إمكانية التنظير للعلاقات الدولية (بهدف الوصول إلى نظرية عامة)، فقط، عندما نتبنى "**إبستمولوجيا وضعية**"[2] في نظرتنا لكيفية دراسة العلاقات الدولية. أي إذا اعتبرنا الظاهرة الإجتماعية مثل الظاهرة الطبيعية، من حيث أن لها وجودا ماديا مستقلا عن

---

[1] عندما نتحدث عن عملية التنظير للعلاقات الدولية فإننا غالبا ما نتحدث عنها في إطار المفهوم الوضعي للعلم (*A Positivist Science*).

[2] **الإبستمولوجيا (*Epistemology*)**: مبحث من مباحث الفلسفة. ويطلق عليها كذلك "نظرية المعرفة"، تدور حول إمكانية معرفة العالم من حولنا. ويُعبر عنها بتساؤلين أساسيين: كيف نعرف ما نعرف؟ وكيف نعرف أن ما نعرفه هو صحيح؟

الوضعية (*Positivism*): حركة فلسفية تزعمها أوغست كونت ثم إميل دوركايم فيما بعد. نادت بضرورة تطبيق مناهج العلوم الطبيعة عند دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية. تقوم الوضعية على الإفتراضات التالية:

1- الإعتقاد بوحدة العلم.

2- هناك تمييز بين الحقائق والقيم، فـ بالحقائق يمكن أن نكون محايدين في الحكم على النظريات المتنافسة؛

3- الظاهرة الإجتماعية مثل الظاهرة الطبيعية، تحكمها انتظامات وقوانين، وهذه الأخيرة يمكن اكتشافها بواسطة نظرياتنا بالطريقة نفسها التي يعمل بها عالم الطبيعة لاكتشاف قوانين الطبيعة؛

الذات الإنسانية، وتحكمها قوانين وانتظامات ثابتة نسبيا، وتتكرر وفق نمط واحد ...إلخ. وبالتالي يمكننا اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم ظواهر العلاقات الدولية، ومن ثم تعميمها وصياغتها في شكل نظرية عامة. أما إذا تبنينا "**إبستمولوجيا ما بعد وضعية**"[3] فإن هذه الإمكانية تنتفي، بحيث يصبح الهدف من دراسة ظواهر العلاقات الدولية هو فهم تلك الظواهر لذاتها، لا بغية تعميم النتائج المستخلصة بشأنها. والسبب، إن ما بعد الوضعية تقيم تمييزا حادا بين طبيعة الظاهرة الإجتماعية ونظيرتها الظاهرة الطبيعية، لذلك غالبا ما يركزون على منهج دراسة الحالة.

4-لماذا تتعدد نظريات العلاقات الدولية؟

لقد عنون ستيفن والت (أحد المنظرين البارزين في مجال العلاقات الدولية) إحدى مقالاته الصادرة عن مجلة (*Forgien Policy*) بتاريخ 1998 بـ "**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**". وهذا العنوان يثير الإستغراب، فكيف يمكن أن تتعدد النظريات وتختلف في دراستها للعالم نفسه؟ الإجابة عن هذا السؤال نجدها (كسبب مباشر) في اختلاف المرجعيات الفلسفية، الإبستمولوجية، **الأنطولوجية**[4]، والمنهجية المتبناة من طرف كل نظرية.

5-ما أصناف نظريات العلاقات الدولية؟

تعتبر عملية تصنيف (*Typology*) نظريات العلاقات الدولية عملية صعبة وشاقة جدا، وتكمن المشكلة الرئيسية في **غياب وجود معيار مرجعي** (*Standard Criteria*) يمكن

---

[3] **ما بعد الوضعية (*Post-Positivism*)**: حركة فلسفية مضادة، رفضت رفضا شاملا معظم المفاهيم والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الفلسفة الوضعية. يرفض ما بعد الوضعيون وجود حقيقة مطلقة، موضوعية، ونهائية. والعالم حسبهم لا يمكن أن يخضع لانتظامات دورية وقوانين ثابتة، كما أن العالم ليس من طبيعة مادية بحتة، وبالتالي لا يمكن تصور وجود طريق أو منهج واحد ووحيد لإدراكه ومعرفته كما يجادل الوضعيون، كما لا يمكن لأي أحد ادعاء المعرفة الكاملة بالحقيقة.

[4] **الأنطولوجيا (*Ontology*)**: هي مبحث من مباحث الفلسفة، وهي علم الوجود بما هو موجود. تهتم أنطولوجيا العلاقات الدولية بالإجابة عن أسئلة من قبيل: ما طبيعة العالم (مادي أم مثالي)؟ مم يتكون؟ من هم الفاعلون الرئيسون فيه؟ ..إلخ. ترتبط الأنطولوجيا بالإبستمولوجيا تأثيرا وتأثرا، كما أنها تنقسم على خطوط الإنقسام الإبستمولوجي نفسها، بحيث أن هناك أنطولوجيا وضعية وأنطولوجيا ما بعد وضعية.

على أساسه إجراء عملية التصنيف. لذلك يواجه طالب العلاقات الدولية عددا من التصنيفات المتباينة والمختلفة، يعكس كل منها معيارا معينا للتصنيف. ونشير إلى أن التصنيفات قد تختلف بالرغم من اشتراكها في المعيار نفسه.

صنفها كل من جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف على النحو التالي:

1- النظرية التاريخية -الوصفية؛ والتي تبحث عن التعميمات الواقعية حول الماضي والواقع الحالي.
2- النظرية العلمية -التنبؤية؛ والتي تستخدم العلاقات الرياضية، وتحاول التنبؤ الإحتمالي بالمستقبل.
3- النظرية المعيارية -التخمينية؛ والتي تحاول بطريقة استنتاجية الإجابة على السؤال: كيف يمكن أو يجب أن يتم تحسين الأشياء.

وقدم إسماعيل صبري مقلد تصنيفا ثلاثيا للنظرية على أساس مجال ونطاق الظواهر التي تدرسها، تمثل في:

1- مستوى النظريات الكبيرة أو الشاملة (*Grand Theories*)؛ تستهدف الوصول إلى تعميمات يمكن أن تغطي مجموع الظواهر الدولية التي تشتغل عليها.
2- مستوى النظريات المتوسطة المدى (*Middle Range Theories*)؛ وهي النظريات التي تهدف إلى تفسير ظواهر أضيق مما تفسره النظريات الشاملة، وفي إطار عدد محدود نسبيا من المتغيرات.
3- مستوى النظريات الجزئية (*Micro-Theories*)؛ وهي الأضيق نطاقا، تركز على بعد معين يدخل في تركيب ظاهرة كبيرة، وتحاول أن تصل من خلال تحليله إلى نتيجة أو فرضية معينة.

وعلى أساس الوظيفة التي تؤديها النظرية صنفها كريس براون (*Chris Brown*) إلى:

1- نظريات تفسيرية؛ تحاول أن توضح سبب وظروف نشأة ظاهرة ما.

2- نظريات معيارية أو توجيهية؛ تحاول أن تخبرنا عما يجب أن يكون عليه موقفنا من هذه الظاهرة.

3- نظريات تأويلية؛ تحاول تأويل الأحداث وإعطاء معنى لها.

وقدم رينهارد مايرز (*Reinhard Meyers*) على أساس المنهج المستخدم في الدراسة والبحث وتحليل الظواهر تصنيفا للنظرية على الشكل التالي:

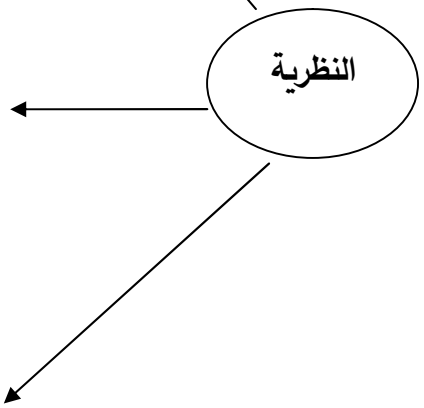

1- **التاريخية -السوسيولوجية؛** مرتبطة بالتحليل الإمبريقي للأشكال أو الصور الواقعية- التاريخية للنظام الدولي مع التطور النماذج المثالية- النموذجية في أساسيات المقارنات التاريخية.

الهدف: التحليل البنيوي والبحث المقارن في الأسباب وتوجيه قوى المسار التاريخي.

2- **الإستقرائية (التجريبية)؛** وصف، تفسير، وتشخيص الظاهرة الدولية.

الهدف: تشكيل قوانين إمبريقية مفحوصة ومجربة لسلوك الفاعلين الدوليين.

3- **الإستنباطية (تحليل النظام)؛** بناء بديهي *Axiomatic construction* لنماذج شكلية.

الهدف: تشكيل قوانين عامة مقبولة.

وعلى أساس المعيار نفسه قدم كل من ريتشارد مانسباش وكريستين رافيرتي (*Mansbach* and *Rafferty*) صنفين من النظرية:

1- النظرية الإمبريقية: وتتعامل مع السؤال ما الذي حدث؟ ولماذا؟ أي تسعى إلى وصف سلوكات الفاعلين وتفسير نتائج سلوكاتهم. إنها تحاول بناء المعرفة انطلاقا من التجربة والخبرة.

2- النظرية المعيارية: تهتم بتفسير ما هو صح وما هو خطأ، أو ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي. إنها تسعى إلى تقديم تفضيلات وادعاءات لا يمكن إثباتها والتحقق من صحتها، لأنها ترتكز على المعتقدات والمنطق والقيم.

كينيث والتز (*Kenneth Waltz*) ميّز بين النظريات "النظامية" والنظريات "الإختزالية"، بناءً على علاقتها بـ "**مستويات التحليل**" (*levels of Analysis*)[5]. فالنظريات التي تعتمد مستوى تحليل **الفرد** أو **الدولة** هي نظريات جزئية أو مُختزِلة (*Reductionist*). أما النظريات التي تنطلق من مستوى **النظام الدولي** فهي نظريات نظامية أو نسقية (*Systemic*). وستيف سميث (*Steve Smith*) ميز بين النظرية "التفسيرية" والنظرية "التكوينية" بناء على دورها وموقفها من الواقع، فالتي تدرس "الواقع كما هو" هي تفسيرية، والتي تسعى إلى تغييره وإعادة تشكيله هي تكوينية. هناك تمييز بين النظرية "الفلسفية" و"النظرية العلمية"، الأولى تأملية استنباطية تعتمد على **الحدس** وتنطلق من **مسلمات وبديهيات** وتبحث فيما ينبغي أن يكون، والثانية تجريبية استقرائية تعتمد على **الحس** وتنطلق من **فرضيات** وتبحث فيما هو كائن.

1- 6- هل تقوم النظريات بالوظائف نفسها؟

كما أنه لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم النظرية، ولا حول أنماطها، كذلك لا يوجد اتفاق حول وظائفها. وإذا كان من المتداول بشكل واسع في أدبيات العلاقات الدولية أن للنظرية وظائف ثلاثة، فإن الإختلاف يقع حول الرابعة. الإتفاق حول وظائف **الوصف**

---

[5] **مستوى التحليل** يعني مصدر التفسير الذي يعتمده الباحث عند التعامل مع موضوع بحثه، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين حول هذه المصادر ولا حول عددها. لقد أثار إميل دوركايم "إشكالية مستويات التحليل" حينما طرح الجدل حول أسبقية المجتمع أو الفرد في تحليل ودراسة الظواهر الإجتماعية. وفي مجال العلاقات الدولية أثارها كينيث والتز من خلال كتابه "الإنسان، الدولة، والحرب" (1959) حينما تحدث عن صور ثلاثة لتفسير الحرب: أولاها تنطلق من الإعتبارات المتعلقة بالحكام، وثانيتها تتعلق بطبيعة الأنظمة السياسية، أما الصورة الثالثة فتنطلق من فهم وتحليل ما يحدث على المستوى الدولي. بعد والتز أثار هذه الإشكالية ديفيد سينجر حينما نشر مقالا بعنوان "إشكالية مستويات التحليل في العلاقات الدولية" (1961)، والذي تحدث فيه عن وجود ثلاثة مستويات: الفرد، الدولة، والنظام الدولي. باري بوزان كان له إسهام واسع في هذا المجال، وأضاف مستويين آخرين: ما بين الفرد والدولة (المستوى البيروقراطي)، وما بين الدولة والنظام الدولي (المستوى الإقليمي). تجدد هذا الجدل في التسعينيات مع "إشكالية البنية – الفاعل" التي طرحها الكسندر ونت، وبمقتضاها إما أن يكون التحليل بنيويا (*Structuralist*) أو كلانيا (*Holistic*) (الإنطلاق من النظام الدولي)، أو يكون التحليل فرديا (*Individualistic*) (الإنطلاق من الفرد أو الدولة).

والتحليل والتفسير، أما الإختلاف حول وظيفة **التنبؤ** أو **التوقع** (*Prediction*). هناك من يجادل بأن الوظيفة الأساسية لنظرية العلاقات الدولية تتمثل في تقديم تفسيرات وشروحات مقنعة لما يقع من أحداث، لا التنبؤ ومعرفة ما سيقع مستقبلا، فمصداقية النظريات – حسب هؤلاء وعلى رأسهم الواقعيين – ترتبط بقدرتها وكفايتها في تفسير وفهم ما حدث لا ما سيحدث. غير أن هناك من يجعل من وظيفة/ والقدرة على التنبؤ شرطا لفعالية ونجاح النظريات، فالنظرية التي تستطيع فهم الماضي واستيعاب الحاضر لا بد أن تستشرف المستقبل. يحدد محمد نصر عارف الوظائف التي تقوم بها النظرية كالتالي: التعريف بالحقل موضوع الدراسة، وتحديد أبعاده والوحدات المكونة له (أي بمعنى تحديد أنطولوجيا الحقل من حيث طبيعته وكينونته ووجوده)، وكذا التعريف بالمفاهيم المفتاحية وإعادة وضعها في إطار ما يعرف بـ "الجغرافيا المفاهيمية". النظرية التفسيرية ترى أن وظيفتها الأساسية هي الوصول إلى كشف وشرح القواعد والقوانين التي تحكم الظواهر الدولية دون أن تتدخل في تغييرها أو إعادة تشكيلها، بينما ترى النظرية التكوينية أن وظيفتها الأولى تتمثل في عدم التسليم بالواقع الموجود، وضرورة إعادة بنائه من جديد وفق رغبات ومقتضيات معينة.

1- 7- كيف يمكن التأكد من صحة النظريات؟

يختلف الأمر حسب **نمط التنظير المتبع**. فبالنسبة للنظريات ذات الطابع الفلسفي لا يمكن الزعم بوجود طريقة للتأكد النهائي من صحتها، كونها (أي النظرية الفلسفية) محكومة - في الغالب - بتفضيلات قيمية، ومحملة بقناعات ذاتية وتوجهات إيديولوجية، وترتبط بأهداف أخلاقية، إلخ. لكن على العموم يراعى عند تقييم النظرية الفلسفية ما يلي: مبدأ الإنسجام والصلابة والتماسك الداخلي، والتزامها بقواعد **المنهج الإستنباطي**[6]، وعدم التناقض بين مقولاتها الأساسية، أو التعارض مع قواعد المنطق المعروفة. أما بالنسبة للنظريات ذات الطابع العلمي فإن الطريقة المتبعة - من طرف أغلب الباحثين- هي مواجهتها بـ **الخبرة** أو الواقع، فإذا

[6] **الإستنباط:** يعني الحكم على الجزء انطلاقا من الحكم على الكل. أو هو التسليم بصحة قضايا جزئية استنادا إلى استخراجها من قضايا كلية مسلم بصحتها ابتداءً.

ما اتفقت مقولاتها مع الشواهد الإمبريقية أو التجريبية اعتبرت النظرية صحيحة. يسمى المنهج المتبع في التصديق على النظريات العلمية بـ "**التحقق التجريبي**" (*Verification*)، حيث نقوم بإخضاع النظرية إلى قواعد المنهج العلمي (ملاحظة، تجريب، تحليل واستخلاص النتائج، ثم التعميم)، وإذا كانت الأسباب تؤدي دائما إلى النتائج نفسها عبر تجارب مكررة فإننا نعتمد النظرية. هناك من يعترض على منهج "التحقق" كونه يقوم على منطق "**الإستقراء**"[7] غير المبرر منطقيا، وعليه لا يمكن التعميم أبدا. يدافع عن هذه الفكرة فيلسوف العلم كارل بوبر الذي يرى أن التأكد من صحة النظرية يتم فقط عبر **مبدأ التكذيب** أو **الدحض**[8] (*Falsification*).

1- 8- كيف يمكن المفاضلة بين النظريات المختلفة؟

هناك من يذهب إلى أنه لا يمكن المفاضلة بين النظريات المختلفة، لأنه لا توجد قاعدة محايدة للمقارنة بينها (مبدأ **ضد الأسسية** *Anti- foundationalist*)[9]. فكل نظرية هي صحيحة بالقياس إلى منطلقاتها، وإلى التزامها بقواعد المنهج الذي اتبعته. باريتو (*Pareto*) يعتبر أن كل النظريات جيدة ما دامت أنها مفيدة وتقوم بوظائفها في الشرح والتفسير. توماس كوهن (*Thomas Kohn*) (فيلسوف العلم المعروف، صاحب كتاب: بنية الثورات العلمية) يرى أن النظريات المتنافسة في حقل معرفي معين تمثل مشاريع لـ **برادايمات (نماذج معرفية أو**

---

[7] **الإستقراء**: يعني الحكم على الكل انطلاقا من الحكم على الجزء. أو هو التسليم بصحة قضايا كلية استنادا إلى صحة قضاياها الجزئية عبر مبدأ التعميم.

[8] **مبدأ التكذيب** أو **الدحض**: يعني أنه بدل التوجه نحو إثبات صحة نظرية ما، فإننا نفعل العكس. أي نسعى إلى إثبات خطئها. فإثبات الخطأ أسهل وأيسر من إثبات الصحة، إذ لا نحتاج أكثر من إجراء تجربة واحدة أو إيجاد دليل إمبريقي واحد يخالف ما تذهب إليه النظرية لنحكم على خطئها، وإذا فشلنا في ذلك، تبقى النظرية صحيحة صحة نسبية. أما إثبات الصحة فيحتاج إلى عدد لا نهائي من التجارب والشواهد، وهو الأمر المتعذر عمليا ومنطقيا.

[9] لفهم مبدأ **ضد الأسسية** يتعين علينا أولا فهم **مبدأ الأسسية foundationalist**: الذي يعني إمكانية وجود معيار مرجعي، أو مرجعية مستقلة، محايدة وموضوعية، يمكن الإحتكام إليها للبت والفصل بين الإدعاءات النظرية المتنافسة حول حقيقة شيء ما. ويتولد عن الإعتراف بهذا المبدأ الإعتقاد بإمكانية الوصول إلى الحقيقة، وما يتبقى على الباحثين سوى تحسين مناهجهم بغية الوصول إليها، كذلك الإعتقاد بوجود حقيقة واحدة، تستلزم التسليم بصحة إحدى النظريات، وبخطأ باقي النظريات الأخرى. **مبدأ ضد الأسسية** هو على نقيض تام مع ما سبق، إذ لا يوجد معيار مرجعي يمكن أن تحتكم إليه الإدعاءات النظرية المتنافسة حول حقيقة ما. وبالتالي لا يمكن المفاضلة بين النظريات المختلفة.

إرشادية) (*Paradigms*)[10] محتملة، وفي العلم العادي أو القياسي يسود أو يهيمن براديم واحد على الحقل المعرفي في مرحلة معينة، ومنه لا يمكن **المقايسة** أو المفاضلة بين البرادايمات المتعاقبة. إمري لاكاتوش (Imre lakatos) (فيلسوف العلم صاحب كتاب: برامج الأبحاث العلمية) يرى أنه في كل حقل معرفي معين تأخذ النظريات المختلفة شكل **البرامج البحثية** (Research Programs)[11] المتنافسة، كل منها يتطور بشكل مستقل عن بقية البرامج، فهناك برامج بحث تطورية أو تقدمية دائما ما تُحَسِّن من قدراتها التحليلية والتفسيرية وتكون توقعاتها أكثر دقة، وهناك برامج بحث انتكاسية على العكس من الأولى. لكن هناك من يذهب إلى إمكانية المقارنة بين النظريات المختلفة، خاصة داخل إطار الفلسفة الوضعية، إذ يمكن التمييز بين النظريات المختلفة بالإحتكام إلى مدى إلتزامها بقواعد المنهج العلمي المتعارف عليها، وبقدرتها على تفسير أكبر عدد من الأحداث بأقل عدد من المتغيرات، وبمدى مرونتها وتكيفها مع الوقائع المستجدة، ومدى انسجامها وتماسكها الداخلي، وعدم تناقض مقولاتها، وبساطة مفاهيمها ووضوحها ...إلخ.

2- النظريات ذات التوجه الوضعي في العلاقات الدولية.

ما نقصده بالنظريات ذات التوجه الوضعي هي تلك النظريات التي تتبنى مبادئ الفلسفة الوضعية في مقاربتها وتحليلها وتفسيرها لظواهر العلاقات الدولية. أي تُسلِّم بوجودها (أي الظواهر) المادي، والمستقل، والمنتظم، والخاضع إلى قوانين موضوعية يمكن الوصول

---

[10] مفهوم **البرادايم** أو الأنموذج المعرفي "الإرشادي" كما قدمه كون يشير إلى مجموعة متآلفة ومنسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتقنيات والتطبيقات، والتي يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي معين. وفي مجال العلاقات الدولية يمكن القول أن الأنموذج المعرفي يمثل رؤية سائدة في مرحلة ما عن طبيعة الظاهرة الدولية كما يدركها وكما يصفها معظم المنظرين في كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية. وهو يشير إلى وجود نوع من الإتفاق حول سمات الظاهرة الدولية وأبعادها الأساسية، وحول الأسئلة التي تثيرها، وحول كيفية دراستها والبحث فيها.

[11] مفهوم **برنامج البحث** الذي يقترحه لاكاتوش يتكون من: **نواة صلبة** تمثل قاعدة الإفتراضات والمقولات الأساسية للبرنامج، والتي لا يجب أن يطالها التعديل أو التغيير، لأنها تمثل جوهر البرنامج. و**الحزام الواقي** الذي يتمثل في الفرضيات المساعدة، والتي يمكن أن تعدل أو تغير وفق مقتضيات الخبرة أو تغيرات الواقع. **الكشاف السلبي** وهو بمثابة إستراتيجية يتبعها العلماء للمحافظة على النواة الصلبة ضد كل المشكلات التي قد تواجه البرنامج في تطوره. والكشاف الإيجابي الذي يعمل على توجيه العلماء نحو استكشاف المشكلات التي تواجه البرنامج ومحاولة تجاوزها من أجل استمرار البرنامج.

إليها عن طريق اتباع قواعد المنهج العلمي. إنها تسعى إلى وضع نظريات عامة وشاملة يمكن من خلالها / ويتم في ضوء مقولاتها تفسير جميع ظواهر العلاقات الدولية.

نشير إلى أن هذه النظريات ليست جميعها على درجة واحدة من الإلتزام بمبادئ الوضعية، كما أننا قد نجد الإختلاف في درجة الإلتزام داخل النظرية الواحدة.

كما أننا نشير إلى عدم الإتفاق حول تصنيف هذه النظريات من حيث الأسبقية والظهور. فبينما يجادل البعض بأن "مثالية" الليبراليين هي الأولى ظهورا باعتبار قيام حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1919)، يذهب البعض الآخر إلى تقديم "الواقعية" عن باقي النظريات الأخرى، باعتبار **جذورها الفكرية** التي تعود إلى عصر اليونان (ثيوسيديدس).

وهناك مشكلة أخرى تواجهنا عند تصنيف هذه النظريات (وغيرها) عند نسبها إلى مفكريها وروادها، خاصة المفكرين والفلاسفة القدامى، أين يصعب تحديد توجهاتهم الفكرية بدقة، ووضعها في خانة نظرية بعينها، باعتبار **موسوعية وشمولية الفكر** الذي أنتجوه.

2-1- الليبرالية (Liberalism)

تضم الليبرالية طيفا واسعا من المقاربات النظرية التي تلتقي حول العديد من الأفكار والإفتراضات التي تشكل جوهر الفكر الليبرالي بالنسبة للعلاقات الدولية.

يمكن رصد الأفكار التي قام عليها الفكر الليبرالي عموما على النحو التالي: الفردانية، الحرية، القانون الطبيعي، النظام التلقائي، حكم القانون، الدولة المحدودة التدخل.

ويذهب كل من زاتشر (*Zacher*) وماثيو (*Mathew*) إلى أن الليبرالية في العلاقات الدولية تحوي عناصر تقدمية وتعاونية وحداثية. فهي:

1- تقدمية: لأن الليبراليين يعتقدون أنه حينما تسود أفكارهم فإن العلاقات الدولية ستتحول تدريجيا نحو تشجيع وترقية الحقوق الإنسانية، عن طريق خلق شروط للسلام والإزدهار والعدالة.

2- تعاونية: بسبب أن تحقيق أعظم قدر من الحرية الإنسانية يزيد من إمكانية التعاون بين الدول والفواعل الدولية الأخرى. فبدون التعاون لا يمكن تحقيق الفائدة من: التفاعل، الإعتماد المتبادل وفرص تحقيق السلم، الرفاهية، والعدالة.

3- حداثية: لأن الليبراليين يعتقدون أن العلاقات الدولية قد تحولت بفعل عوامل عديدة عملت على تحديث العالم مثل: الديمقراطية الليبرالية، الإعتماد المتبادل بين الدول، التقدم المعرفي (العلمي)، المؤسسات الدولية، والتكامل الإجتماعي الدولي (بين الأفراد والجماعات).

تيم دن (*Tim Dunne*) قدم أهم مرتكزات التفكير الليبرالي حول العلاقات الدولية كما يلي: السلم بين الدول الديمقراطية، العلاقة الإيجابية بين التجارة الحرة والسلم، وجود انسجام في المصالح بين الأفراد، أهمية خلق مؤسسات دولية بالنسبة للبعض (المثاليين) وحتى حكومة عالمية، الآثار السلمية لعمليتي التكامل الدولي والإعتماد المتبادل.

ومن جهته لخص كيجلي (*Kegley*) الإفتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية كما يلي:

1- الطبيعة الإنسانية في جوهرها خيّرة، والأفراد لهم القدرة على مساعدة بعضهم البعض والتعايش معا؛

2- اهتمام الإنسان برفاهية الآخرين يجعل من التقدم أمرا ممكنا؛

3- السلوك الإنساني السيئ ليس صفة أصيلة أو طبيعية في الإنسان، بل هو نتاج المؤسسات والظروف السيئة التي تدفع الإنسان إلى التصرف بأنانية وإيذاء للآخرين؛

4- الحرب ليست أمرا حتميا، ويمكن منع تكرارها بواسطة القضاء على الظروف التي أنشأتها؛

5- تعتبر الحروب وعدم المساواة مشكلات دولية، تتطلب جهودا جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها؛

6- تستطيع المؤسسات الدولية أن تسهم بفعالية في الحد من الآثار السلبية (إمكانية حدوث الحروب) التي تخلفها حالة "الفوضى" في المجتمع الدولي.

وحسب آندرو مورافسيك (*Andrew Moravcsik*) تتمثل الإفتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية للعلاقات الدولية في:

1- أولوية وأسبقية الفواعل الإجتماعية على ما عداها من فواعل. فالفواعل الأساسية في السياسة الدولية هي الأفراد والجماعات الخاصة، وهي كيانات عقلانية تعمل على تنظيم التبادل والعمل الجماعي لتحقيق المصالح المختلفة تحت القيود التي تفرضها كل من: قلة الموارد، القيم المتعارضة، ومختلف التأثيرات الإجتماعية.

2- التمثيل وتفضيلات الدولة. فالدول (أو المؤسسات السياسية الأخرى) يمثلها في الحقيقة مسؤولون يتصرفون باسمها ويدافعون عن مصالحها. لذا، فهم الذين يحددون تفضيلات الدولة ويعملون على تحقيقها في مجال السياسة الدولية.

3- الإعتماد المتبادل والنظام الدولي. حيث أن ترتيب أولويات وتفضيلات الدول التي يسود بينها اعتماد متبادل هو الذي يحدد سلوكات هذه الدول.

وكما تقدم، فإن النسخ النظرية المختلفة من الليبرالية تلتقي حول هذه الأفكار والإفتراضات في الكثير أو القليل منها، لكنها لا تتوحد حولها كلها. وهذا ما يجعل منها مختلفة عن بعضها البعض. نؤكد على أن التنظير الليبرالي للعلاقات الدولية جاء في مجمله للحد من النزاعات والحروب، ولخلق عالم يسوده **السلم والأمن** والرفاه والتقدم. وتتوحد مختلف النسخ النظرية حول هذا الهدف، لكن آلياتها ووسائلها في تحقيق ذلك جعلها تختلف فيما بينها. كما أن اختلافها كذلك جاء متساوقا مع تغيرات الواقع الدولي المستمرة، وضرورة مسايرته من طرف النظرية (النظرية كانعكاس وتعبير عن الواقع). وكتعبير عن مختلف المراجعات (ممارسة النقد الذاتي) التي تحدث داخل الفكر الليبرالي الدولي. وكمحاولة لتحدي وتجاوز ما تطرحه الواقعية بعد ظهورها كنظرية مهيمنة على حقل العلاقات الدولية في الخمسينيات من القرن العشرين.

لا يوجد اتفاق حول عدد المقاربات النظرية التي تتبنى أطروحات ليبرالية، ولا حتى حول تسمياتها. لكن بالعودة إلى الكتب الأكاديمية والنظرية في الحقل نجدها تتحدث أكثر

عن: الليبرالية الدولية في منتصف القرن الثامن عشر، المثالية فيما بين الحربين، الليبرالية المؤسساتية (الوظيفية والوظيفية الجديدة) في الخمسينيات والستينيات، التعددية والإعتماد المتبادل (النظام العالمي) في السبعينيات، الليبرالية الجديدة في نهاية الثمانينيات، ونظرية السلم الديمقراطي في التسعينيات.

1-1-2 الليبرالية الدولية (Liberal Internationalism)

تمثل الليبرالية الدولية أولى إسهامات الليبراليين في البحث عن مخارج لحالة العنف والصراعات التي طبعت العلاقات بين الدول لفترات طويلة من الزمن، بل وكانت تبحث عن حل نهائي لمشكلة الحرب، انطلاقا من تفاؤل عميق بقدرة البشرية (أفرادا وجماعات) على تجاوز كل أشكال الخلافات والتنازع، من خلال التفاهم والتعايش في ظل أطر وقواعد تتيح فرص البقاء والرقي والإزدهار للجميع.

تقوم الليبرالية الدولية على افتراضين أساسيين، إذا ما تحققا (أحدهما أو كليهما) فإن السلام العالمي سيحل محل النزاعات والحروب. الأول، من طبيعة اقتصادية يقوم على فكرة "**حرية التجارة بين الدول**". أما الثاني، فهو من طبيعة قانونية وسياسية، ويقوم على فكرة "**الفيدرالية**".

أولا: افتراض "الربط بين حرية التجارة الدولية وإمكانية قيام سلام دائم بين الدول" نجده عند العديد من المفكرين والفلاسفة البارزين. ف:

- ديفيد هيوم (1711-1776): اعتقد أن مبادئ من قبيل التقسيم الدولي للعمل، نظام توازن تصحيحي- ذاتي للتجارة، انسجام (اقتصادي) للمصالح بين الدول، وتبادلية التجارة والرفاهية، إذا ما طُبِّقت على المستوى الدولي فإنها تجعل من **التجارة الدولية لعبة غير صفرية**. أي يستفيد منها الجميع وإن بدرجات متفاوتة، فما يمكن أن تحققه الدول عن طريق الغزو والحروب (مع التكاليف الباهضة لذلك)، يمكنها أن تحققه عن طريق التجارة الدولية، وعليه فإن الدول (باعتبارها كيانات عقلانية) ستنخرط في علاقات تعاونية وسلمية واسعة.

- ريتشارد كوبدن (1804-1865): دعا إلى حرية التجارة وإلى "**سياسات لا تدخلية**" للدول، حيث يرى أن التجارة الحرة هي **دبلوماسية جيدة**، ولا توجد هناك طريقة أخرى مؤكدة أو مضمونة لتوحيد الناس حول السلم.
- جون ستيوارت مل (1806-1873): ربط بين فكرة التقدم وزيادة تكامل الجنس البشري بمبدأ التجارة الحرة، حيث يقول: إن أكبر درجة وأسرع زيادة في التجارة الدولية هي الضمان الأساسي للسلم في العالم، إنها أكبر أمان دائم للتطور المستمر للأفكار، المؤسسات، وخصائص أو ميزات الجنس البشري.
- شارل مونتسكيو (1689-1755): يقول "إن النتيجة الطبيعية للتجارة هي تحقيق السلام".

إذن، حرية التجارة الدولية حسبهم تسمح بتراكم سلمي للثروة واستفادة جميع الدول منها، تعزز التفاهم المتبادل وتنمي علاقات التعاون والتقارب، وتحفز الإهتمام الدولي بالحفاظ على السلام.

ثانيا: يربط الإفتراض الثاني "قيامَ سلامٍ دولي دائم بفكرة تأسيس فيدرالية عالمية تجمع كل الدول". ولقد أرسى دعائم هذا الإفتراض كل من جيريمي بنتام (1748-1832) من خلال كتابه "مقدمة في الأخلاق العامة"، وإيمانويل كانط (1724-1804) من خلال كتابه "نحو سلم دائم". حيث عارضا وبقوة واقع العلاقات الدولية السائد. فقد وصفه كانط مثلا بـ "حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون".

- إيمانويل كانط: يجادل كانط أن تحقيق السلام الدائم يمر حتما عبر تحويل الوعي الفردي إلى وعي جمعي، وإلى تبني **دساتير "جمهورية"**، وإلى "**عقد فيدرالي**" بين الدول يكون بمثابة الإطار والتنظيم السياسي الأوسع الذي تعيش في كنفه الدول. ولقد ضمَّن كانط فلسفته لتحقيق سلم دائم مجموعة من المبادئ والشروط وجب احترامها[12].

[12] قسم هذه المبادئ والشروط إلى سلبية وإيجابية. السلبية تمثلت في:

1- أي معاهدة للسلام لا تعد معاهدة إذا انطوت نية عاقديها على أمر من شأنه إثارة الحرب في المستقبل.

- جيريمي بنتام: دعا إلى بناء دولة فيدرالية عالمية، على شاكلة الدايت (*DIET*) الألماني، والكونفيدرالية الأمريكية، والإتحاد السويسري. فهذه الفيدراليات قد تمكنت من احتواء النزاعات والصراعات الداخلية، واستطاعت أن تخلق مجتمعات سلمية ومستقرة، وذلك باستبدال المصالح والهويات والولاءات القديمة بأخرى جديدة تقوم على فكرة التعايش.

يعتقد تيموثي دان (*Timothy Dunne*)، أن أفكار كانط وبنتام لا تعدو أن تكون أكثر من **توسيع لفكرة العقد الإجتماعي** القائم بين الأفراد داخل الدولة الواحدة أو المجتمع الواحد إلى الدول داخل المجتمع الدولي. بمعنى، إخضاع الدول لنظام الحقوق والواجبات.

وُجهت انتقادات عديدة لهذه النسخة من التنظير الليبرالي، سواء من طرف الليبراليين أنفسهم أو من طرف باقي المقاربات النظرية الأخرى. وتمثلت في:

- السلم الدولي **لا ينبثق تلقائيا** بمجرد تحرير التجارة الدولية وتعزيزها، بل لا بد له من **مؤسسات** ترعاه وتسهر على ضمانه.
- حرية التجارة الدولية لا تؤدي بالضرورة إلى خلق علاقات سلمية، فقد تسود علاقات نزاعية حتى في ظل تبادل تجاري كبير على المستوى الدولي.
- حرية التجارة الدولية – عمليا – لم تمنع اندلاع العديد من الحروب.
- فكرة الفيدرالية تقوم على فكرة **تجاوز مبدأ السيادة**، وهو الأمر الذي لن تقبله الدول.

2- أي دولة مستقلة لا يجوز أن تملكها دولة أخرى بأية طريقة من الطرق.

3- يجب أن تُلغى الجيوش الدائمة إلغاءً تاما بمرور الزمن.

4- يجب ألا تعقد الدول قروضا من أجل منازعاتها الخارجية.

5- لا يجوز لأية دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها.

6- لا يحق لأية دولة أثناء الحرب أن تبيح لنفسها اقتراف أعمال عدائية من شأنها عند عودة السلم أن تجعل الثقة بين الدولتين أمرا مستحيلا.

أما الإيجابية فتتمثل في:

1- يجب أن يكون دستور كل دولة دستورا جمهوريا.

2- ينبغي أن يقوم قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة.

3- حق النزيل الأجنبي من حيث التشريع العالمي في إكرام وفادته.

2-1-2- المثالية (Idealism)

تمثل المثالية[13] (التي ظهرت فيما بين الحربين) حركة فكرية وسياسية في الوقت نفسه. فحركة فكرية عملت على تجاوز مثالب الليبرالية الدولية، وعلى تقديم وصفة نظرية من شأنها القضاء على الحروب والنزاعات بين الدول، ترتكز على فكرتين أساسيتين: **الحكومة العالمية**، ومبدأ **الأمن الجماعي**. وكحركة سياسية عملت على ترجمة توجهاتها الفكرية النظرية على أرض الواقع، وذلك من خلال: المبادئ الأربعة عشر التي نادى بها الرئيس الأمريكي الأسبق "وودرو ويلسون" (*Woodrow Wilson*) من أجل تحقيق السلام الدولي، إنشاء عصبة الأمم، ومختلف المعاهدات السياسية والإتفاقيات القانونية لضمان الأمن والسلم الدوليين.

جاءت كرد فعل على ما خلفته الحرب العالمية الأولى. ونادت بضرورة دراسة العلاقات الدولية دراسة علمية. كما أنها ثارت ضد المعاهدات السرية وسياسات توازن القوة والتحالفات التي مارستها القوى الأوروبية العظمى حتى بداية القرن العشرين، فهذه، حسبهم، كانت من الأسباب المباشرة لقيام الحروب.

عارض المثاليون فكرة أن السلام والإزدهار هما جزءان من النظام الطبيعي كما ادعت به الليبرالية الدولية، وأنهما ينبثقان تلقائيا جراء تحرير التجارة الدولية وتوسيعها. وجادلوا، بالمقابل، بأن السلام لا بد أن يصنع، ويمكن تأمين ذلك فقط عبر مؤسسة دولية (حكومة عالمية) تضع حدا للفوضى.

استند المثاليون بشكل واسع إلى دراسة القانون الدولي، والإفادة منه في الوصول إلى شكل للتنظيم الدولي يقضي على النزاعات والحروب ويعزز الأمن والسلم الدوليين. شجعوا على

---

[13] تسمية **مثالية** أطلقها الواقعيون على جهود المنظرين الليبراليين في فترة ما بين الحربين. تعبر عن نقد ساخر لطروحات المثاليين في رؤيتهم وتحليلهم للعلاقات الدولية، وفي تصورهم لطرق ووسائل تحقيق السلم الدولي. يعتبرونها ساذجة ومنفصلة عن حقيقة الواقع الدولي. إنها تتحدث – حسب الواقعيين – عن عالم مختلف تماما عما ما هو موجود. إنها "يوتوبيا" بالتعبير الذي استخدمه ادوارد هاليت كار.

دراسة وإنشاء المنظمات الدولية والعمل على نشرها في مختلف الميادين، لما لها من دور كبير في التقريب بين الشعوب والثقافات والحكومات.

أولا: الحكومة العالمية.

لا تعتبر فكرة الحكومة العالمية فكرة جديدة بل هي قديمة، وكتب الفكر السياسي تتحدث عن أفكار مشابهة نادى بها مفكرون وفلاسفة على مر العصور. فعلى سبيل المثال نادى الرواقيون، وعلى رأسهم شيشرون، بفكرة **المدينة العالمية** التي تجد مبرراتها في أن: القانون الطبيعي، العدالة، والأخوة الإنسانية هي مفاهيم عالمية وليست خاصة بأمة أو دولة ما. بعض الفلاسفة المسيحيين، وعلى رأسهم أوغسطين، دعا إلى **المدينة الإلهية** أو **مدينة الله** المضادة والمناقضة للمدينة الأرضية أو مملكة الشيطان والخطيئة. في الفكر السياسي الإسلامي نجد فكرة **الخلافة** التي تمتد، نظريا، بامتداد العقيدة الإسلامية على الأرض. في العصر الحديث نجد دعوات كانط وبنتام لإنشاء **فيدرالية** تضم كل الدول.

أدرك المثاليون بعد كارثة الحرب العالمية الأولى ضرورة إنشاء مؤسسات دولية تتولى مهمة صنع السلم العالمي والمحافظة عليه، ودعوا إلى دعم هذه المؤسسات والإنخراط فيها وتزويدها بالصلاحيات وبالإمكانات اللازمة للقيام بدورها المنوط بها، وذلك قياسا بما يحدث داخل الدول، إذ نجد على رأسها حكومات ديمقراطية ومنتخبة مزودة بكل الصلاحيات لفرض الأمن العام، فكذلك ينبغي أن يكون الأمر بالنسبة للمجتمع الدولي الذي لا بد له من نظام للحكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية من أجل معالجة النزاعات، وقوة دولية يمكن تحريكها في حال فشل المفاوضات أو التسوية السلمية لهذه النزاعات.

فكرة الحكومة العالمية هي توسيع لفكرة **العقد الإجتماعي** ليشمل المجتمع الدولي. فكما في الدولة توجد سلطة واحدة تحتكر أدوات الإكراه والعنف، وتضمن الأمن العام وحماية

حقوق الأفراد، فإن الحكومة العالمية تقوم بذات الأمر بالنسبة للدول (تجسيد الحكومة العالمية معناه الخروج من **حالة الطبيعة**[14] "الفوضى" إلى حالة النظام "الدولة").

لكن السؤال الذي يُطرح: هل تجسدت فكرة الحكومة العالمية على أرض الواقع؟

هناك من يعتبر أن **منظمة الأمم المتحدة** تمثل تجسيدا لفكرة الحكومة العالمية، إذ لعبت دورا كبيرا في تطور التنظيم الدولي الحالي، وفي إرساء السلم الدولي، وفي استتباب الأمن في الكثير من مناطق العالم، كما أنها دفعت بعمليات التعاون الدولي في كافة المجالات إلى مستويات غير مسبوقة، وساهمت في نشر التعليم والثقافة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأسهمت في استقلال العديد من الدول التي كانت مستعمرة، وتسهر على عمليات حفظ السلام في مناطق عديدة من العالم، ولها القدرة على التدخل العسكري في أكثر مناطق العالم توترا واضطرابا، ...إلخ. فمنظمة تملك كل هذا النفوذ والتأثير على السياسة الدولية لا يمكن أن تكون إلا بمثابة حكومة عالمية. وهناك من يعترض ويعتبر أن الحكومة العالمية لم ولن تتجسد يوما على أرض، لاعتبارات مبدأ السيادة.

ثانيا: الأمن الجماعي.

يشير مفهوم الأمن الجماعي، كما ورد عند تيموثي دن، إلى تدبير بموجبه "تقبل كل دولة المبدأ القائل: إن أمن دولة ما هو شأن الجميع، وتوافق على الإنضمام إلى رد جماعي للعدوان". وهذا يعني قمة التضامن والتساند بين الدول، فأي اعتداء على دولة ما يعتبر عدوانا على الجميع، وتصبح مهمة حماية الدولة المعتدى عليها ورد العدوان عنها مهمة الجميع. وعند مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، يعني مفهوم الأمن الجماعي "مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الإعتداء إن حدث". وتتمثل هذه الآليات، حسبهما، في المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال وتدخلات عسكرية.

---

[14] حالة الطبيعة أو الفوضى مفهوم محوري لدى الواقعيين الجدد. وأول من قال بها توماس هوبز، ثم وظفها من بعده كينيث والتز وجعلها حجر الأساس (تحت مسمى الفوضى) في بناء نظريته للسياسة الدولية. تعني "حالة الطبيعة" (وهي حالة افتراضية) طبيعة الوجود الأول للإنسان المتحرر تحررا كاملا من قيود أي سلطة كانت، وبالتالي هو لا يخضع مطلقا إلا لنفسه، ومتساو مع الأخرين. والفوضى كما قدمها والتز تعني غياب وجود سلطة عليا فوق سلطات الدول (بسبب وجود مبدأ السيادة).

يقوم مفهوم الأمن الجماعي على فكرة العقاب الجماعي ضد المعتدي، من خلال حشد واستخدام قوة كبيرة جدا لردعه، وبالتالي فينبغي على كل دولة أو تفكر جيدا في عواقب العدوان قبل القيام به. وإذا تتبعنا منطق الأمن الجماعي ومقتضياته نصل إلى نتيجة مفادها: **إن أي دولة، مهما كان حجم قوتها، لن تفكر في العدوان، مهما كانت فوائده، لأنها حينئذ ستواجه بقية دول العالم مجتمعة**، وبما أن الدول هي كائنات عقلانية فإنها ستتبع سياسات سلمية مع بعضها البعض.

تبنت عصبة الأمم مبدأ الأمن الجماعي كبديل عن مبدأ توازن القوى، وتجلى ذلك من خلال المواد 10، 11، 16 من الميثاق.

تعرض مبدأ الأمن الجماعي لانتقادات عديدة، منها:

- صعوبة تحقيق عالميته وشموليته، حيث ترتبط فعاليته ونتائجه بمدى انخراط جميع الدول فيه بما فيها القوية.
- إذا كانت الدول القوية خارج نظام الأمن الجماعي فلن تستطيع باقي الدول الأخرى الإعتماد على هذا النظام في حماية نفسها من الدول القوية.
- يحافظ على الوضع القائم. وبما أن هناك، دائما، دول تحافظ على الوضع القائم وأخرى تسعى إلى تغييره، فإن التعارض بين هذين الإرادتين هو الذي يؤدي في النهاية إلى قيام النزاعات والحروب.
- من الناحية العملية لم يمنع هذا المبدأ اندلاع العديد من الحروب، وفي مقدمتها الحرب العالمية الثانية.

إن الإنتقادات التي طالت المثاليين، وكذا أحداث الواقع الدولي المتغيرة، وظهور الواقعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شكلت حافزا قويا ودافعا نحو بداية عمل تنظيري جديد لليبراليين، حاولوا من خلاله تجاوز كل الإخفاقات السابقة من جهة، ومن جهة أخرى مسايرة متطلبات الواقع الدولي الجديد. سميت هذه النسخة بالليبرالية المؤسسية، أو الوظيفية والوظيفية الجديدة.

2-1-3- الوظيفية والوظيفية الجديدة *Functionalism and Neo Functionalism*

تعتبر الوظيفيتان من المداخل التنظيرية الأساسية للتكامل الدولي إلى جانب المداخل الدستورية (الفيدرالية والكونفيدرالية). ولقد ظهرتا في سياق عام تميز بتراجع مصداقية وجاذبية التنظير المثالي، خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، في مقابل بروز وهيمنة التنظير الواقعي للعلاقات الدولية. لذا كان على الوظيفيين إيجاد نظرية تستطيع أن تحلل وتفسر باقتدار واقع العلاقات الدولية من جهة، ومن جهة أخرى، تستطيع صنع وتأمين السلم والأمن الدوليين من غير الطريق الذي سلكه المثاليون.

الوظيفية: ظهرت في خمسينيات القرن العشرين، كرد فعل على مقاربات السلام المتمحورة حول الدولة، والمتمثلة في أطروحات الفيدراليين والمثاليين من بعدهم. فلقد لاحظ ديفيد ميتراني (*David Mitrany*)، وهو المنظر الأساسي لها، أن الصراع والحرب هما نتيجتان حتميتان **لتقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة** ومتناحرة، وأن هذه الوحدات (الدول القومية) عاجزة، من حيث الإمكانات، عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي لمواطنيها. كما لاحظ أيضا أن المشكلات الدولية المتفاقمة أضحت أكبر من أن تجابهها دولة أو دول بعينها، بل تتطلب جهودا وأطرا جديدة لاحتوائها.

وعلى عكس طروحات الفيدراليين والمثاليين من بعدهم الذين حاولوا تأسيس دولة أو حكومة عالمية انطلاقا من فكرة **التفكيك القسري لسيادة** الدول، أي ضرورة تخلي الدول عن سياداتهم والإنضمام إلى الشكل السياسي الجديد، بحيث إذا تجاوزنا تقسيم العالم إلى دول ذات سيادة نحو دولة عالمية واحدة فإن السلام سيتحقق، على قاعدة أن "الوظيفة تتبع الشكل". يذهب ميتراني إلى اتباع القاعدة المعاكسة: "الشكل يتبع الوظيفة"، بحيث نعمل على **التفكيك اللين لسيادة** الدول، أي نركز على تأسيس عملية تكاملية بين الدول انطلاقا من المجالات والقطاعات التي لا تمس مباشرة سيادة الدول، وهي تتعلق أساسا بالقطاعات الإقتصادية.

المبدأ الأساسي الذي يحرك العملية التكاملية حسب ميتراني هو **الإنتشار** (*Ramification*). والذي يعني أن عملية التكامل تبدأ من القطاع أو المجال الذي تتشارك فيه الدول الإمكانات والأهمية والمنافع المتوقعة، ونجاح عملية التعاون في هذا القطاع سيحفز الدول على توسيعه إلى قطاعات أخرى، وهكذا تنخرط الدول في عمليات تعاون وتكامل واسعة حتى تصل إلى درجة من الترابط الوثيق بين اقتصاديات الدول (الإعتماد المتبادل المعقد) يصبح فيها التراجع عن العملية التكاملية أمرا غير ممكن (يصبح مكلفا جدا وخيارا غير عقلاني).

إن تنامي التعاون الإقتصادي بين الدول يحتاج إلى أطر تنظيمية ومؤسسية وبشرية ترعاه وتديره، وهذا يمكن أن توفره المؤسسات الدولية التي يتم إنشاؤها، وكذا اليد الفنية المؤهلة على المستوى الدولي (تكنوقراط وخبراء دوليون). بحيث يصبح لهذه المؤسسات دور متعاظم في العلاقات الدولية "الإقتصادية"، بل وتسحب إدارة النشاط الإقتصادي من يد الدول، وحينئذ يصبح لهذه المؤسسات دور مؤثر في صناعة السياسة الدولية بما تملكه من قوة صنع القرار الإقتصادي.

وعلى أساس أن الشكل يتبع الوظيفة، وأن الوظيفة الإقتصادية تحدد الوظيفة السياسية للدولة، يغدو من السهل تحويل شكل وبنية السياسة الدولية (دول مستقلة ذات سيادة) إلى شكل يتلاءم مع الطابع الكوني أو العالمي للمؤسسات الدولية الإقتصادية. إذن، يمكننا التحدث هنا عن تكامل سياسي بين الدول، تتخلى بموجبه هذه الأخيرة عن شكلها التقليدي، وتنصهر في شكل حكومة عالمية واحدة.

واجهت وظيفية ميتراني انتقادات واسعة من طرف الليبراليين أنفسهم، بحيث أشاروا إلى عدم إمكانية فصل النشاط الإقتصادي عن السياسة، وصعوبة الإنتقال من التكامل الإقتصادي إلى التكامل السياسي، وكذا ارتباط العملية التكاملية بإرادة الأطراف السياسية أكثر من ارتباطها بالوظيفة الإقتصادية.

وعليه، برزت **الوظيفية الجديدة** كمحاولة لتجاوز كل الإنتقادات السابقة، وكرؤية جديدة لكيفية تحقيق التكامل الدولي. من أبرز روادها: كارل دويتش، أميتاي إتزيوني، وإرنست هاس.

تقوم الوظيفية الجديدة على فكرة عدم الفصل بين السياسة والإقتصاد في العملية التكاملية، فهذه الأخيرة ليست عملية آلية أو ميكانيكية، وإنما هي إرادوية تخضع للإرادات السياسية للدول. فبدل إقصاء السياسيين منها كان الواجب هو إشراكهم بعد إقناعهم بجدوى التعاون الإقتصادي والمنافع المتوقعة من ورائه، على افتراض أن الدول كائنات عقلانية براغماتية تبحث عن الربح دونما اعتبارات للقيم أو الإيديولوجيا. فالهدف من التكامل هو هدف مادي نفعي بالدرجة الأولى، بعده تأتي الإعتبارات الأخرى.

إن نجاح التكامل الفني والإقتصادي في مراحله الأولى يؤدي إلى اقتناع الحكومات السياسية ويشجعها على الإنخراط أكثر في العملية التكاملية التي تمضي قدما نحو هدفها النهائي المتمثل في **الإندماج**[15]. لكن، وعلى عكس الوظيفيين التقليديين الذين يجعلون من التكامل الدولي يحدث دفعة واحدة وعلى نطاق عالمي، فإن الوظيفيين الجدد يرون بضرورة وجود مرحلة التكامل **الجهوي** (يحدث على نطاق إقليمي) التي تسبق مرحلة التكامل الدولي الشامل. عن طريق التكامل الجهوي أو الإقليمي نخلق كيانات سياسية إقليمية جديدة، كبيرة الحجم وقليلة العدد، بعدها تسهل عملية التكامل بين هذه الكيانات الجديدة.

ومثلما قدم ميتراني مفهوم الإنتشار كآلية للتكامل، قدم إرنست هاس مفهوما مشابها هو "**التعميم**" أو كرة الثلج (*Spillover*)، إذ أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الإقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في تعميم هذا النجاح، وإطلاق مبادرات تعاون جديدة تخص مجالات أخرى وهكذا دواليك.

---

[15] حينما نبحث عما يقابل المصطلح الإنجليزي **Integration** في اللغة العربية نجد المفردتين: التكامل والإندماج. فهناك من يكتفي باستعمال إحداهما على اعتبار أنهما مترادفتين. وهناك من يستعمل المفردتين معا في الوقت نفسه، باعتبارهما يشيران على التوالي إلى العملية وناتج العملية، فالتكامل يشير إلى تعددية الأطراف التي يكمّل أحدها الآخر عبر عمليات التعاون والتبادل التي تحدث بينها، بينما يشير الإندماج إلى ذوبان وانصهار جميع الأطراف في كيان واحد (الإندماج أعلى مراحل التكامل).

تمثل تجربة الإتحاد الأوروبي المناخ الملائم لاختبار صحة أفكار الوظيفيين الجدد، باعتبارها توفر الشروط الضرورية لنجاح عملية التكامل. كما أنها تمثل، في الوقت نفسه، مصدر إلهام لهم، بحيث يعدلون من أفكارهم على ضوء ما تفرزه هذه التجربة.

تعرضت الوظيفية الجديدة بدورها للعديد من الإنتقادات. فالتكامل على مرحلتين يستغرق وقتا طويلا جدا، بالإضافة إلى مخاطر التراجع عنه، سواء في المرحلة الأولى منه أو في الثانية. كما أن ارتباطها بتجربة تكاملية لم تنته بعد يجعل من الصعب الحكم على صحة وصلاحيات افتراضاتها النظرية. ومن الناحية الإمبريقية (التجريبية) فإن التكامل الأوروبي يواجه صعوبات جمة تنذر بتفككه، حيث مازلنا بعيدين عن وحدة أوروبية اقتصاديا، وبعيدين جدا عن الوحدة السياسية لأوروبا.

2-1-4- التعددية والإعتماد المتبادل (*Pluralism and Interdependence*).

في سبعينيات القرن العشرين دعا الليبراليون، وفي مقدمتهم جوزيف ناي (*Joseph Nye*) وروبرت كوهين (*Robert Keohane*)، إلى ضرورة التنبه إلى تغييرات عميقة قد مست هيكلية وتفاعلات السياسة الدولية. حيث لم يعد من المقبول التحدث عن **مركزية الدولة**[16] (*State Centrism*) في العلاقات الدولية، سواء من حيث الممارسة أو من حيث التنظير، في ظل صعود وتنامي دور فاعلين دوليين من غير الدولة، أصبح لهم تأثير كبير ومتزايد حتى على سياسات الدول نفسها، مقابل تراجع مكانة وأدوار هذه الأخيرة. وعليه تكشف هذا الوضع الجديد عن ضرورة التحول عن فكرة مركزية الدولة في التحليل والتفسير إلى التركيز على فكرة **تعددية الفاعلين**، وعن استخدام مصطلح **السياسة العالمية** (*World Politics*) بدل السياسة الدولية.

من ناحية أخرى، أشار هؤلاء إلى أن المسائل الأمنية والعسكرية لم تعد تحتل الأولوية في أجندة العلاقات الدولية، بل تراجعت لصالح المسائل والقضايا الإقتصادية وعلى رأسها

[16] يشير مفهوم **مركزية الدولة**، الذي يعتنقه الواقعيون بشدة، إلى اعتبار الدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، سواء من حيث الممارسة أو من حيث التنظير.

الإعتماد المتبادل[17]. وبالتالي هناك تحول في طبيعة السياسة الدولية ينبغي مراعاته أثناء التحليل والتنظير للعلاقات الدولية.

يراهن أنصار التعددية على فرضية الإرتباط القوي بين تنامي الإعتماد المتبادل وتزايد فرص تحقيق السلام والأمن العالميين. فتنامي الإعتماد المتبادل يرتكز في الحقيقة على زيادة التعاون والتبادل التجاري بين الدول، وزيادة حجم الفوائد والمنافع المشتركة المتأتية عنه، مما يؤدي إلى تشبيك المصالح بينها وتعقيدها، إلى الدرجة التي يصبح معها التفكير في التراجع عنه خيارا مكلفا وغير عقلاني بالمرة. وبالتالي، تدرك الدول وتتعلم حل نزاعاتها وخلافاتها بالطرق السلمية، وبالقدر نفسه تبتعد عن وسائل الحرب.

2-1-5- الليبرالية الجديدة (*New-liberalism*).

عجل ظهور الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز وأطروحاتها النظرية المبنية على فكرة "الفوضى الدولية" بتحول التعدديين أنصار الإعتماد المتبادل - وعلى رأسهم كيوهين وناي - إلى الليبراليين أو المؤسسيين الجدد. حيث سلموا هذه المرة بأن **بعض مصادر تفسير** سلوك الدول توجد خارجها، أي في طبيعة النظام الدولي.

لقد سَلَّم الليبراليون الجدد بالطبيعة "الفوضوية" للنظام الدولي، كما سلموا بأن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. لكن مع ملاحظة أن "الفوضى الدولية" ليست بالحدة التي يفترضها الواقعيون الجدد، وإنما يمكن تلطيفها والتخفيف من حدتها بواسطة **المؤسسات الدولية** التي تعتبر فواعل مهمة ولها دور كبير في التأثير على السياسة الدولية مثلها في ذلك مثل الدول.

اعتنق الليبراليون الجدد **نظرية الإختيار العقلاني**[18]، وعلى ضوئها رأوا بأن سلوك الدولة يخضع لمنطق حسابات الكلفة والمنفعة المرجوة. فالدولة تُقبِل على السلوكات التي تُعظِّم

[17] يشير مفهوم **الإعتماد المتبادل** إلى علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر. أو هو علاقة تبادلية ثنائية الإتجاه (عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد). كما أن محركاته اقتصادية بحتة، فهو يصف حالة للسياسة الدولية تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية لصالح الأبعاد الإقتصادية، ومن ورائها الإجتماعية.

من مصالحها الإقتصادية (وليس فقط العسكرية كما يقول به الواقعيون الجدد)، وتُحجِم عن تلك التي تقلل منها. فسلوك الدول هو دالة لمتغيري القوة والمنفعة الإقتصادية. كما أن الدولة فاعل وحدوي تبعا لذلك، حيث يتحدد سلوك الدول بمنطق حساباتها العقلانية بغض النظر عمن يكون في موقع السلطة.

يؤمن الليبراليون الجدد بإمكانية التعاون الدولي في ظل الفوضى، ويراهنون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك. **كيف؟** هم يسلّمون بفوضوية النظام الدولي التي تجعل من عملية التعاون بين الدول أمرا بالغ الصعوبة. ومرد ذلك إلى أن الفوضى تجعل من سلوك الدولة مشوبا دائما بحالات الشك والريبة، وعدم اليقين أو التأكد من نوايا وسلوكات الدول الأخرى نحوها. وبالتالي، فالدولة تكون أكثر حذرا وأقل انخراطا في علاقات التعاون مع الدول الأخرى، إذ يقتضي التعاون درجة معينة من **الثقة المتبادلة** بين أطرافه، هذه الثقة هي الضامن الأساسي (إلى جانب عوامل أخرى) لانخراط الدول في علاقات تعاونية مستديمة. طُرحت مسألة غياب الثقة كأهم المعضلات التي تواجه الدول في بناء علاقات سلمية تعاونية فيما بينها. وبينما راهن الواقعيون الجدد على عدم قدرة الدول في التغلب على هذه المشكلة، باعتبار أن حالة الفوضى تدفع كل دولة إلى الإعتماد على نفسها لتأمين مصالحها، فإن الليبراليين الجدد سعوا إلى إيجاد آليات من شأنها أن تكون وسيلة لخلق الثقة بين الدول، وأداة لقياس والتأكد من نوايا بعضها البعض، وإطارا للتفاعل والتعاون فيما بينها. هذه الآليات تمثلت في ما سمي بـ "المنظمات" أو "المؤسسات" الدولية.

المسألة الثانية التي يمكن أن تعوق عملية التعاون الدولي هي **المكاسب المتوقعة** من ورائه بالنسبة لكل طرف. فبينما ركز الواقعيون الجدد على مفهوم ومنطق **المكاسب النسبية**، ذهب الليبراليون الجدد إلى تبني مفهوم ومنطق **المكاسب المطلقة**. بالنسبة للواقعيين فالدول لا

---

[18] نظرية الإختيار العقلاني هي نظرية اقتصادية خالصة (الإقتصاد الجزئي)، تبحث في تفسير منطق السلوك الذي يتبعه الفاعل الإقتصادي (الشركات) في السوق، وهي تنطلق من فكرة أن الكائن العقلاني (مهما كان نوعه) دائما ما يُقبل على الفعل أو السلوك الذي يعظم من المنافع ويقلل من الخسائر، ويحجم عن السلوك الذي تكون كلفته أكبر من منافعه.

تدخل في عملية تعاون مع غيرها من الدول إلا إذا كانت مكاسبها منه أكبر من مكاسب الآخرين، لأن الأمر في النهاية يتعلق بموازين القوى. أما بالنسبة لليبراليين فالدول تركز في عملية التعاون الدولي على ما يكمن أن تكسبه، بغض النظر عما يكسبه الآخرون. وبما أن التعاون يعود بفوائد ومكاسب على الجميع، فإن الدول سوف تنخرط فيه بشكل واسع، وسوف تتعلم كيف تتفادى الوسائل الأخرى للكسب (الحرب أو الغزو).

2-1-6- نظرية السلم الديمقراطي (*Democratic Peace Theory*).

طرحت هذه النظرية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، كتعبير عن/ واستغلال لـ "واقع دولي جديد" تميز بالانتصار الأيديولوجي للرأسمالية اقتصاديا وللديمقراطية الليبرالية سياسيا. تعد امتدادا لفكر الليبراليين الدوليين، وخاصة أفكار كانط حول شروط السلام الدائم، والتي نجد منها فكرة إقامة نظم سياسية جمهورية وليبرالية، لأن الدول الليبرالية حسبه لا تتحارب فيما بينها. مثل هذه النظرية كل من مايكل دويل (*Michael Doyle*) وجيمس لي ري (*James Lee Ray*) وبروس راسيت (*Bruce Russett*) الذين أعادوا طرح فرضية **الإرتباط بين اعتناق الدول للديمقراطية وتحقيق السلام الدولي**، وتقديم مجموعة من الشواهد الإمبريقية والأدلة على ذلك.

إن تَبَنِّي الدول لنظم سياسية ديمقراطية، يعني أنها تصبح مقيدة في سلوكها الخارجي بقواعد وقوانين داخلية، تعمل على الحد من اندفاعها إلى إقرار الحرب كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، كما أنها تجعل من القرار السياسي الخارجي تحت رقابة ومشاركة مختلف القوى والفواعل الداخلية، مما يحول دون إنفراد الحكام بأخذ قرارات مصيرية كقرار الحرب مثلا. ضف إلى ذلك، إن اعتناق الدول للمبادئ نفسها (الديمقراطية) يزيد من فرص التفاهم والتعايش والتعاون، ويقلل من احتمالات اللجوء إلى استعمال القوة فيما بينها، **فالديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها**، وهذا يزيد من فرص تحقيق السلام العالمي وإطالة أمده.

تعرضت هذه النظرية للعديد من الإنتقادات. حيث لا يمكن الجزم بفرضية الإرتباط بين الديمقراطية والسلام إمبريقيا. كما أنها سافرة في معياريتها حينما دعت صراحة إلى تبني الديمقراطية. ثم إن هناك العديد من الأسئلة التي لم تجب عنها النظرية، من قبيل: لماذا تحارب الدول الديمقراطية غيرها من الدول غير الديمقراطية؟ ولماذا تصوت شعوبها لصالح شن الحرب ضد بعض الدول غير الديمقراطية؟ ثم من قال أن اتخاذ القرارات (من الناحية الفعلية) داخل الدول الديمقراطية العريقة أو الكبرى يتم وفقا للقواعد الديمقراطية ولرغبات شعوبها؟ ومن جهة أخرى ألا يعتبر نشر الديمقراطية وتعميمها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول؟ وفي بعض الحالات استخدام القوة لتحقيق ذلك، مما انجر عنه هدم دول ونشر الفوضى واللاإستقرار في دول أخرى ..إلخ.

2-2- الواقعية (*Realism*).

تحتل الواقعية – منذ ظهورها في خمسينيات القرن العشرين- مكانة متميزة ضمن أكثر النظريات تأثيرا في العلاقات الدولية تنظيرا وممارسة. بحيث غطى حضورها على باقي النظريات المنافسة الأخرى، وفي مقدمتها الليبرالية.

انشغل الواقعيون على مر التاريخ وعبر مختلف الجهود التي قدموها بسؤال أساسي حدد الخط العام لتوجههم الفكري والنظري في مجال العلاقات الدولية، وهو: **لماذا تحدث الحروب بين الدول؟** وحاولوا الإجابة عن هذا السؤال من خلال بناء نظرية علمية وعامة تركز على فكرة **القوة ومعادلاتها** كمحدد أساسي لسلوك الدول. وجاءت مختلف مفاهيمهم وافتراضاتهم مرتبطة ومعبرة عن هذه الفكرة.

2-2-1- مفاهيم وافتراضات الواقعية:

يتفق الواقعيون حول جملة من المفاهيم والإفتراضات التي تشكل جوهر التنظير الواقعي للعلاقات الدولية. لكن بالمقابل، يختلفون حول بعض التفصيلات التي تجعل منهم وجهات

نظر متعددة ضمن النظرية الواقعية. من المفاهيم التي يركز عليها الواقعيون نجد: القوة[19]، ميزان القوى[20]، المصلحة الوطنية[21]، البقاء[22]، الأمن[23]، الدولانية[24]، الفوضى[25]، المساعدة الذاتية[26].

وأهم الإفتراضات التي يرتكز عليها الواقعيون في تحليلهم للسياسة الدولية فإنها تتمثل في:

---

[19] **القوة** عند الواقعيين هي المحرك والمحدد الأساسي للسلوك الإنساني كما الدولي، وحولها تدور كل مخرجات السياسة الدولية. فكل سلوك خارجي للدول يتم تفسيره في ضوء الإعتبارات المتعلقة بالقوة. ولا يتفق الواقعيون فيما بينهم حول مفهوم ومضمون ومكونات القوة، فهناك من يضمنها عناصر مادية (كالأرض، والثروات، والأسلحة، ...) وعناصر غير مادية (التاريخ، القومية، الإيديولوجية، ...)، وهناك من يقتصر على العناصر المادية لها، وتحديدا العسكرية (كما يفعل الواقعيون الجدد). وهناك من يرى أن القوة هي مفهوم علائقي، بحيث يتم تعريفها في ضوء علاقة تأثير بين طرف وطرف آخر، وبالتالي فهي مفهوم نسبي. هناك من يربط القوة بالنفوذ، وهناك من يربطها بالسيطرة، وهناك من يربطها بالقدرة، ..إلخ. ما يلاحظ على هذا المفهوم، الذي يعتبر جوهريا عند الواقعيين، هو أنه غير مضبوط بدقة، وأنه لا يمكن تكميمه بشكل كامل.

[20] **ميزان القوى** هو مبدأ أو نظام ينجم بالضرورة عن وجود القوة، وهو تعبير عن نمط العلاقة السائدة بين مختلف القوى في النظام الدولي في عصر من العصور. ينشأ بشكل تلقائي ويأخذ نمطا معينا، بعد ذلك يخضع لإرادة وإمكانات القوى في تغييره أو في المحافظة عليه. إذا سيطرت قوة واحدة وبسطت هيمنتها ونفوذها على بقية القوى الأخرى فإننا نتحدث هنا الأحادية في النظام الدولي أو عن وضع الهيمنة (ميزان قوى أحادي)، أما إذا تقاسمت الهيمنة على النظام الدولي أكثر من قوة واحدة فإننا نتحدث هنا عن (ميزان قوى تعددي) أو عن **توازن القوى**. يختلف الواقعيون بشأن: أي أنماط ميزان القوى التي تحقق الإستقرار الدولي؟ هناك من يراها في وضع "الهيمنة"، وهناك من يذهب إلى وضع توازن القوى "الثنائي"، على أن هناك من دافعوا على وضع توازن القوى "التعددي" (ثلاث قوى فما فوق). وإذا نجم استقرار عن نمط ما من الأنماط السابقة، فإن المنطق يقضي بأن مخالفته ستؤدي إلى عدم الإستقرار، وبالتالي إمكانية اندلاع الحروب والنزاعات.

[21] من المفاهيم التي تعاني غموضا وعدم ضبط كبيرين لدى الواقعيين. وينصرف معناها في الغالب إلى أهداف الدولة وطموحاتها، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية... إلخ، وسواء كانت على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. هناك من يحصرها في امتلاك القوة، وهناك من يربطها بالبقاء، وآخرون جعلوها مرادفة للأمن، ..

[22] البقاء عند الواقعيين يعني ضمان الدولة **عدم فقدانها لسيادتها** تحت أي تهديد كان. وهو الحد الأدنى الذي لا يمكن إنقاصه أو المفاوضة بشأنه في معادلة المصالح الوطنية للدولة. هو الضمان لتحقيق بقية المصالح الوطنية الأخرى.

[23] قدم الواقعيون الجدد مفهوم الأمن باعتباره أشمل وأوسع من مفهوم البقاء الذي قدمه الواقعيون الكلاسيكيون. فالدول لا تراهن على ضمان وجودها وبقائها (المادي) فقط، وإنما تسعى إلى تأمينه ضد كل أنواع التهديدات الحسية وغير الحسية، الآنية والمستقبلية.

[24] يشير هذا المفهوم إلى أن **الدولة هي الفاعل الأساسي** في العلاقات الدولية. ذلك أن الدولة هي المُعبِّر الرسمي والشرعي عن الأفراد وعن المجتمعات، وهي الوسيط في كل التفاعلات والنشاطات التي تحدث على المستوى الدولي. لأنها ببساطة هي الوحيدة التي تتمتع بعنصر **السيادة**.

[25] يشير مفهوم **الفوضى** إلى غياب سلطة عليا فوق سلطات الدول. أي غياب حكم عالمي أو حكومة عالمية بالمفهوم التقليدي.

[26] يفترض مفهوم **المساعدة الذاتية** اعتماد كل دولة على نفسها في تأمين بقائها وصيانة أمنها، وذلك لغياب حكومة عالمية تقوم بلعب هذا الدور بالنسبة لجميع الدول.

1- لا يواجه الأفراد بعضهم البعض بصورة فردية، وإنما كأعضاء في جماعات سياسية تتولى تنظيم ولائهم، فالدولة هنا هي الإطار العام والوحيد الذي يتفاعل فيه/ ومن خلاله الأفراد والجماعات (على المستوى الدولي تعتبر **الدولة الفاعل الأساسي** والممثل الوحيد للشعوب والمجتمعات).

2- **الفوضى** هي المبدأ الناظم للعلاقات الدولية. أي أن فوضوية النظام الدولي تمارس تأثيرا كبيرا على سلوكات الدول وأفعالها.

3- إن **القوة** هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية، وهي الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدول. وبغض النظر عن الجدل الواقعي حول اعتبار القوة كهدف (عند الكلاسيكيين) أو اعتبارها كوسيلة لتحقيق **الأمن** (عند الجدد)، فإن القوة تعتبر الموضوع الجوهري في الرؤية والتحليل الواقعيين للسياسة الدولية.

4- إن طبيعة العلاقات الدولية هي أساسا **علاقات صراعية**، وبدون الصراع يفقد العالم مبررات وجوده.

5- لا يمكن للبشر تقليل حدة الصراعات الدولية عن طريق العقل والمنطق كما يفترض الليبراليون، وإنما فقط عن طريق **توازن القوى**.

6- ليس للقوة وظائف أخلاقية. فحسب الواقعيين تعتبر الأخلاق منتجا من منتجات القوة وليس العكس، وبالتالي وجب **الفصل بين الأخلاق والسياسة** عند تحليل سلوكات الدول.

7- إن حاجات الدول وضروريات تتغلب على أخلاقياتها عند حدوث تضارب بينهما، فالدول – على عكس الأفراد – لا تضحي بمصالحها من أجل مبادئ تؤمن بها.

8- الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ (**فاعل وحدوي**). وهذا يعني النظر إلى الدولة ككتلة واحدة عند تحليل وتفسير سلوكها اتجاه الدول الأخرى.

9- الدولة **فاعل عقلاني** بالأساس، وتدفعها عقلانيتها دائما إلى تبني القرارات والسلوكات التي تميل فيها كفة الربح عن كفة الخسارة.

2-2-2- الإتجاهات النظرية داخل الواقعية:

على غرار الليبرالية، تقدم الواقعية نسخا نظرية متعددة، فرضتها تطورات الواقع الدولي من جهة، ومختلف المراجعات النقدية الذاتية من جهة أخرى. ولا يوجد اتفاق بين باحثي الحقل حول عدد هذه النسخ، أو حول تسمياتها.

قدم تيموثي دن تصنيفا لنظريات الواقعية من خلال الجدول التالي:

نوع الواقعية	أبرز المفكرين	أبرز النصوص	الأفكار الكبرى
الواقعية البنيوية الأولى (الطبيعة البشرية)	ثيوسيديدس مورغنتاو	الحرب البيلوبونيزية السياسة بين الأمم	السياسة الدولية تسير بدافع من الصراع على السلطة تكمن جذوره في الطبيعة البشرية. أما العدالة والقانون والمجتمع فهي إما لا مكان لها أو مطوقة.
الواقعية التاريخية أو العملية	مكيافيللي هـار	الأمير أزمة الأعوام العشرين1919-1939	تقر الواقعية السياسية بأن المبادئ تخضع للسياسات، وتكمن المهارة القصوى لزعيم الدولة في تقبله أشكال سياسة القوة المتقلبة في ميدان السياسة الدولية وتكيفه مع ذلك.
الواقعية البنيوية الثانية (النظام الدولي)	روسو والتز	حالة الحرب نظرية السياسة الدولية	النظام الفوضوي وليس الطبيعة البشرية هو الذي يدفع إلى الخوف والشك وانعدام الأمن، ويمكن أن ينشأ الصراع حتى إذا كانت للأطراف المعنية نوايا حسنة بعضها اتجاه البعض

الواقعية الليبرالية	هوبز هيدلي بول	اللفياثان المجتمع الفوضوي	يمكن امتصاص الفوضى الدولية من قبل الدول التي لها القدرة على ردع الدول الأخرى عن العدوان، والقدرة على استنباط قواعد أولية كأسس لتعايشها.

لكن الكتب الأكاديمية والتعليمية تتحدث عموما عن وجود نسختين أساسيتين: الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة[27].

2-2-2-1- الواقعية الكلاسيكية

يعتبر هانز مورغانتو المنظر الأبرز ضمن سلسلة من المفكرين الذين كانت لهم إسهامات مميزة داخل هذا الإتجاه. نذكر منهم لا على سبيل الحصر: ثيوسيديدس، نيكولاي مكيافيللي، توماس هوبز، رونالد نيبور، إدوارد هاليت كار.

يلتقي هؤلاء حول فكرة جوهرية مفادها أن المحرك الأساسي للسياسة الدولية هو الرغبة والسعي المستمر إلى امتلاك المزيد من القوة، باعتبارها الضامن الأساسي لوجود الدول وبقائها. وتجد هذه الرغبة جذورها في **الطبيعة الإنسانية** الثابتة على الشر. الطبيعة الإنسانية الشريرة هي التي تدفع الإنسان لأن يدخل في صراع مع الآخرين، وهنا تغدو **الحرب** أمرا حتمي الحدوث وشر لا بد منه.

يركز الواقعيون الكلاسيكيون على **الدولة** كمستوى ووحدة للتحليل، وهي **الفاعل الأساسي** في العلاقات الدولية، كما أنها (أي الدول) **كائنات عقلانية** تسعى دائما إلى تحقيق مصلحتها الوطنية المتمثلة في السعي إلى امتلاك القوة، أو التهديد باستعمالها، أو التباهي بها كما

[27] هناك من يتحدث على نسخة ثالثة وهي الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neo-classical Realism)، التي تمزج بين مستوى تحليل الدولة ومستوى النظام الدولي في تحليل وتفسير سلوك الدول. فالبيئة الفوضوية للنظام الدولي تلعب دورا مهما في تحديد السلوك الخارجي، لكن طبيعة الدولة ومحدداتها الداخلية كذلك لها دور مهم في تحديد سلوكها الخارجي.

يقول به مورغانتو. فالعلاقات بين الدول تدور حول محور القوة ومعادلاتها، **والصراع الدولي** هو السمة المميزة للسياسة الدولية.

على عكس الليبراليين المثاليين، ركز الواقعيون على دراسة السياسة الدولية كما هي موجودة، دون التدخل في إعادة تشكيلها أو توجيهها، وحاولوا معرفة القوانين الموضوعية التي تحكمها. يدعي مورغانتو أنه اكتشف هذه القوانين، وقد صاغها على النحو التالي:

1- إن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تجد جذورها في أعماق الطبيعة البشرية، وأي محاولة لتحدي أو تجاهل هذه القواعد تحت أي ذريعة كانت لن يكون مآلها إلا الفشل؛

2- إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا لمفهوم المصلحة الوطنية المعرف بـ القوة؛

3- في عالم تسعى فيه كل الدول لامتلاك القوة، تصبح مصلحة كل دولة مرتبطة بتأمين بقائها باعتباره الحد الأدنى من أهدافها؛

4- الدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية تكون محكومة بقيم تختلف عن قيم الأفراد في علاقاتهم الشخصية، والنتائج السياسية لسياسة معينة هي في الحقيقة معيار الحكم على هذه السياسة؛

5- الواقعية السياسية لا تطابق بين الطموحات الأخلاقية لدولة معينة والقوانين الأخلاقية التي تحكم العالم؛

6- التأكيد على استقلالية الظاهرة السياسية، بمعنى أن السلوك السياسي يجب أن يحكم عليه من خلال معايير سياسية ... فالاقتصادي يسأل: كيف تؤثر سياسة ما على رفاهية المجتمع أو قطاع منه؟ ... ورجل القانون يسأل: هل هذه السياسة متوافقة مع قواعد القانون؟ والأخلاقي يسأل: هل هذه السياسة منسجمة مع المبادئ الأخلاقية؟ ... والسياسي الواقعي يسأل: كيف تؤثر هذه السياسة على قوة الدولة؟

2-2-2-2- الواقعية الجديدة:

جاءت **كامتداد** للواقعية الكلاسيكية و**كرفض** لها في الوقت نفسه. تجلى الإمتداد في تبنيها لأغلب المفاهيم والإفتراضات التي قدمتها الواقعية الكلاسيكية، وتمثل الرفض في المنهج ومستوى التحليل الذي يجب تبنيه أثناء دراسة وتحليل السياسة الدولية.

يعتبر كينيث والتز المنظر الأساسي لهذا الإتجاه من خلال كتابه المرجعي" نظرية السياسة الدولية" (1979)، والذي يبين فيه استحالة بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية انطلاقا من الطبيعة البشرية، فهذه الأخيرة لا يمكن إثباتها أو التحقق الإمبريقي من صحة الإدعاءات المختلفة بشأنها، وعليه كان من اللازم البحث عن مقومات أخرى للسياسة الدولية يمكن الإنطلاق منها في بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية.

والتز من خلال كتابه "الإنسان، الدولة والحرب" (1959) استنتج أن تفسير الحروب يجد مصدره في **طبيعة النظام الدولي**، لا في طبيعة الدولة ولا في الطبيعة البشرية، ومنه فالتنظير للعلاقات الدولية يجب أن يكون **بنيويا** (أي ينطلق من تحليل البنية لفهم سلوك الوحدات المكونة لها). ومستفيدا من كتابات وأفكار هوبز (فكرة **حالة الطبيعة**) قرر والتز أن السمة الجوهرية للنظام الدولي هي "**الفوضى**"، أي أن ما يميز العلاقات الدولية هو غياب سلطة عليا ومرجعية تخضع لها الدول، وبالتالي فإن فوضى النظام الدولي هي التي تحكم وتحدد السلوك الخارجي للدول، وعلى مستواها يكمن التحليل والتفسير. كيف ذلك؟

هنا يعود والتز إلى الإستفادة مما تجود به نظريات الإقتصاد الجزئي، حيث يشبّه النظام الدولي تماما بنظام السوق. فالسوق كبنية فوضوية هي التي تحدد سلوك الوحدات (الشركات الإقتصادية)، هذه الأخيرة **متماثلة الوظائف والأهداف**، بحيث تسعى كلها إلى تحقيق الربح، وفق منطق عقلاني في الإختيار (**الهوية العقلانية** للشركة). في مجال العلاقات الدولية لدينا النظام الدولي الذي هو ذو بنية فوضوية، والوحدات هي الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه المتمثل في **الأمن**، وهي كيانات عقلانية. لكن ما الذي يفسر اختلاف السلوك بين الدول إذا كانت متماثلة الوظائف والأهداف؟ يجيبنا والتز بالقول: إن **توزيع القدرات النسبية**

(المادية العسكرية تحديدا) للدول في النظام الدولي هو الذي يصنع الفارق في سياساتها الخارجية، فالدول القوية تفرض منطقها ومصالحها على الدول الضعيفة، وهي تؤثر في النظام الدولي أكثر مما تتأثر به، والعكس صحيح.

يُعرّف والتز النظام الدولي بعدد القوى الكبرى فيه، فإن كانت واحدة كان النظام الدولي أحاديا، وإن كانت أكثر من ذلك فيكون النظام تعدديا، وهنا نكون بصدد عملية **توازن للقوى**[28] تؤمّن الإستقرار في النظام الدولي. **الإستقرار** عند الواقعيين الجدد يعني غياب الحرب فقط بين الدول أو القوى الكبرى، وبالمقابل قد تكون هناك حروبا طاحنة بين الدول الصغرى، إلا أن ذلك لا يؤثر على الإستقرار، لأن هذه الحروب ومن ورائها الدول الصغرى لا تستطيع أن تغير من بنية وتركيبة النظام الدولي.

يتفق الواقعيون الجدد على أن المعضلة أو **المأزق الأمني** لا ينجم عن طبيعة الدول التي تدفعها إلى امتلاك القوة والتهديد باستعمالها (كما يفترض الكلاسيكيون)، وإنما تنجم عن سبب هيكلي متعلق ببنية النظام الدولي "الفوضوية"، فالفوضى هي التي تثير الخوف والشك وعدم ثقة الدول ببعضها البعض، وبالتالي تعتمد كل دولة على نفسها (زيادة قوتها) في تأمين بقائها، ولما كانت الأهداف متماثلة فإن الصدام وإمكانية نشوب الحرب تصبح حتمية لا مفر منها. لذا يصبح **الأمن** هو أولى أولويات الدول جميعها. لكن إلى أي مدى يمكن توفير الأمن في النظام الدولي أو في العلاقات الدولية؟

اختلف الواقعيون الجدد بشأن هذه المسألة إلى قسمين:

أولا: الواقعية الدفاعية: يجادل أنصارها، وعلى رأسهم والتز، أن الدول - كفواعل عقلانية - ستتبع سياسات دفاعية اتجاه غيرها من الدول، لأن تكاليف الحرب أصبحت مكلفة وتفوق بكثير حجم المنافع المتوقعة من ورائها، كما أن احتمال تغلب الدول على بعضها البعض أصبح

[28] يعتقد والتز أن النظام ثنائي القطبية هو الأقدر على ضمان الإستقرار الدولي. ذلك أن المنافسة في الأنظمة متعددة الأقطاب هي أكثر تعقيدا منها في النظم ثنائية القطبية، لأن درجة عدم التيقن حول مقارنة قدرات الدول تتضاعف بشكل أكبر. ولأن التوقعات حول تماسك وقوة التحالفات تصبح بالغة الصعوبة. إضافة إلى أن فترة الحرب الباردة هي خير دليل على هذا الزعم.

ضئيلا (خاصة في ظل التطور الرهيب الذي عرفه مجال الأسلحة والأسلحة النووية)، وبالتالي إمكانية حدوث الحروب تتراجع لصالح زيادة الأمن وتوفره. فالدول تبحث عن الأمن ولكن بتكلفته الأدنى.

ثانيا: الواقعية الدفاعية: يذهب أنصارها، وعلى رأسهم جون ميرشايمر، إلى أن الأمن في السياسة الدولية هو سلعة جد ثمينة وجد نادرة، وهذا الوضع فرضته هيكلية النظام الدولي المتسمة بـ "الفوضى"، إذ ينتج عن هذه الأخيرة مكان صغير جدا للثقة بين الدول، وبالتالي يقع على عاتق كل دولة حماية أمنها بنفسها، وهذا يستوجب منها يقظة تامة وحرصا دائما على بلوغ مرتبة "المتفوق". ميرشايمر يرى أن "مأساة" القوى الكبرى هي صراع أبدي من أجل القوة والهيمنة، فكلما كانت الدولة أقوى كلما تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى. وعليه، فإن الدول تميل إلى اتباع سياسات أمنية تزيد من قدراتها وتضعف من قدرات أعدائها، وهذا ما يجعل من مهمة توفير الأمن صعبة للغاية.

إذا كان جل الواقعيين الجدد يركزون على عامل القوة في أبعادها العسكرية في تحليل السياسة الدولية وتفسير سلوكات الدول، فإن هناك منهم (على رأسهم روبرت جيلبين) من يركز على دور العوامل الإقتصادية في تحديد مخرجات السياسة الدولية. وقد سمي هذا الإتجاه النظري بالواقعية الليبرالية أو نظرية الإستقرار بالهيمنة.

نظرية الإستقرار بالهيمنة:

يُسلّم روبرت جيلبين بالفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة، ولكنه يعتبر أن التفاعل بين وحدات النظام (أي الدول) استطاع أن يسبب تغيرات مهمة في السياسة الدولية، منها أن العامل الإقتصادي أصبح قاعدة التغيرات في توزيع القدرات بين النظام الدولي. فحسبه، هذه التغيرات الدولية لم تغير من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وإنما غيرت في العامل أو البعد المحدد له. أي الإنتقال من نظام دولي يرتكز على عنصر ومفهوم القوة "العسكرية" إلى نظام دولي يرتكز على عنصر ومفهوم القوة "**الإقتصادية**".

حاول جيلبين تحديد الميكانيزمات المتحكمة في عملية الإستقرار الدولي، عبر طرح نظري تأسيسي يربط استقرار النظام الدولي باستقرار النظام الإقتصادي الدولي، ولا يتم هذا الأخير إلا بواسطة **قوة مهيمنة** اقتصاديا وعسكريا[29]. ففي ظل الفوضوية التي تشهدها السياسة الدولية، يمكن القول بوجود نوع من السيطرة على سلوك الدول (تختلف في طبيعتها ومداها عن تلك التي يمارسها المجتمع على الأفراد) تجعل من العلاقات الدولية على درجة عالية من التنظيم. ولتحقيق الإستقرار الدولي والمحافظة عليه يحتاج العالم إلى دولة مسيطرة واحدة تقوم بوضع وتنفيذ القواعد التي تحكم الإقتصاد الدولي.

تعرضت الواقعية بمختلف اتجاهاتها النظرية إلى العديد من الإنتقادات، منها: أن مفاهيمها غير مضبوطة وغير دقيقة مثل: القوة والمصلحة الوطنية والأمن .. إلخ. تركيزها على جانب واحد من جوانب العلاقات الدولية المتمثل في الصراع والقوة العسكرية وإهمالها للجوانب الأخرى كالتعاون والتبادل التجاري والإقتصادي. محافظة على الوضع القائم (الذي يخدم دولا معينة) من خلال تركيزها على ما هو كائن وعدم التدخل في إعادة تشكيله. تباين مستويات التحليل بين نسخها النظرية المختلفة. جمودها وعدم مسايرتها للواقع الدولي الذي شهد تغيرا جوهريا في فواعله ومكوناته وطبيعته. فشلها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة. بروز قضايا ومسائل جديدة في العلاقات الدولية من طبيعة قيمية وثقافية وحضارية لا تستطيع الواقعية بمفاهيمها وافتراضاتها أن تتعامل معها. والعديد من الإنتقادات الأخرى التي دفعت الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى ضرورة التفكير بجدية في استحداث مقاربات نظرية جديدة (أو تطوير المقاربات النظرية الموجودة) تستطيع تجاوز ما أخفقت فيه الواقعية (أو أهملته) في تحليل وتفسير السياسة الدولية.

[29] يجب على دولة ما لتكون هي الدولة المهيمنة أن تحوز القدرة على ضمان ومتابعة تطبيق قواعد النظام والرغبة في القيام بذلك.

3-2- الماركسية (*Marxism*).

اختصر ستالين جوهر ولب الماركسية فكتب يقول: "الماركسية هي العلم الذي يقوم بدراسة **قوانين تطور الطبيعة والمجتمع**، وهي العلم الذي يدرس **ثورة الطبقات المضطهدة** المستغلة، كما أنها العلم الذي يصف لنا **انتصار الاشتراكية** في جميع البلدان، وأخيرا هي العلم الذي يعلمنا **بناء المجتمع الشيوعي**".

تُنسب الماركسية كفلسفة لرائدها كارل ماركس (1818-1883) الذي ركز كل جهده وأبحاثه حول **نقد الرأسمالية** وتبيان تناقضاتها الداخلية، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الممارسة. يعتقد ماركس أن الواقع السياسي والإجتماعي والثقافي للمجتمعات والشعوب (**بنية فوقية**) هو انعكاس لواقعها المادي الإقتصادي الذي تحكمه وتحدده وسائل وأنماط الإنتاج (**بنية تحتية**). وعليه فتفسير الأحداث والظواهر السياسية والقانونية والإجتماعية والثقافية يتم بدلالة الإقتصاد[30]. وإذا كانت البنية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية وتعبير عنها، فإن ذلك يتم وفق منهج وقوانين **الجدل المادي**[31] حسب ماركس. حيث تعبّر المادة عن تناقضات داخلية تكتنفها (**الصراع**)، مما يدفعها إلى سلسلة من التغيرات والتحولات الكيفية تنهي بأشكال جديدة أرقى وأكثر تقدما، وتستمر السلسلة إلى غاية الوصول إلى شكل لا تسري عليه أحكام الجدل المادي، إنه **الشيوعية**.

---

[30] ينسب الفضل الأكبر للماركسيين في استخدام الإقتصاد لتحليل وتفسير ظواهر السياسة والعلاقات الدولية. وبفضلهم كذلك نشأت فروع علمية قائمة بذاتها، كالإقتصاد السياسي، والإقتصاد السياسي الدولي، ..إلخ.

[31] يعزى مفهوم "**الجدل**" أو "**الديالكتيك**" إلى الفيلسوف الألماني جورج فريدريك هيغل (1770–1831)، الذي أقام فكرة الجدل على مبدأ "التناقض الداخلي" أو "صراع الأضداد" الموجود داخل الأشياء، وعلى مبدأ "نفي النفي"، حيث يؤدي وجود الشيء إلى وجود ما يناقضه، والتفاعل الذي يحدث بينهما ينتهي إلى مركب يتجاوز عيوب كل منهما، وهذا المركب بدوره يؤدي إلى وجود ما يناقضه، والتفاعل الذي يحدث بينهما ينتهي إلى مركب جديد يتجاوزهما، وهكذا دواليك. فسلسلة التجاوزات التي تحدث وفق مبدأ "نفي النفي" هي التي تخلق الحركة والتقدم نحو الأمام في مسار خطي لا ينتهي من الناحية النظرية والمنطقية. هيغل طبق هذا الجدل على دراسة تاريخ الفكر البشري وانتهى به المطاف إلى القول بنهاية التاريخ عند فكرة "الدولة". وماركس قلب الجدل الفكري الهيغلي إلى جدل مادي لتفسير تطور التاريخ البشري، وانتهى به المطاف كذلك بوضع حد لخطية وحتمية التطور التاريخي عند فكرة "الشيوعية".

حاول ماركس باستخدام قواعد المنهج الجدلي إعطاء تفسير شامل لتاريخ البشرية (**المادية التاريخية**)، ومنه استخلاص القوانين العامة والموضوعية التي تحكم سير الظواهر الإجتماعية وتطورها. وانتهى إلى القول بأن تاريخ البشرية هو تاريخ **الصراع**، وأن الصراع المادي (في كل الصور التي يمكن أن يتجلى فيها) هو المحدد لكل أشكال الصراعات الإجتماعية الأخرى، وفي قلب الصراع المادي تكمن تناقضات الرأسمالية.

تناقضات الرأسمالية، حسب ماركس، نجمت عن مبدأ **الملكية الفردية**، الذي تمايز على أساسه المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة الذين يملكون وطبقة الذين لا يملكون[32]، وفي مجال السياسة: طبقة الحكام وطبقة المحكومين، وفي المجال الإجتماعي: طبقة السادة وطبقة العبيد، ..إلخ. وبعد قيام النظام الرأسمالي في أوروبا على أنقاض النظام الإقطاعي الذي كان سائدا من قبل تشكلت طبقتان أساسيتان: طبقة **البورجوازية** وطبقة **البروليتاريا**، وبسبب استغلال الأولى للثانية فإن صراعا طبيعيا وحتميا (صراع وجود) سوف ينشأ بينهما، بحيث تستخدم فئة أو طبقة البورجوازية كل الأدوات والأساليب المتاحة لفرض هيمنتها واستغلالها لباقي فئات المجتمع الأخرى، ولا تتوانى حتى في استخدام مؤسسة **الدولة**[33]. وهكذا فإن الصراع الطبقي سيكون المحدد والمحرك الأساسي لتطور المجتمعات والشعوب.

يجادل ماركس أن تطور المجتمعات الإنسانية قد مر بمراحل: المشاعية، فالبدائية، فالإقطاعية، فالرأسمالية. لكن حسب قوانين المنهج الجدلي المادي فإن هناك مرحلة أخيرة في تطور البشرية هي مرحلة الشيوعية، والتي تقتضي **ثورة** يقوم بها البروليتاريون ضد البورجوازيين، تنتهي بالقضاء على النظام الرأسمالي ومختلف مؤسساته الرسمية وعلى رأسها الدولة.

---

[32] لا حظ هنا أن مبدأ ومنطلق التمايز حسب ماركس هو من طبيعة اقتصادية.

[33] يعتبر ماركس وفريدريك إنلجز أن الدولة هي مؤسسة **غير محايدة** في الصراع الطبقي، بحيث أن من يمثل الدولة ويتولي أعلى المناصب فيها هم فقط دافعو الضرائب، وهم حتما من طبقة البوجوازية، وبالتالي سوف يستخدمونها لتحقيق مصالحهم على حساب مصالح الفئات الأخرى. لذا يجب أن تزول الدولة كما تزول الملكية الفردية لتحقيق مجتمع العدالة والمساواة الكاملة (الشيوعية).

رغم أن ماركس ركز كل جهوده على دراسة تحليل وكيفية تقويض الرأسمالية محليا (على مستوى الدول)، إلا أنه كانت له بعض الإشارات فيما يخص امتداد الرأسمالية على المستوى الدولي. حيث من المفارقات نجده يساند فكرة **الإستعمار**، على اعتبار أن هذا الأخير سوف ينقل أنماط الإنتاج الرأسمالي إلى البلدان المستعمرة، ومنه انتقال هذه البلدان إلى مرحلة الرأسمالية التي لم تشهدها بعد، ليعجل في النهاية قيام الثورة العالمية (يا عمال العالم اتحدوا) ضد الرأسمالية العالمية، وقيام المجتمع الشيوعي. من المفارقات كذلك نجد أن ماركس يدعوا إلى القضاء على فكرة الدولة كإطار للتنظيم السياسي للمجتمعات، ومعه إلغاء فكرة قيام شيء اسمه العلاقات بين الدول أو العلاقات الدولية. وربما يفسر هذا جزئيا عدم اهتمام ماركس الكافي بالعلاقات الدولية. إلا أن بعض المفاهيم التي قدمها كان لها أكبر الأثر في كتابات المفكرين والمنظرين الماركسيين الذين جاؤوا بعده.

على غرار كل من الليبرالية والواقعية، لا تقدم الماركسية نظرية واحدة ومتماسكة حول شرح وتفسير السياسة الدولية. بل ويذهب العديد من الباحثين إلى عدم اعتبارها نظرية بالمرة، فهي – بنظرهم – مجرد إيديولوجية غلفت مقولاتها وافتراضاتها بغلاف العلم. يمكن الحديث عن عدة محاولات قام بها المنظرون الماركسيون في حقب متوالية لتحليل وتفسير ما يرونه جوهر السياسة الدولية، ومع أنه لا يوجد تصنيف محدد ونهائي لهذه التوجهات النظرية، إلا أن أغلب الكتب الأكاديمية تشير إلى وجود أربعة نسخ من التنظير الماركسي للعلاقات الدولية: الإمبريالية، التبعية، النظام - العالم، والهيمنة الثقافية.

2-3-1- الإمبريالية.

اهتم منظرو هذا الإتجاه، وعلى رأسهم جون هوبسون[34] وفلاديمير لينين، بحث ومعرفة أسباب الحروب والنزاعات الدولية. منتقدين في ذلك ما ذهبت إليه الواقعية الكلاسيكية من أن طبيعة الإنسان (الشريرة والأنانية) هي من تدفعه إلى الدخول في نزاعات مع الآخرين.

[34] هو عالم اقتصادي إنجليزي ينسب له فضل السبق في تطوير نظرية ماركسية للإمبريالية مع أنه لم يكن ماركسيا الفكر أو المعتقد.

ومُجادِلة في الوقت نفسه بأن الحروب والنزاعات الدولية تحدث نتيجة بحث "الدول الرأسمالية" المستمر عن **موارد جديدة** لصناعاتها واقتصادياتها، وكذا البحث عن **أسواق جديدة** لتصريف منتجاتها واستثمار فوائضها المالية، وهذا ما يدفعها إلى فكرة "**الإستعمار**". وعندما يتزايد عدد الدول الرأسمالية التي ترى في الإستعمار و"المستعمرات" منفذا لسد احتياجاتها وتطوير اقتصادياتها فإن النزاع يثور بينها بشأن تقاسم هذه الأسواق وهذه المستعمرات، وإذا لم تتوافق هذه الدول على آلية سلمية كفيلة بضبط التنافس والتصادم الذي سوف يحدث بينها فإن الحسم سيكون عسكريا من خلال الحروب.

يجادل **هوبسون** أن ظاهرة الإمبريالية في العلاقات الدولية تحدث نتيجة الإختلال وعدم التوافق أو التوازن الذي يحدث داخل النظام الرأسمالي، إذ تستأثر الأقلية البورجوازية بكامل الثروة ومقومات الإنتاج الإقتصادي على حساب باقي فئات المجتمع الأخرى التي لا تستطيع استيعاب الفائض من إنتاج الصناعة، وعليه يحدث **الخلل بين الطلب والعرض** لصالح هذا الأخير، وهنا تدخل المجتمعات الرأسمالية في المأزق المتمثل في "فيض الإنتاج وغيض الإستهلاك". وبدلا من التوجه إلى إقرار سياسات اقتصادية واجتماعية داخلية لدعم الفئات العريضة من المجتمع قصد تصريف فائض الإنتاج داخليا وإعادة استثمار رأس المال داخليا، فإن الرأسماليين سوف يبحثون عن أسواق خارجية لسلعهم واستثماراتهم، وهذا ما يدفعهم إلى فكرة الإستعمار أو الإمبريالية.

يقر هوبسون أن الإمبريالية ليست خيارا استراتيجيا تتبعه الدول الرأسمالية لتحقيق مصالحها وأهدافها، وإنما هي وسيلة لتحقيق مصالح فئات خاصة داخل هذه الدول، تتمثل تحديدا في أصحاب رؤوس الأموال الذين تنمو ثرواتهم بشكل هائل جراء الغزو والحروب.

ومن جهته، يعتبر **لينين** (صاحب كتاب: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) أن الإمبريالية بالنسبة للدول الرأسمالية هي "حتمية" لا مفر منها، لأن تطور **الرأسمالية**

الإحتكارية[35] سيفضي بها إلى هذا المآل. يقول في هذا الصدد "إن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور، يكون فيها الرأسمال المالي والإحتكارات هي القوى المهيمنة، وهي المرحلة التي يصبح فيها تصدير رأس المال في غاية الأهمية وتقسيم العالم بين التروستات[36]، وهي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي الكون بين القوى الرأسمالية الكبرى قد اكتمل".

بالنسبة لـ لينين، تمثل الإمبريالية الوسيلة المثلى للدول الرأسمالية كي تتفادى الأزمات الإقتصادية المحدقة بها. كيف ذلك؟

يقول لينين أن الدول الرأسمالية تعمل على تصدِير الفائض من السلع ورأس المال إلى المستعمرات التابعة لها، وتتحصل منها بالمقابل على مواد خام بأسعار رخيصة، وبذلك تستفيد هذه الدول من جهتين: الأولى تتمثل في التخلص من الركود الإقتصادي وإخماد الثورة الداخلية المحتملة، والثانية تتمثل في تنمية وتطوير اقتصادياتها جراء الفارق في كلفة المواد الخام التي تحصل عليها من المستعمرات. إن هذا يدفع النظام الإقتصادي القائم على الرأسمالية إلى مزيد من التوسع خارجيا، وهذا التوسع هو سبب تدمير النظام الرأسمالي الدولي في نهاية المطاف، حيث أن أزمات الدول الرأسمالية الداخلية تدفعها دائما إلى البحث عن مستعمرات كمنافذ نجدة، وتنافسها فيما بينها يجعلها تتقاسم هذه المستعمرات وفقا لقواها النسبية، وبالتالي فإن أكثر الإقتصاديات تقدما وحجما هي أكثرها سيطرة وحيازة لمناطق النفوذ، على أن نمو وصعود قوى رأسمالية أخرى سيعجل بإعادة النظر في التقسيم القائم، ومنه قيام النزاعات

---

[35] **الرأسمالية الإحتكارية** هي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي تلي **مرحلة المنافسة** (أين كانت هناك حرية ومنافسة مفتوحة في مجال الممارسات والأنشطة الإقتصادية) التي سادت في دول أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث بدأت تظهر الاحتكارات الضخمة والشركات متعددة الجنسية (ولاسيما الاحتكارات النفطية والكهربائية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية)، وعليه صار الاقتصاد العالمي تحت وصاية وهيمنة هذه الشركات. يمكن القول أن الرأسمالية الإحتكارية مثلت النواة الأساسية لتشكيل النظام الإقتصادي العالمي الحديث الذي استقر بعد الحرب العالمية الثانية.

[36] **التروست** هو عبارة عن تكتل أو اندماج يضم مجموعة من الشركات أو المؤسسات تتخلى عن شخصيتها القانونية واستقلاليتها المالية، لتنشط في الإقتصاد ككتلة واحدة.

والحروب. ووفق هذا المنطق التحليلي فإن الحرب العالمية الأولى كانت نتاج الصراع بين بريطانيا العظمى الآفلة والقوى الرأسمالية الأخرى الناشئة حول إعادة تقسيم أراضي المستعمرات.

يصل لينين في نهاية تحليله إلى نتيجة مفادها: إن النظام الدولي لن يعرف استقرارا أبدا (بسبب حروب التقسيم وإعادة التقسيم الإستعماري)، إلا في حالة تمرد المستعمرات والطبقة الكادحة في الدولة الرأسمالية ضد النظام الرأسمالي الإقتصادي والإطاحة به.

وجهت عدة انتقادات لتيار الإمبريالية. منها أنه لا يمكن الجزم بأن الرأسمالية تقود حتما إلى ظاهرة الإمبريالية، فالواقع يبين أن الدول الرأسمالية لم تكن كلها إمبريالية، كما أن الدول الإمبريالية لم تكن كلها رأسمالية. كذلك لا يقود تزايد عدد الدول الرأسمالية وازدهار اقتصادياتها بالضرورة إلى اندلاع الحروب والنزاعات بينها على المستوى الدولي (من أجل الأسواق والمواد الخام)، فالتاريخ يشهد على أمثلة عديدة للتعاون الإقتصادي والعسكري الوثيق بين الدول الصناعية المتقدمة، ومنه لا يمكن الحكم جزما بأن الرأسمالية تؤدي إلى النزاعات والحروب بين الدول.

2-3-2- التبعية.

تعتبر التبعية[37] أهم اتجاهات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية. تدعى كذلك بـ "النيوماركسية". وقد ظهرت في أمريكا اللاتينية في بداية الستينيات. مجال تحليلها خاص ومحدد جدا، إذ تبحث في تفسير **أسباب تخلف دول العالم الثالث**. من أهم روادها نجد: راوول بريبيش، فرناندو كاردوسو، دوس سانتوس من أمريكا اللاتينية، وأندريه غاندر فرانك من أمريكا الشمالية، بالإضافة إلى سمير أمين من إفريقيا.

[37] لا يوجد تعريف محدد ونهائي لمصطلح التبعية. لكن يذهب أغلب باحثي الحقل إلى أن المقصود بالتبعية هو التبعية الإقتصادية، والتي تعني وجود علاقة **غير تكافئية** بين اقتصاد دولتين أو أكثر، بحيث يتوسع اقتصاد إحدى الدول (أو مجموعة من الدول) على حساب باقي اقتصاديات الدول الأخرى، وتكون اقتصاديات هذه الأخيرة تابعة في تطورها واشتغالها للإقتصاديات الأولى. التبعية الإقتصادية هي مصدر باقي الأنماط الأخرى للتبعية (السياسية والثقافية..).

يعتمد منظرو التبعية مستوى تحليليا بنيويا في تفسير ظاهرة التخلف. فعلى خلاف مدرسة التحديث الليبرالية التي ترى أن ظاهرة التخلف هي نتاج عوامل داخلية تتعلق بالدولة المتخلفة ذاتها (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتربوية ...)، وأن الخروج من هذه الحالة يقتضي اتباع أنماط الإنتاج الرأسمالية والثقافة السياسية الليبرالية؛ فإن التبعيين يرون أن أسباب التخلف توجد في البيئة الخارجية، وتحديدا في بنية **النظام الإقتصادي العالمي** ذي الطبيعة الرأسمالية، والذي جرت عملية إقامة أسسه وتوطيدها في ظل غياب الدول المتخلفة التي كانت مستعمرة آنذاك، بحيث سيطرت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على مفاصله الرئيسية (المؤسسات المالية والنقدية، تقسيم العمل، قواعد التجارة ونظام التعريفات الجمركية، ..إلخ). وتبعا لذلك، اختصت الدول الرأسمالية المتقدمة بإنتاج المواد المصنعة وتصديرها، بينما تخصصت الدول المتخلفة بتصدير المواد الخام وإعادة استيرادها على شكل مواد مصنعة. وإزاء هذا التقسيم والتخصص، ازدادت الدول الرأسمالية تقدما وغنى، وازدادت الدول المتخلفة تخلفا وفقرا وتبعية.

إن التخلف كما يجادل أنصار التبعية لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث قبل إخضاعه للإستعمار الأوروبي، بل نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، أي إن **التخلف والتقدم هما وجهان لعملية تاريخية واحدة** بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية منذ القرن السادس عشر. إذن، يرى منظرو التبعية أن حالة التخلف التي وقعت فيها دول العالم الثالث تتعلق أسبابها بعوامل خارجية بحتة، ولا تتعلق بأسباب داخلية كما يفترض أنصار "مدرسة التحديث" الليبرالية. فنشأة ظاهرة التخلف تزامنت تماما مع ظاهرة تقدم الدول الغربية الرأسمالية، وهذه الأخيرة أقلعت اقتصاديا بفضل ما جنته من الإستعمار الذي يعد السبب الجوهري في بقاء الدول التي كانت مستعمرة متخلفة. وبالتالي، فالتخلف الإقتصادي والتقدم الإقتصادي ليسا سوى وجهين لعملة واحدة كما افترض ذلك غاندر فرانك.

يَعتبر أنصار التبعية أن الصراع الدولي هو في الحقيقة صراع بين دول **المركز**[38] ودول **المحيط**[39]، أو بين دول الشمال ودول الجنوب. حيث أنتجته ظروف تاريخية تمثلت أساسا في ظاهرة الإستعمار. وعلى الرغم من الإستقلال "السياسي" لأغلب دول الجنوب منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أن ظاهرة التبعية آخذة في الزيادة والتعقد، وذلك لأن الدول الرأسمالية المتقدمة تحكم سيطرتها واستغلالها لباقي الدول من خلال قواعد وآليات النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي الذي يكرس علاقات اقتصادية دولية غير متكافئة، تمثل فيها دول الجنوب مصدرا للمواد الخام، وسوقا للسلع والبضائع الآتية من دول الشمال. وللفكاك من هذه الحالة، يراهن منظرو التبعية على **فك الإرتباط** القائم بين الإقتصاد الرأسمالي العالمي والإقتصاديات المحلية لدول المحيط، عن طريق تغيير النظم السياسية القائمة (التي هي في نظرهم عميلة وتابعة وخادمة للميتروبول العالمي) بأخرى "وطنية"، تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية. وسبيلها في ذلك هو تبني وإحلال **الإشتراكية** محل الرأسمالية.

وجهت انتقادات عديدة لنظرية التبعية. منها أنها تخلط بين مفهومي التبعية والتخلف، فالتبعية - كحالة تصف العلاقة بين الدول - هي ظاهرة عامة تميز جميع علاقات الدول بلا استثناء، فلا توجد دولة مستقلة بنفسها استقلالا تاما عن الآخرين، وإنما يكمن الفرق في درجة تبعية الدول لغيرها، وعليه يمكن أن تكون الدول متطورة وتابعة في الوقت نفسه ككندا مثلا، ويصدق هذا بصفة عامة على الدول الصغرى المتقدمة اقتصاديا. كما أن الدول الرأسمالية الكبرى هي نفسها كذلك تعاني تبعية في مجال المواد الأولية اللازمة لصناعاتها مثل النفط. ومن جهة أخرى، هناك العديد من الشواهد الإمبريقية التي دحضت افتراضات منظري التبعية المتعلقة بمسؤولية النظام الرأسمالي العالمي عن تخلف دول العالم الثالث، فتجارب بعض الدول في أمريكا اللاتينية (البرازيل، الأرجنتين) وشرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايلاند،

---

[38] يتمثل **المركز** في دول الشمال (الرأسمالية)، القليلة العدد، المتقدمة، الغنية، والتي تسيطر على أكثر من ثلاثة أرباع حجم الإقتصاد العالمي، والتي استفادت تاريخيا من ثروات الدول التي استعمرتها.

[39] يتمثل **المحيط** في دول الجنوب (غير الرأسمالية)، الكثيرة العدد، المتخلفة، الفقيرة، والتي خضعت، في أغلبها، لظاهرة الإستعمار.

أندونيسيا، سنغافورة) أثبتت أن هذه الدول استطاعت أن تحقق وثبة اقتصادية واندماجا كبيرا في الإقتصاد العالمي.

2-3-3- الهيمنة الثقافية[40].

ينسب هذا الإتجاه للمفكر الإشتراكي الإيطالي أنطونيو غرامشي (*Antonio Gramsci*) الذي طرح سؤالا جوهريا مفاده: لماذا لم تحدث الثورة في المجتمعات الرأسمالية الأكثر نضجا كما تنبأ به ماركس من قبل؟ وما الأسباب التي حالت دون الإنتقال إلى الإشتراكية في مجتمعات أوروبا الغربية؟

جواب غرامشي عن هذا السؤال تمثله من خلال مفهوم **الهيمنة**[41]. فإذا كانت الماركسية التقليدية تجادل بأن سيطرة وهيمنة فئة البورجوازية على باقي فئات المجتمع الأخرى في الدول الرأسمالية تتم بالإستناد إلى القوة القمعية لسلطة الدولة، فإنه حسب غرامشي تعود هذه الهيمنة بصورة أكبر إلى سيطرة البورجوازية على منظمات **المجتمع المدني**، وتوظيفها لخطابات سياسية وإيديولوجية تدعو وتعمل على إقناع مختلف فئات المجتمع بمبادئ وقيم الليبرالية والترويج لها، سواء على المستويات السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية، بحيث يصبح وجودها مقبولا ومستصاغا.

وإذا كان الماركسيون التقليديون يرون أن "تحرير" المجتمعات الرأسمالية من قبضة وهيمنة البورجوازية يتم عن طريق ثورة "عسكرية" تتطيح بآلة الدولة وسلطتها القمعية، لتقيم المجتمع الشيوعي المنشود، فإن غرامشي يجادل بأن التحرر من هيمنة وسيطرة البورجوازية

---

[40] لا يعتبر هذا الإتجاه في الحقيقة اتجاها تنظيريا قائما بذاته، فهو لم يسع إلى وضع نظرية تحلل وتفسر مختلف أنماط العلاقات بين الدول، وإنما جاء ليعالج مسألة جد محددة تتعلق بفشل الماركسية التقليدية في تحليل وتوقع مآلات المجتمعات الرأسمالية، وقوتها في الصمود والتكيف الإستباقي مع الثورة المحتملة من طرف البروليتاريا جراء استمرار اللامساواة والإستغلال الطبقي.

[41] يشير مفهوم الهيمنة إلى وصف الدولة الأكثر قوة وتأثيرا في النظام الدولي ككل، أو في منطقة إقليمية معينة، بحيث تعمل هذه الدولة على إنفاذ قراراتها وتمرير سياساتها وتحقيق مصالحها، معتمدة في ذلك على ما تحوزه من إمكانات القوة المادية العسكرية بالدرجة الأولى **(الإكراه المادي)**. وواضح أن الهيمنة بهذا الفهم تعكس تصورا واقعيا بحتا. إلا أن غرامشي يضيف لذا الفهم مكونا فكريا وثقافيا **(الإكراه المعنوي)**، بحيث تهيمن الدولة المهيمنة كذلك باستخدام الإيديولوجيا والخطاب والثقافة السياسية ومنظمات المجتمع المدني .. إلخ.

يقتضي أولا التحرر من هيمنة الرأسمالية فكريا وثقافيا وسياسيا ... إلخ، بعده تأتي مرحلة تقويض الدولة واستبدالها بنمط التنظيم الإشتراكي كخطوة ضرورية نحو الشيوعية.

لم تسلم أفكار غرامشي من النقد. حيث جُردت من صفة العلمية والموضوعية، ووضعت في خانة الإيديولوجيا الماركسية المناهضة والمناقضة لكل ما رأسمالي. كما أنها قفزت على حقائق الواقع السياسي والاجتماعي للدول الرأسمالية، أين شهدت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الحقوق والحريات والممارسة السياسية والإعلامية واستقلالية منظمات المجتمع المدني .. بحيث يصعب مع القول بأن الدولة تمارس هيمنة ثقافية وسياسية وإجتماعية على المجتمع من خلال المؤسسات الوسيطة.

رغم الإنتقادات التي وجهت للفكر الماركسي ككل (مثاليته المفرطة، ابتعاده عن الواقع، إيديولوجيته الصارخة، ...)، إلا أنه لفت الإنتباه إلى زاوية مهمة في تحليل نشاط الإنسان والمجتمعات والدول، إنها زاوية التحليل الإقتصادي. كما أنه وازن فكرة الجدل الفكري (المادة انعكاس وتمظهر لما يعتري الفكرة) بفكرة الجدل المادي (الفكرة انعكاس وتمظهر لما يعتري المادة). ويعتبر الفكر الماركسي منبعا ومصدر إلهام للتيارات الفكرية التي جاءت فيما بعد وعلى رأسها **النظرية النقدية** كما سنرى فيما بعد.

3- النظريات ذات التوجه ما بعد الوضعي في العلاقات الدولية.

وهي النظريات التي تتبنى فلسفة "ما بعد الوضعية" في أبعادها الأنطولوجية، الإبستمولوجية والمنهجية كإطار مرجعي للبحث وللممارسة العلمية. تتفق فيما بينها على رفض مسلمات ومقولات النظريات الوضعية (وعلى رأسها الواقعية). لكنها بالمقابل، تختلف فيما بينها اختلافا بينا حول البديل النظري لها. برز معظمها في فترة التسعينيات على إثر التحولات أو التغيرات التي شهدها العالم من جهة، ومن جهة أخرى مسايرة لما عرفه تطور العلوم الإجتماعية والإنسانية، وبخاصة ما حدث من مراجعات في فلسفة العلم، أتاحت الفرصة لأن يكون للنظريات الجديدة أو البديلة صوت مسموع.

لا يوجد اتفاق بين باحثي الحقل حول عدد هذه النظريات، ولا حول تصنيفها، ولا حتى حول تسمياتها. لكن مراجعة الكتب الأكاديمية في هذا المجال تفيد بوجود أربعة مقاربات نظرية أساسية تمثل فلسفة ما بعد الوضعية في دراسة وتحليل وتنظير العلاقات الدولية، هي: ما بعد الحداثة، النقدية، النسوية، البنائية[42].

3-1- ما بعد الحداثة (Post-Modernism):

لا يوجد هناك اتفاق عام حول ما نقصده – على وجه التحديد – بمصطلح ومفهوم "ما بعد الحداثة". ومرد ذلك إلى أن الباحثين والمفكرين وحتى النقاد استخدموا المصطلح حسبما فَهِم كل منهم كلمة (*Modern*) "حديث" والمقطع اللاتيني (*Post*) "ما بعد"، وأثاروا بذلك جدلا حول ما يعنيه إضافة المقطع للكلمة، فهل يعني الإنفصال عن "الحديث" أو استمرار له. بمعنى هل "ما بعد الحداثة" هي استمرار لـ "الحداثة" أم هي قطيعة معها؟ ومع أن هناك من المفكرين من يذهب إلى أنها **استمرار لها**، من حيث أنها دعت إلى نقد الحداثة وإصلاحها وتصحيح الإنحرافات التي وقعت فيها، وتجاوز كل مثالبها، إلا أن العديد منهم يرى بأن ما بعد الحداثة شكلت **قطيعة تامة** مع كل ما تبنته الحداثة فلسفيا، علميا، أخلاقيا، وقيميا.

إذا تبنينا فكرة القطيعة، فإن ما بعد الحداثة تزعم وتدعي أنها تمثل مرحلة وأفقا جديدين للبشرية جمعاء، إنها تدعو لتبني العالمية والإنسانية، ولتكريس ثقافة التعدد والتنوع، ولاحترام وصون حرية وقيم وعادات وتقاليد الآخر، إنها تدعو للتعايش والتسامح والسلم ...إلخ.

من الناحية الفلسفية والمعرفية (الإبستمولوجية)، ترفض وتشكك ما بعد الحداثة في أي وصف للحياة الإنسانية أو الإجتماعية يدعي أنه يصل مباشرة إلى **الحقيقة**، أي الإدعاء بمعرفة كنه وجوهر وحقيقة الأشياء. فالحقيقة بنظرهم هي **نسبية** وليست مطلقة، إذ لا يمكن

---

[42] هذه النظريات ليست كلها على درجة واحدة من الإلتزام بمبادئ فلسفة ما بعد الوضعية، كما أن الشيء نفسه ينطبق على التوجهات الفرعية داخل كل نظرية، مما يخلق صعوبة بالغة في عملية تصنيفها. فعلى سبيل المثال توجد بنائية حداثية وأخرى ما بعد حداثية، فهما تشتركان في المنطلقات الأنطولوجية (المثالية)، إلا أنهما تتمايزان من ناحية الإبستمولوجيا.

أبدا معرفة أي شيء بشكل يقيني وحاسم، وعليه فلا توجد حقائق واضحة بينة أو حقائق مسلم بصحتها، فما هو صحيح أو خاطئ يختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر. كما أن الحقيقة تتسم بـ **الذاتية** لا بالموضوعية، إذ لا توجد حقيقة خارجية مستقلة عن آرائنا و**اللغة** التي نستعملها للتعبير عن هذه الآراء، لأن اللغة ليست معطى موضوعيا، بل تعكس فقط نسخة الواقع الذي يتحدث عنه المتكلم، فاللغة هي معطى إجتماعيا، وعليه فالألفاظ والمفاهيم ليست لها قيمة خارج السياق الإجتماعي الذي تُعرف وتُستعمل فيه، وبالنتيجة فلا يوجد واقع أو عالم موضوعي. وكل حقيقة هي **مؤقتة** وليست نهائية، لأنها ليست شيئا ثابتا مكتملا نسعى فقط إلى اكتشافه، وإنما ترتبط بوعينا وإدراكنا ووجهات نظرنا، وهي انعكاس لها في الوقت نفسه أيضا، ففي سبيل بحثنا عن الحقيقة ننشئ حقائق خاصة بنا، سواء بقصد منا أومن غير قصد.

يصل ما بعد الحداثيون في النهاية إلى القول بـ **استحالة وجود حقيقة موضوعية، عالمية ونهائية**، وإلى الرفض والشك في كل نظرية (علمية) تدعي أنها وصلت أو بإمكانها الوصول إلى مثل هذه الحقيقة. لكن **هل يعني هذا أن ما بعد الحداثة ترفض وجود الحقيقة أو ادعاء امتلاك الحقيقة بالمطلق؟**

لا يقدم ما بعد الحداثيون جوابا محددا عن هذا السؤال. فالمتطرفون منهم يرون بأن الحقيقة مجرد وهم وسراب، لا ينبغي أن نضيع وقتنا وجهدنا في البحث عنها، لأنه ببساطة لا يمكننا أبدا الوصول إلى شيء غير موجود أصلا. أما المعتدلون منهم فيرون بإمكانية الحصول على حقائق جزئية، منفصلة، مؤقتة، نسبية، وسياقية. ففلسفة ما بعد الحداثة برأيهم ترفض مبدأ أو فلسفة الأحادية في الفكر والرأي والنظر والتصور والأحكام .. التي اتصفت بها فلسفة الحداثة[43]، وتؤمن بالمقابل بإمكانية **تعدد الإدعاءات المعرفية** والعلمية حول الحقيقة، دون أن

[43] يجادل مفكرو ما بعد الحداثة أن فلسفة الحداثة انتهت لأن تكون فلسفة **منغلقة وإقصائية**. فانغلاقها تمثل في خضوعها التام لأنساق فكرية ونظرية معينة (سرديات أو نظريات كبرى) تدعي أن تملك حقيقة ما يحدث في الحياة الإجتماعية بكل مكوناتها ومجالاتها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ..). وإقصائيتها تمثلت في اعتقادها بأنها تحتكر معرفة الحقيقة، وبالتالي رفضت كل وجهة نظر أو رأي أو مقولة أو نظرية .. لا تنطلق من داخل مسلماتها. ومرد ذلك في الحقيقة، هو التصور الفلسفي الذي يحمله الحداثيون عن الحقيقة نفسها، حيث يرون بأنها مادية، موضوعية، مطلقة، ثابتة، ونهائية، وأنها وحدة واحدة لا تتجزأ ولا تتعدد، فلكل شيء في الوجود حقيقة واحدة ووحيدة، وبالتالي لا يمكن أن تتعدد الإدعاءات المعرفية بشأنها، فالمنطق يقتضي

يؤدي ذلك بالضرورة إلى التناقض أو إلى الإقصاء. فالحقيقة يمكن أن تتعدد وتتنوع، وبالتالي هناك دائما إمكانية لتعدد الأحكام والنظريات والتصورات والآراء بشأنها. كما أن كل حكم بشأن الحقيقة هو رهن بسياق ما (تاريخي أو اجتماعي أو سياسي، مكاني أو زماني، ..إلخ)، وبالتالي لا يمكن أبدا تعميم الأحكام (نظريات أو مقولات ..) التي نصل إليها بشأن حقيقة ما.

هذا التوجه الفلسفي – المعرفي لما بعد الحداثة فرض عليها تبني خيارات منهجية ملائمة بديلة عن ما يفرضه الوضعيون من ضرورة التبني الصارم لقواعد المنهج العلمي التجريبي. فبما أن خصائص الظاهرة الإجتماعية والإنسانية تختلف جذريا عن خصائص الظاهرة الطبيعية فإن هذا يقتضي ابتكار مناهج وأساليب جديدة ومتنوعة، تتواءم مع ما تفرضه طبيعة الظاهرة الإجتماعية نفسها، وتستجيب لضرورات المقاربة **الكيفية** في الدراسة والتحليل، وتتحرر من قيود المقاربات **الكمية**[44]. تمثلت هذه المناهج والأساليب في التاريخ، واللغة، والخطاب، وتحليل المضمون، ودراسات الحالة، والفينومينولوجيا، والتأويل أو الهارمونيطيقا، والجينيالوجيا، والتفكيك، والتناص، ...إلخ.

من الناحية الأنطولوجية، لا يؤمن ما بعد الحداثيين بمادية العالم أو الواقع الإجتماعي، ولا بموضوعيته واستقلاليته. وإنما يرون بأنه من طبيعة **مثالية**، وأنه **مبني إجتماعيا**. فالواقع الإجتماعي لا وجود له إلا من خلال التمثلات والإدراكات الموجودة في

أنه إذا كانت هناك حقيقة واحدة فهناك نظرية واحدة تعبر عنها بصدق أو تتطابق معها، وإذا كانت هناك أكثر من نظرية واحدة تدعي أنها تمتلك الحقيقة فإن إحداها على صواب والباقي على خطأ. وهكذا فإن كل نظرية تدعي أنها تمتلك الحقيقة في أي من الفروع العلمية، فإنها ستعمل على إقصاء وعدم الإعتراف بشرعية وجود نظريات أخرى إلى جانبها.

[44] **التكميم** مبدأ أساسي تقوم عليه العلوم والبحوث التجريبية، ويعنى بتحويل أو التعبير عن البيانات والمعطيات والمعلومات بدلالة الأرقام والإحصاءات والمعادلات والجداول ..إلخ، من أجل الإرتقاء بالبحوث والدراسات إلى مستويات عليا من الدقة والإنضباط. يفترض الوضعيون قابلية وشروطا معينة في الظواهر المدروسة كي تخضع لهذا المبدأ (مادية، موضوعية، منتظمة الحدوث على نمط معين، ..)، وما لا يتوفر على هذه الخصائص يخرج من مجال الدراسات العلمية ويحال إلى مجال الدراسات الفلسفية. يرفض ما بعد الحداثيون (وما بعد الوضعيون بصفة عامة) هذا المبدأ، بدعوى عدم إمكانية تطبيقه على الظواهر الإجتماعية والإنسانية، بحيث إذا طبقناه فسوف يؤدي إلى الكثير من التضليل والزيف من جهة، ومن جهة أخرى إلى زبر العديد من العلوم وإخراج جل المواضيع التي تدرسها من دائرة العلمية. لذا يدعو هؤلاء إلى ضرورة اتباع المقاربات المنهجية **الكيفية** في الدراسة والتحليل، لأن الإنسان هو محور هذه الظواهر والمواضيع، وهو في النهاية جملة من الدوافع والمقاصد والأحاسيس.. إلخ.

أذهاننا، ويتشكل فقط من خلال التفاعلات التي تحدث بين الذوات المختلفة (**بين – ذاتاني**)، وتلعب **اللغة والخطاب**[45] في ذلك الدور الأبرز والحاسم. فالحقيقة الإجتماعية (النسبية) التي يبحث عنها ما بعد الحداثيون لا يمكن إلا أن تكون متضمنة في الخطابات المختلفة التي يسوقها الباحثون والمفكرون حول ظاهرة ما. وعليه تصبح الخطابات هي وحدة التحليل الأساسية.

في مجال العلاقات الدولية، برزت ما بعد الحداثة في فترة التسعينيات من القرن العشرين، كمحاولة لتحدي وتجاوز هيمنة وإقصائية التيار العقلاني المتمثل في التوليفة نيو – نيو، وذلك من خلال عملية **مراجعة شاملة** (فلسفية، إبستمولوجية، أنطولوجية، منهجية، وحتى قيمية) لكل ما يطرحه العقلانيون من مفاهيم وافتراضات ونتائج ترتبط بفهم، تحليل، وممارسة السياسة الدولية. وباعتبارها حديثة العهد نسبيا بمجال العلاقات الدولية، ولأنها تقوم على فكرة هدم كل ما هو موجود من أجل الشروع في بناء جديد مختلف، فإنها لا تزال في أولى بدايات مشروعها "الضخم"، حيث تعمل على النقد المكثف، وعلى التقويض والهدم، ومحاولة التأسيس للبناء الجديد، وهذا يحتاج بالطبع إلى جهد ووقت كبيرين. لذلك فإسهاماتهم في الحقل إلى حد الآن هي متواضعة، مشتتة، وفي كثير من الأحيان غامضة وعصية على الفهم.

من أهم مفكريها نجد كلا من جيمس دير داريان، روبرت وولكر، وريتشارد آشلي. ولقد جادل هؤلاء أن المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، مثل الدولة والسيادة والقوة وتوازن القوى، قد تشكلت وتطورت في ظل ظروف تاريخية معينة، وتحديدا في ظل هيمنة الدول الأوروبية على العالم. وعليه، فإن العلاقات الدولية المعاصرة - نظرية وممارسة -

---

[45] **اللغة والخطاب** لا يمكن أن يكونا موضوعيين ومحايدين. فالأفكار والكلمات واللغة هي ليست مرايا تعكس أو تعطي نسخة طبق الأصل عن العالم الحقيقي أو الموضوعي كما تُصوره الوضعية، ولكن بالأحرى هي أدوات بواسطتها نُكوّن ونَصنعُ عالمنا. ولما كانت اللغة معطى اجتماعيا غير محايد، فإنها تعكس في الواقع قيما وتوجهات فكرية وإيديولوجية معينة متضمنة في الخطابات العلمية.

تعكس خبرة أوروبية خالصة. لذا، فإن مهمة التحليل ما بعد الحداثي هي **تفكيك** المفاهيم الأساسية للحقل واستبدالها بحقائق ومفاهيم أخرى تعكس فكرة التعدد والإختلاف.

على سبيل المثال، يرفض ما بعد الحداثيون فكرة **موضوعية** نظرية العلاقات الدولية، أي انفصال النظرية عن الممارسة. ويجادلون بالمقابل، أن **النظرية هي جزء من الممارسة**. فالعالَم الأكاديمي (الحقل النظري للعلاقات الدولية) هو جزء من العالم الحقيقي (السياسة الدولية)، وعليه هنالك صراع حول الخطاب الأكاديمي والمعرفي، وهو جزء من الصراع حول الهيمنة داخل المجتمع الدولي. وبالتالي، لا ينبغي الإقتصار فقط على فحص خطاب القادة والمنظمات السياسية، بل وجب فحص ودراسة وتحليل خطابات علماء ومنظري العلاقات الدولية كذلك.

إذا فعلنا هذا، سنسقط عن الواقعية الجديدة مثلا تلك الهالة التي أكسبتها صفة الموضوعية والحيادية والنظرية العامة والكبرى التي لها من الإمتداد التاريخي والعمق الفكري ما يجعلها النظرية المهيمنة على الحقل بلا منازع، وسوف ننظر إليها على أنها جزء وأداة من أدوات ممارسة السياسة الدولية، توظفها بعض القوى لتحقيق مصالحها، ولتبرير وشرعنة أفعالها وسلوكاتها نحو غيرها من القوى الأخرى. وهذا في الحقيقة يعكس ما ذهب إليه ميشال فوكو من أن المعرفة مرتبطة بالقوة ولا يمكن أن تنفصل عنها، فكما تحتاج القوة إلى معرفة تبررها وتشرعنها، تحتاج المعرفة كذلك إلى قوة تسندها وتثبت وجودها وبقاءها في الحقل الأكاديمي.

يعتقد ما بعد الحداثيون أن نقدهم للنظريات السائدة في الحقل يعمل على كشف الجانب القيمي والمعياري فيها، وفضح تحيّزاتها وتبنيها لتوجهات معينة، وبالتالي العمل على إسقاط مفهوم النظريات الكبرى التي تحتكر الحقيقة أو المعرفة (والتي جعلت منه حقلا منغلقا وأحاديا)، وفسح المجال للنظريات الأخرى التي تعكس بالضرورة قيما وأفكار وثقافات متنوعة ومختلفة، بما يجعل حقل العلاقات الدولية حقلا تعدديا وعالميا.

إذن، يدافع ما بعد الحداثيون بشدة عن ضرورة **انفتاح الحقل** على التعددية النظرية والفلسفية والإبستمولوجية والمنهجية، وضرورة أن يعكس حقيقة التنوع الموجود في واقع المجتمعات الإنسانية وفي تجاربهم وخبراتهم التاريخية، وكذا الإلتفات إلى الأبعاد المختلفة التي تحكم الحياة الإنسانية ككل، خاصة القيمية والمعنوية منها، ومواكبة الظروف الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي نبهت الباحثين في العلاقات الدولية إلى وجود نظم عقدية متباينة، وعوامل ذاتية في السياسة الدولية، والتي جعلت الكثير من الإفتراضات الأساسية في علم الإجتماع الغربي محل استفهام، لاسيما تلك التي تعتقد بعقلانية الفعل الإنساني وخطية تطوره الإجتماعي.

رغم صحة الكثير من إدعاءات ما بعد الحداثيين حول طبيعة المعرفة، وحول طبيعة الإنسان والمجتمع، وحول طبيعة الحياة السياسية الدولية. ورغم الطموحات والآمال التي عقدتها على تفكيك وإعادة بناء حقل العلاقات الدولية، بما يستجيب لفكرة الإختلاف والتعدد النظري وإعادة ربط السياسة بالأخلاق والذات بالموضوع والقيم بالحقائق ...إلخ، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك. حيث لقيت ممانعة وانتقادات شديدة من طرف نظريات الإتجاه السائد. ويبرر ستيف سميث ذلك بكونها أفرطت في الجانب النظري ولم تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"، رغم تأكيد ما بعد الحداثيين على أنه لا يوجد في العالم الإجتماعي ما يسمى بالعالم الحقيقي.

هناك من يعيب على تيار ما بعد الحداثة افتقاره إلى مرجعية موحدة، وسقوطه في نفخ التعددية المفرطة، مما يجعل العالم الذي ينشده ما بعد الحداثيون هو عالم مفكك، تسقط فيه كل المنظومات المعرفية والأخلاقية والجماعية، كما تغيب عنه الوجهة والغائية أو المقصدية، أي عالم بلا معالم. كما أن اعتماد ما بعد الحداثة على فكرة التقويض والهدم، جعلها لا تقدم للإنسان بديلا واقعيا وعمليا.

2-3- النقدية (*Critical Theory*)

تثير تسمية "النظرية النقدية"[46] جدلا واسعا بين الباحثين والمفكرين حول المقصود بها. فعلى حين ذهب البعض إلى أن التسمية تنطبق على تلك النظريات أو المقاربات الفكرية للسياسة العالمية التي تتبنى وجهات نظر فلسفية وإبستمولوجية ومنهجية بديلة عما تقدمه نظريات الإتجاه السائد أو النظريات العقلانية، وبالتالي تصبح "النقدية" عائلة من النظريات التي تضم ما بعد الحداثيين والبنائيين والنيوماركسيين والنسويين بالإضافة إلى آخرين، بحيث أن ما يوحدهم ويميزهم في الوقت نفسه عن باقي النظريات الدولية الأخرى هو اهتمامهم بمسألة **البناء الإجتماعي** للسياسة العالمية. فإن آخرين يؤكدون على أن المقصود بالنظرية النقدية هو تلك الأفكار والأطروحات والإفتراضات التي تجد أصولها في الفكر الماركسي تحديدا، بحيث حاول مفكروها تطوير نظرية ذات منطلقات فكرية ماركسية، تستطيع أن تجابه هيمنة الواقعية، وتعطي البديل عنها فكريا ونظريا، ومن الناحية العملية تستهدف تغيير واقع السياسة العالمية الذي تهيمن عليه الرأسمالية.

إن البحث في مفهوم وجذور النظرية النقدية يحيلنا مباشرة إلى **مدرسة فرانكفورت** وروادها الأوائل مثل ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، ويورغن هابرماس فيما بعد. وكذا إلى إسهامات المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي حول فكرة الهيمنة من خلال منظمات المجتمع المدني. وفي مجال العلاقات الدولية نجد أبرز من يمثل هذا التيار الفكري كلا من روبرت كوكس وأندرو لينكلايتر.

من الناحيتين الفكرية والفلسفية، ينظر للنظرية النقدية على أنها تجديد وإعادة بعث للمشروع الماركسي الرامي إلى تحرير المجتمعات الغربية المعاصرة من القيود التي فرضتها الليبرالية

---

[46] من الناحية اللغوية، مصطلح **نقدي** هو واسع وفضفاض جدا، ولا يمكن أن يكون حياديا كوصف. إذ لا يمكن استعماله لوصف أحكام الواقع وإنما لوصف أحكام القيمة. فهو يعبر عن ذاتية الواصف وتفضيلاته، وبالتالي فإن محتوى مصطلح "نقدي" هو تابع لسياق معنًى ما حسب التوظيف والإستعمال، فهو لا يخل من بعد سياسي أو اجتماعي أو ثقافي...إلخ. وبناء عليه، فما يعتبره مُنظِّر ما نقدا يمكن أن يعتبره آخر دوغما (Dogmatic)، مما يجعله من الناحية العملية غير مجد وغير مفيد في تمييز النظريات بعضها من بعض.

(ذات التوجه الرأسمالي اقتصاديا والديمقراطي سياسيا). وذلك من خلال تبني فلسفة مناقضة لكل ما تقدمه أو تدعو إليه فلسفة الليبرالية، ومن خلال استخدام مفاهيم وأدوات تحليلية مبتكرة وبديلة، تعكس النظرية النقدية من خلالها التوجه العام لنظريات ما بعد الحداثة إبستمولوجيا ومنهجيا.

ف هاربرت ماركيوز[47] هاجم سعي الوضعية الحثيث إلى تحقيق المعرفة العلمية المبنية على اعتبار الحقيقة كشيء معطى، موضوعية ومستقلة عن الذوات، قابلة للإدراك والمعرفة عن طريق المنهج العلمي وفقط. ودعا من خلال كتابه "العقل والثورة" الذي نشره العام 1941 إلى **نظرية اجتماعية جدلية** مناقضة للعلم الإجتماعي الوضعي. وروبرت كوكس أكد بقوة على أن **المعرفة نسبية**، وأن المعرفة هي ذاتها جزء من الصراع الإجتماعي والصراع بين مشاريع هيمنة وهيمنة مضادة، إذ يقول "**إن النظرية تتبع الواقع، لكن وبنفس الوقت النظرية تسبق وتصقل الواقع**". لقد أثار كوكس أسئلة تتعلق بالبناء الإجتماعي للمعرفة، وأراد تحدي فرضية أن العالِم الإجتماعي يمكنه حقا الدراسة الموضوعية للعالَم بطريقة لا يُقحِم فيها مصالحه الذاتية. وبالتالي، يجادل بأن الوضعية ليست محايدة ولا طريقا مضمونا للوصول إلى الحقيقة، بل هي نفسها تعكس مجموعة من الإفتراضات حول السياسة والقوة والطبيعة الإنسانية والمعرفة. فهي نفسها تخضع للشرط التاريخي، أي ترتبط وتعبر عن سياق تاريخي معين.

يورغن هابرماس يخبرنا أن هناك **ثلاثة أشكال للنظرية**، جميعها ضرورية للتطور البشري. وهذه الأشكال الثلاثة تناظر وتعكس **ثلاثة مصالح معرفية**[48]، على النحو التالي:

---

[47] مفكر أمريكي من أصول ألمانية، ماركسي الفكر والتوجه الإيديولوجي، عرف عنه عداءه الشديد ونقده الحاد للأنظمة السياسية الرأسمالية القائمة. اهتم بالتنظير للفكر اليساري الراديكالي وحركات اليسار الجديد.

[48] حيث أن ما يعنيه هابرماس بالمصالح المعرفية هو أننا دائما ما نطور المعرفة لغرض معين، وتحقيق ذلك الغرض هو أساس مصلحتنا في تلك المعرفة. وهنا نلاحظ أن هابرماس يسبق كوكس (صاحب المقولة الشهيرة **النظرية هي دائما لشخص ما، ومن أجل هدف معين**) في الإشارة إلى ارتباط المصلحة بالمعرفة.

1- المصلحة التقنية المتمثلة في السيطرة على العمليات الطبيعية واستغلالها تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة التحليلية التجريبية أو العلوم الوضعية.

2- المصلحة العملية القائمة على التفاعل البشري والذي تلعب فيه اللغة الدور المحوري تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة التأويلية.

3- مصلحة الإنعتاق والتحرر المرتبطة باللغة من حيث أنها تسعى إلى تخليص التفاعل والتواصل من العناصر التي تشوهه تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة النقدية.

يجادل هابرماس أن المعرفة النقدية جاءت كرد فعل على النوع الأول من المصالح والمعارف أو النظرية التي تمثله، أي جاءت لكي تنقد وتعارض النظريات الوضعية التفسيرية.

وهذه الأخيرة يسميها روبرت كوكس بـ "**نظرية حل المشكلة**"، حيث تهتم بدراسة العالم كما هو موجود، من أجل معرفة الطرق التي تعمل بها المؤسسات والعلاقات الإجتماعية والسياسية. بينما تهدف **النظرية النقدية** إلى أن تكون مستقلة عن العالم المدروس، وفي الوقت نفسه تسأل كيف أتى هذا العالم إلى الوجود. فهي لا تقبل العالم كما هو موجود بل تحاول الوصول إلى معرفة مختلف المؤسسات والعلاقات الإجتماعية، كيف جاءت؟ وكيف تتحول؟ وبتعبير فريد شيرنوف، فإن **النظرية النقدية تحاول أن تقدم نقدا عاما لكل من المجتمع والنظريات التقليدية حول المجتمع**.

من الناحية المنهجية، يتبنى النقديون منهج "**الديالكتيك**" (أو المنهج الجدلي القائم على مفاهيم الجدلية المادية والمادية التاريخية) ويمزجونه بلمسة غرامشية. حيث يرون أن الواقع الإجتماعي والإنساني هو عبارة عن سيرورة أو عملية ديالكتيكية تتضمن عددا من العناصر أو الأضداد المتصارعة، وتعكس حالة التناقض المادي الذي يعيشه المجتمع، والذي يتجلى فيما بعد في تلك التناقضات التي تطفو على سطح البنى الفوقية. وبما أن العقل والواقع أو الفكر والمادة مترابطان على نحو صميمي أحدهما بالآخر – أي أن الفكر أو النظرية هي انعكاس مباشر للواقع، لكنها تستغل فيما بعد لتبرير وشرعنة الواقع – فإن هدف النظرية النقدية يصبح موجها نحو استقصاء والكشف عن الأضداد المترابطة ديالكتيكيا التي تحكم وتحدد طبيعة

المجتمع، وتبيان آليات اشتغالها والأشكال التي تتخذها، وذلك بغية تفكيكها وإعادة بناء المجتمع المنشود. ويصدق ذلك على المستوى المحلي كما المستوى العالمي.

في مجال العلاقات الدولية، يعتقد النقديون أن السياسة الدولية ليست بمنأى عن تأثير وتجاذبات المصالح السياسية المختلفة، وكذلك الأمر بالنسبة للعلوم والمعارف والنظريات التي تعبر عنها. وبالتالي لا تستطيع أي نظرية مهما ادعت من حيادية وموضوعية منع التوجه المعياري (القيمي) في اختيارها للمعطيات، وفي تفسيرها لها. فالنظرية تَعكس وتُصاغ من خلال التأثيرات والبنى الإجتماعية والثقافية والإيديولوجية القائمة، ولذلك وجب أن تتوجه النظرية (النقدية) إلى نقد وكشف هذه البنى، والمساهمة في تغييرها نحو واقع بديل يتجاوز كل مساوئها.

روبرت كوكس، يجادل أنه بواسطة النظرية النقدية يمكننا طرح العديد من الأسئلة الجوهرية والحاسمة التي أغفلتها النظريات التقليدية، والإجابة عنها تمثل طريق الحل بالنسبة للعديد من المشكلات التي تواجهها المجتمعات الإنسانية. من هذه الأسئلة: كيف أتت الترتيبات السياسية العالمية الحالية إلى الوجود؟ كيف تشتغل وكيف تستمر؟ ما الأجندات والإيديولوجيات التي تخدمها؟ وكيف يمكن تغييرها؟ ولا تكتفي النظرية بأن تكون مرآة عاكسة للواقع كما هو، وإنما تضطلع بمهمة تغييره نحو الأحسن.

تركزت أعمال النقديين حول نقد وتفنيد أطروحات الواقعيين الجدد. حيث بدؤوا بتفنيد ادعاء الوصول إلى نظرية للعلاقات الدولية تكون **علمية وحيادية**، لأن ذلك غير ممكن بالنسبة للعلوم الإجتماعية التي تختلف في طبيعتها عن علوم الطبيعة. وفنّدوا فكرة "**لا تاريخية**" النظرية، لأن البنى الإقتصادية والسياسية الدولية ليست حقائق تاريخية أبدية ومؤكدة، وإنما أتت من خلال تفاعل معقد بين العديد من الفواعل التي تضم إلى جنب الدول فواعل أخرى تحت الدولة وفوق الدولة. وهاجموا مفهوم **الدولة** ونمط علاقتها مع غيرها من الدول في ظل **فوضوية النظام الدولي** كما يفترضه الواقعيون، ذلك أن الدولة والنظام الدولي هما بناءات

تاريخية في إطار علاقات اجتماعية عالمية وداخلية، ناتجة عن عملية **بينذاتانية** بين إنشاء الدولة والنظام الدولي[49].

لا تكتف النظرية النقدية بنقد ومساءلة الواقع الدولي القائم، وإنما تقدم مشروعا سياسيا تسعى من خلاله إلى إقامة **تنظيم سياسي جديد للعالم**، يكون أكثر شمولية من حيث عدد الأطراف المشكلة له، وأكثر عدلا وإنصافا ومساواة بين هذه الأطراف. ويتم ذلك من خلال محورين أساسيين:

1- إعادة هيكلة الدول الحديثة ونظام الدول، للسماح بتطور مستويات أعلى من **العالمية**، من خلال العمل على تجريد الدولة من القوى التي تحتكرها، وإحلال نظام الدول ذات السيادة بهيكل من **الحكم العالمي**.

2- العمل على زيادة احترام **الإختلافات الثقافية** على المستوى العالمي، حتى يتم إزالة التعارض بين واجبات المواطن كمواطن وواجباته كإنسان في المقام الأول، من خلال التحرك نحو أشكال أخرى من **الجماعة السياسية**.

في هذا الصدد، يعتقد آندرو لينكلايتر أن التحرر في عالم العلاقات الدولية يجب أن يكون في إطار مفاهيم التوسع والحدود الأخلاقية للجماعة السياسية. أي أن عملية التحرر تقتضي - وجوبا - عملية فقدان سيادة الدولة لأهميتها الأخلاقية والمعنوية، والإتجاه نحو أطر سياسية واجتماعية أوسع. ولن يتم هذا إلا بالتحول بشكل كلي عن المؤسسات والحكومات الحالية إلى مؤسسات المجتمع العالمي. وفي السياق نفسه، يدعو مارك هوفمان (*Mark Hoffman*) إلى إقامة مجتمع ما بعد السيادة. حيث يعتبر أن الحركات الإجتماعية النقدية هي فاعل أساسي في تغيير الحدود السياسية القائمة وتحدي المسارات الإقصائية (التي شيدتها النظم القائمة). أي أنه يراهن على حركية المجتمع المدني وقدرته وفاعليته في إحداث هذا التغيير.

---

[49] في هذا الصدد يجادل كوكس أن المعنى المُعطى لمفهوم الفوضى يبرز وجهات نظر ومصالح معينة ويُقصي أخرى. إذ يعمل على تكريس وتبرير وضع سائد يتسم بهيمنة القوى الرأسمالية الكبرى من خلال ما تملكه من تفوق اقتصادي وعسكري. وبدلا من الحديث عن طبيعة الفوضى الدولية التي تقيد وتحدد سلوكات الدول، يركز كوكس على نظام الإقتصاد السياسي العالمي، وعن أشكال الهيمنة والسيطرة الموجودة فيه، وعن كيفيات التحرر منها.

لقد عدد لينكلايتر إنجازات النظرية النقدية للعلاقات الدولية فيما يلي:

1- بيَّنت أن المعرفة ترتبط دائما بأهداف ومصالح اجتماعية موجودة مسبقا. وفي سياق التنظير للعلاقات الدولية قادت هذه الحجة إلى انتقادات قوية لنظرية الإختيار العقلاني (التي تبنتها كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة).

2- تُعارض النظرية النقدية الإدعاءات القائلة بأن البنى الموجودة في العالم الإجتماعي ثابتة وغير قابلة للتغيير. وبالمقابل، تفحص فرص إيجاد أكبر قدر من الحرية في العلاقات الإجتماعية.

3- النظرية النقدية تعلمت من/ وتغلبت على نقاط الضعف التي لازمت الماركسية، مُؤكِّدة على أشكال التعلم الإجتماعي. ومستفيدة من جهد هابرماس في إعادة هيكلة وبناء المادية التاريخية، فاتحة بذلك إمكانيات جديدة لبناء سوسيولوجيا تاريخية بأهداف انعتاقية وتحررية.

4- النظرية النقدية تحكم على الترتيبات الإجتماعية من خلال قدرتها على تبني حوار مفتوح مع الآخرين، وتقديم أشكال جديدة للجماعة السياسية تتنافى مع الإقصاء غير المبرر.

لقد وقعت النظرية النقدية في مصيدة الإنتقاد الذي وجهته للنظرية عموما، حينما ربطت المعرفة والنظرية بالمصلحة. وبالتالي، فهي كذلك منحازة وتخدم توجهات وأجندات معينة، تحت غطاء من التحرر والإنعتاق من هيمنة النظريات السائدة.

3-3- النسوية (*Feminist Theory*)

تعتبر من أهم النظريات التأملية التي لقيت قبولا وانتشارا واسعين في الأوساط الأكاديمية والعلمية المهتمة بدراسة العلاقات الدولية في فترة التسعينيات من القرن العشرين. جاءت كرد فعل على **التهميش والإقصاء** والوضع السيئ الذي تعانيه المرأة (من جميع النواحي) في شتى بقاع العالم، وكرد فعل على **التحيز الذكوري**[50] الفاضح الذي يمارس ضدهن

50

من النواحي الفكرية والعلمية. وعلى اعتبار أن أكثر من نصف سكان العالم هم نساء، وأن المرأة حاضرة وموجودة وتساهم بفعالية في مختلف النشاطات الإنسانية والإجتماعية بمختلف مجالاتها، فإن النسوية تعمل على تغيير الأوضاع القائمة، واستبدالها بأخرى تتيح للمرأة حقوقا وحريات تعكس مكانتها الحقيقية في المجتمع.

إذا أردنا تحديد ما نقصده بالنسوية فإننا نواجه بعدد كبير من التعاريف، نذكر منها على سبيل المثال: معجم (*Hachette*) يعرف النسوية بأنها "منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن". ومعجم (*Webster*) يعرفها بأنها "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة". وسارة غامبال (*Sara gambel*) في كتابها "النسوية وما بعد النسوية" وصفتها بأنها "حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كإمرأة قبل تغيير الظروف القائمة وما تتعرض إليه النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية". ولويز تزبان تتبنى مفهوما حركيا ثوريا للنسوية، حيث ترى أنها "انتزاع وعي فردي في البداية ومن ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة". كارفان ج فوجال (*Karven J Vogel*) ترى أنها نظريات فلسفية، ورؤى سياسية، ومقاربات تحليلية، تهدف إلى العدالة الإجتماعية وإلى معاملة منصفة للمرأة، أو بمعنى آخر، تهدف إلى فهم وتحدي وتغيير ارتباط أدوار المرأة بالرجل.

تكشف هذه التعاريف عن عنصرين أساسيين تتمحور حولهما النسوية، يتعلق الأول بالجانب الحركي والنضالي الذي تقوده النساء من أجل تأمين المزيد من الحقوق والحريات وانتزاع المكانة التي تليق بهن في المجتمع، ويتعلق الثاني بالجانب الفكري والمعرفي الذي ينادي بضرورة فسح المجال أمام النساء كي يدلين بأفكارهن ومفاهيمهن وأطروحاتهن حول السياسة والثقافة والمجتمع ..إلخ. هناك من يصطلح على الجانب الأول بـ **"النسائية"**، تمييزا لها عن

مصطلح **النسوية** الذي يُعنى بالجانب الفكري والنظري لما يمكن أن تسهم به النساء في مجال السياسة والعلاقات الدولية.

يرى **النسويون**[51] أن عالم المعرفة كان متحيزا بطرق وأشكال متعددةّ. حيث تم تجاهل أدوار ونشاطات النساء التي كان لها تأثير كبير في حركة النشاط والمصير الإنساني ككل، وتم إقصاء النساء كباحثات ومفكرات من النشاط العلمي والمعرفي، وذلك بالإستناد إلى افتراضات حول الفروق بين الجنسين (**الجنس** Sex)[52] لا تبررها أي أسس أو شواهد إمبريقية. وعليه، تمثل هدف النسويين الأول في إثبات أن **المرأة مثلها مثل الرجل تستطيع أن تنتج العلم والمعرفة**، فهي لا تقل عنه شأنا، ولا توجد أسباب موضوعية أو بيولوجية تحول دون ذلك، فقط هي الإعتبارات الإجتماعية والتاريخية التي درجت على أن تصنف المرأة في منزلة أقل من الرجل. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على مستويين:

1- مراجعة الأسس الفكرية الفلسفية والإبستمولوجية وكذا المنهجية التي قام عليها الفكر الغربي الحديث، وكشف مكامن التحيز فيه ضد المرأة، والأعذار والأسباب التي سيقت لتبرير ذلك.

2- يتعلق بتقديم البديل عن العلم الذكوري شرط ألا يكون علما أنثويا. وهو الأصعب والأكثر تحديا لمهمة النسويين.

من الناحية الفلسفية، ركز النسويون على نقد الفكر الفلسفي الغربي الذي قام على تعارض ثنائي، أعطى فيه التفوق والسيطرة دائما لكل ما هو ذكوري، ورفض اعتبار المرأة

---

[51] مصطلح "النسويون" لا يقتصر فقط على الباحثات النساء، وإنما يضم كذالك العديد من الباحثين الذكور ممن يؤمنون بالمبادئ والأفكار التي نادى بها الفكر النسوي.

[52] يميز النسويون بين مصطلحي "**الجنس** Sex" و"**الجندر** Gender"، فالأول يشير إلى الفروقات البيولوجية بين الجنسين باعتبارها استعدادات طبيعية وخلقية ونفسية ملازمة للإنسان من الصعب تغييرها، وعلى أساسها نميز "الذكر" من "الأنثى". أما الثاني فيشير إلى الفروقات الإجتماعية بين الجنسين باعتبارها صفات مكتسبة من خلال التفاعل الإجتماعي. وعليه، فهي بناءات إجتماعية يمكن تغييرها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين "الرجل" و "المرأة". ومن هنا نفهم لماذا يراهن النسويون على مفهوم الجندر كأداة أساسية في تحليل وإعادة تشكيل المعرفة الإنسانية، ومن ثم بناء واقع إجتماعي جديد يعيد الإعتبار للمرأة بوصفها الشريك الفعلي للرجل.

كائنا عقلانيا كاملا مثلها مثل الرجل. ويلاحظ ذلك بوضوح في تاريخ الفلسفة الغربية منذ أفلاطون الذي رأى أن عقل الرجل هو وحده القادر على معرفة الحقيقة، مرورا بالتراث الديني لكل من اليهودية والمسيحية التي تعتبر أن المرأة هي أصل الخطيئة، لأنها أغرت آدم بالأكل من الشجرة، ولذا حكم عليها الرب بسيادة الرجل عليها نهائيا، ووصولا إلى سيغموند فرويد الذي رأى أن المرأة هي جنس ناقص، ولا يمكن أن تصل إلى منزلة الرجل أو أن تكون قريبة منه. مهمة النسويين هنا تتمثل، من جهة، في كشف وتعرية وفضح الفلسفة الغربية التي هي باعتقادهم "**فلسفة ذكورية**" بمضمونها وشكلها ومفاهيمها واهتماماتها. ومن جهة أخرى، تصحيح تلك الصورة التي رسمت عن المرأة، واستبدالها بصورة المرأة التي تستطيع أن تفعل كل ما يفعله الرجل.

من الناحية الإبستمولوجية، نشرت لورين كود (*L. Code*) في مجلة "ما وراء الفلسفة" سنة 1981 مقالا طرحت فيه السؤال التالي: **هل جنس العارف مهم من الناحية الإبستمولوجية؟** الإجابة التقليدية كما تقدمها الفلسفة الوضعية هي النفي القاطع، لأنه بإمكاننا تحقيق الموضوعية التي تقتضي أن العالَم المدروس له وجود خارجي ومستقل عن العالِم الذي يدرسه. لكن لورين كود تشكك في مزاعم الوضعيين، وتجادل بان **العارف مسؤول عما يعرفه**، أي أن هناك ارتباطا قائما بين جنس العارف وموضوع المعرفة. فالمعرفة التي ينتجها الذكور هي انعكاس واضح لممارسات العلم السائدة، وهي ممارسات تقوم على أسس منهجية ذكورية، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال الإدعاء بأنها حقيقة مطلقة. فإنتاج المعرفة هو رهن بشروط إجتماعية، تشكل عنصرا وسيطا بين الذات العارفة وموضوع المعرفة. والذات العارفة هي جزء لا يتجزأ من منظورها الإجتماعي. ويترتب على ذلك أن ممارسات إنتاج الذكور للمعرفة لا يمكن فهم شروطها ومقتضياتها إلا ضمن كونها ممارسات لفئة لها منظورها الخاص. ومن هذا المنطلق، فإنه إذا ما أتيحت الفرصة للنساء فإننا سنحصل على نتائج بحثية مغايرة تماما لما وصل إليه الرجال، وسيتم إعادة النظر في كثير من المفاهيم والمسلمات والإفتراضات التي قامت عليها العلوم "الذكورية".

يعترف النسويون بصعوبة الفصل بين القيم والحقائق، فلا وجود للحقيقة المطلقة أو الحقيقة المنفصلة عن القيمة، فالحقيقة هي كذلك بناء اجتماعي مثل القيمة. ويتقاطعون مع العديد من الفلسفات والتيارات الفكرية التي اعتنقت المبادئ الما بعد حداثية في الإستناد إلى مفهومي: "**السياقية**" (*Contextualization*) التي تعني أن أي تفسير أو تأويل أو معرفة إنما يحدث داخل إطار أو سياق معين، و"**المنظورية**" (*Perspectivism*) التي تعني أن المعرفة لا تكون إلا من خلال منظور ورؤية معينة. وهذا ما يجعل من "النسبية" خاصية أساسية للمعرفة الإنسانية.

من الناحية المنهجية، يستخدمون مناهج بحث مختلفة، تتضمن لا على سبيل الحصر: الإثنوغرفيا، البحث الإحصائي، البحث المسحي، تحليل الخطاب، دراسة الحالة.

في مجال العلاقات الدولية، تركزت أهداف واهتمامات وأعمال النسويين على جانبين أساسيين:

الأول: إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها في إدارة الشؤون الدولية بمختلف هياكلها ومؤسساتها ومنظماتها، وفي جميع المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية ..إلخ. فالمرأة كانت حاضرة على الدوام على المستوى الدولي من خلال كل أعمالها ونشاطاتها والأدوار التي قامت بها، وسواء كان ذلك في زمن السلم أو في زمن الحرب، وعليه فهي لا تقل شأنا ولا كفاءة عن الرجل في الإضطلاع بهذه المسؤوليات وهذه المهام.

الثاني: وهو الذي يهمنا في هذا الصدد، ويتمثل في فسح المجال المعرفي والأكاديمي أمام نشاط وإسهام الباحثات والمفكرات النسويات. فللنساء وجهات نظرهن التي تختلف حتما عن وجهات نظر الرجال فيما يخص دراسة وتحليل وتنظير العلاقات الدولية، حيث يعتقدن أن الحقل الدراسي (النظري) للعلاقات الدولية يسيطر عليه الرجال من خلال الأفكار والمفاهيم والمصلحات والإفتراضات والمقولات .. السائدة في الحقل، والتي تعكس تحيزا **وهيمنة ذكورية** واضحة. مهمة النسويين هنا تتمثل في كشف وتعرية التحيزات الذكورية الموجودة عبر

نقد مكثف لكل الإنتاج الفكري والنظري الذي تم في حقل العلاقات الدولية في مستوى أول، وفي المستوى الثاني محاولة تقديم البديل عنه من وجهة نظر النساء.

لتحقيق هذا الهدف، ينطلق النسويون في التأسيس لوجهات نظرهم من مفهوم محوري تم إهماله أو تجاهله في العلوم الإجتماعية والإنسانية ككل تحت تأثير الفلسفة الوضعية والمبادئ التي تدعو إليها وعلى رأسها الموضوعية والحيادية، يتمثل هذا المفهوم في "**الجندر**" الذي شرحناه سابقا. يعتقد النسويون أن الحياة الإجتماعية بكل مكوناتها هي **مجندرة** أو تخضع لتأثير الجندر، والعلاقات الدولية لا تشذ عن هذه القاعدة، فالمفاهيم والإفتراضات التي يسوق لها الواقعيون[53] على أنها حيادية وموضوعية مثل القوة والأمن والسيادة والدولة والنظام الدولي والفوضوية وحتمية الصراع والحرب .. هي كلها مجندرة، أي أنها تعكس وجهة نظر الرجال وتصوراتهم عن طبيعة الإنسان، الدولة، العلاقات الدولية ..إلخ، وهي تصورات لا تخل من تأثير وتدخل عوامل ذاتية تتعلق بطبيعة الرجال وتكوينهم النفسي والعاطفي والإجتماعي، على اعتبار أن جنس العارف يؤثر على طبيعة المعرفة المتوصل إليها. فإذا نظرنا إلى هذه المفاهيم من وجهة نظر نسوية فإن معناها ومضمونها وحتى طبيعتها ستتغير، فالأمن عند الواقعيين مثلا ذا طبيعة مادية عسكرية ومرتبط أساسا بالدولة، لكن النسويين يوسعونه إلى مجالات وأبعاد أخرى غير عسكرية، وينوّعون مصادر تهديده، ويربطونه بالفرد أكثر. والدولة عند الواقعيين هي فاعل عقلاني يسعى دائما إلى تعظيم المصلحة المتمثلة في القوة والأمن، لكن عند النسويين الدولة لا تتبع دائما اعتبارات العقلانية في التفكير والتصرف، فهناك اعتبارات معنوية وأخلاقية تحكم سلوك الدول. وطبيعة السياسة الدولية عند الواقعيين هي صراع مستمر من أجل القوة والنفوذ والسيطرة على الآخرين، لأن ذلك (حسب الواقعية الكلاسيكية) متأصل في الطبيعة البشرية للإنسان، لكن النسويين يسألون: عن أي إنسان

[53] يجادل النسويون أن أحد القرائن والدلائل البينة على التحيز الذكوري الفاضح في حقل العلاقات الدولية هو أنه لا يوجد أي اسم أنثوي ضمن رواد ومنظري العلاقات الدولية البارزين، وذلك لا يرجع بالطبع إلى نقص في القدرات العقلية أو الفكرية للنساء، وإنما للإقصاء والتهميش الممارس ضد النساء من طرف الرجال.

يتحدثون؟ عن كل الإنسان، أم عن الإنسان الذي في مخيلتهم وتصورهم؟ ويجادلون بالمقابل أن الإنسان تحكمه الإعتبارات المعنوية والأخلاقية أكثر مما تحكمه الإعتبارات والحتميات المادية الصرفة، وعليه فهناك دائما إمكانية لتغيير وتعديل سلوكه إذا توفرت شروط ذلك. وعن فواعل العلاقات الدولية التي يحصرها الواقعيون في الدول (التي تعتبر الممثل الشرعي والرسمي والوحيد للشعوب والمجتمعات)، يرى النسويون أن هذه النظرة قاصرة وإقصائية ومتحيزة، بحيث لا تهتم بما يحدث داخل الدول ولا النتائج المترتبة عن ذلك على الصعيد الدولي، فالدولة ليست مفهوما محايدا يعبر بحق عن عموم الشعب (نساء ورجال)، وإنما هي مفهوم **مجندر** يعكس صفات ذكورية خالصة، ولا أدل على ذلك من استبعاد النساء من المسؤوليات وأجهزة صنع القرار.

نشير إلى أن النسوية لا تمثل نظرية واحدة، ولا حتى اتجاها فكريا متجانسا ومتماسكا، وإنما طيفا واسعا من المواقف الفكرية والنظرية التي تلتقي حول وجوب أن تنال النساء المكانة اللائقة بهن في كل المجالات الفكرية والعملية، وتختلف أو تفترق حول آليات تجسيد وتحقيق ذلك. ورغم عدم الإتفاق حول تصنيف محدد لها، إلا أن عددا من المراجع الأكاديمية يوردها (ليس بالشكل نفسه) على النحو التالي:

1- **النسوية الليبرالية:** التي يعمل أنصارها على المطالبة بمساواة المرأة بالرجل من حيث التمتع بالحقوق السياسية والمدنية وإدارة الشأن العام، سواء تعلق المجال بالسياسة الداخلية أو السياسة الدولية. وهي في الحقيقة تعكس اهتمامات المرأة التي تعيش في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة بالدرجة الأولى، والتي تختلف في وضعها وأهدافها وطموحاتها عن المرأة في باقي الدول الأخرى.

2- **النسوية الماركسية/ الإشتراكية:** يعتقد النسويون الماركسيون أن سبب لا مساواة المرأة أو النساء مع الرجال يجد مصدره في طبيعة النظم الرأسمالية القائمة، بما فيها النظام العالمي. ولتغيير هذا الوضع لابد من إسقاط الرأسمالية والقضاء عليها. بينما يذهب الإشتراكيون منهم إلى أن وضع التهميش والإقصاء واللامساواة الذي تعانيه النساء في

النظم الرأسمالية بقي مستمرا حتى في النظم الجديدة التي تبنت الإشتراكية، والسبب في ذلك يرجع إلى **النظام الأبوي** القائم في كل من النظمين، وعليه فإن تحرير المرأة من قيود النظام الأبوي هو الكفيل بتحقيقها مكانة متساوية مع الرجل.

3- **وجهة النظر النسوية:** على عكس النمطين السابقين، لا ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من الوضع العام للمرأة وكيفيات تغييره، وإنما تنصب اهتماماتهم على دراسة وبيان كيف أن الرؤى والأفكار والأحكام المستندة إلى عامل **الجنس** هي التي حددت الفروقات الإجتماعية بين الجنسين، وجعلت المرأة في مكانة ومرتبة دون الرجل. وعليه فالنظر إلى السياسة العالمية من خلال وجهة النظر هذه سيغير جذريا فهمنا للعالم، ومعه سيتغير الواقع الفعلي للمرأة.

4- **النسوية ما بعد الحداثية:** تعارض التوجهات الوضعية لكل من النسوية الليبرالية والماركسية/ الإشتراكية، وترفض النظريات الكبرى التي تهيمن على الحقل وتدّعي العالمية، لأنها تمثل في الحقيقة ثقافة الرجل الأبيض. لا تؤمن بإمكانية الحيادية في الحكم والتحليل حتى ولو انطلقنا من الجندر أو الجنس، وبالتالي لا يمكن المراهنة عليهما في الوصول إلى فهم حاسم ونهائي بالنسبة لمشكلة عدم مساواة المرأة بالرجل.

5- **النسوية ما بعد الكولونيالية:** يرى أصحابها أن مشكلة النساء في الدول التي خضعت للإستعمار هي جزء من المشكلة العامة التي تعانيها مجتمعات هذه الدول رجالا ونساء. وبالتالي، فالهدف الأساسي هو التحرر من تبعات الإستعمار وفق نظرة شمولية تدمج النساء إلى جنب الرجال في عملية التحرر هذه.

وُجهت انتقادات عديدة للنسوية. منها أنها لا تقدم نظرية متماسكة وموحدة مما يضعف موقفها النظري، وهذا بسبب تشظّيها بين عدد من التوجهات الفكرية والمنهجية المتناقضة في بعض الأحيان. كما أنها تقفز على حقائق الطبيعة والتاريخ والإجتماع حينما نادى بعض مفكريها بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة، إلى الحد الذي اعتبرها البعض نوعا من المثالية والطوباوية. بالإضافة إلى أن العمل على التحرر من الهيمنة والمركزية الذكورية قد يوقعها في فخ

السقوط في المركزية الأنثوية. بعد النسويين ما بعد الحداثيين (المتطرفين) سقطوا في فخ العدمية والعبثية حينما نادوا بإسقاط وهدم كل البنى والعلاقات الإجتماعية القائمة، دون أن يقدموا البديل عنها.

3-4- البنائية الإجتماعية (*Social Constructivism*)

برزت البنائية كمشروع تنظيري واعد للعلاقات الدولية بداية من تسعينيات القرن العشرين على يد مجموعة من المفكرين يتقدمهم نيكولاس اوناف، فريدريك كراتوشويل، وألكسندر ونت. كرد فعل وكمحاولة لتجاوز **أزمة التنظير** العميقة التي شهدها الحقل، إثر النقاش **والإنقسام** الكبير الذي حدث بين العقلانيين والتأمليين (أو بين الوضعيين وما بعد الوضعيين) حول الأسس الفلسفية، الأنطولوجية، الإبستمولوجية والمنهجية التي ينبغي أن يبنى عليها علم العلاقات الدولية، والذي (أي الإنقسام) جعل من إمكانية الحوار أو التواصل بينهما مستحيلة ومنعدمة، وذلك لانعدام أي أرضية مشتركة يمكن تأسيس النقاش عليها. إذن، مشروع البنائيين[54] تمثل تحديدا في محاولة إيجاد مثل هذه الأرضية المشتركة، أو بتعبير وندت إيجاد **الأرضية الوسطى** (*The middle ground*) التي يمكن من خلالها جسر فجوة الخلاف بينهما والتأسيس لخارطة تنظير جديدة يتبناها الطرفان معا.

تمثل مسعى البنائيين في هذا الصدد، وعلى رأسهم **ألكسندر ونت**، في إبراز أهمية ومحورية البعد الأنطولوجي في دراسة العلاقات الدولية، وذلك من خلال إعادة البت في مسألة ترتيب الأولوية أو الأسبقية بين السؤال الإبستمولوجي (**كيف نعرف؟**) والسؤال الأنطولوجي (**ماذا نعرف؟**)، ومن منهما يحدد الآخر، هل نحدد محتوى وموضوع ماذا ندرس ثم نقرر على ضوئه كيفية دراسته؟ أم أن كيفية ومناهج وطرق الدراسة هي التي تحدد لنا ما الذي ندرسه وما الذي لا ندرسه؟

---

[54] من نقصدهم هنا هم البنائيون الحداثيون الذي يتبنون إبستمولوجيا وضعية وأنطولوجيا ما بعد وضعية، ويؤمنون بإمكانية إيجاد أرضية مشتركة لبعث النقاش بين العقلانيين والتأمليين. أما البنائيون ما بعد الحداثيين فإنهم لا يؤمنون بهذه الإمكانية مطلقا.

يقرر الوضعيون أن **العلم يعرف بمنهجه لا بموضوعه**، فليس للعلم موضوع محدد، سواء كان ذلك في مجال الطبيعيات أو في مجال الإجتماعيات، فالعلم هو العلم بغض النظر عمن يمارسه؟ أو على ماذا يمارسه؟ لكن للعلم منهج، وهي قواعد المنهج العلمي المتعارف عليها، **ومقتضياته**[55] هي التي تحدد لنا جملة المواضيع التي يمكن دراستها. بينما يقرر البنائيون أن هذه النظرة قاصرة وإقصائية وتضليلية في الوقت نفسه، حيث أنه إذا تمسكنا بهذا الفهم المادي الوضعي للعالم وللعلم الذي يدرسه، فإننا سوف نقصي قسما كبيرا من المواضيع من الدراسة العلمية، بما فيها الطبيعيات. فعلى سبيل المثال لا شيء يجبرنا على دراسة الهيكل الجزيئي في الفيزياء بدعوى أنه لا يمكن مشاهدته، ومع ذلك تعد الجزيئات والذرات والأنوية ... مواضيع أساسية في أي دراسة علمية فيزيائية. كذلك الأمر بالنسبة للعديد من الظواهر الإجتماعية بما فيها العلاقات الدولية، فهيكل السياسة الدولية ليس من الأشياء المشاهدة، ومع ذلك لا يمكن نفي وجوده بدعوى عدم مشاهدته. يصل البنائيون إلى نتيجة مفادها أن الإنطلاق من السؤال الإبستمولوجي **قد أضر كثيرا** بالسؤال الأنطولوجي، وعليه **ينبغي إعادة ترتيب الأولوية** بينهما، بحيث أن الإنطلاق من الأنطولوجيا سيتيح لنا دراسة المواضيع الجوهرية والأساسية في أي حقل دراسي دون إقصاء أو استبعاد من جهة، ومن جهة أخرى يتيح لنا القدرة والفرصة لابتكار مناهج وأدوات بحثية جديدة تستطيع التعامل مع هذه المواضيع.

إن الإنطلاق من الأنطولوجيا في دارسة الظواهر الإجتماعية، يعني ابتداء تحديد ماهيتها وطبيعتها ومكوناتها ..إلخ. فإذا كان العقلانيون الوضعيون ينظرون إلى الواقع الإجتماعي نظرة مادية بحتة، أي أنه **معطى** مسبق، باعتباره جزءا من الطبيعة، يخضع لقوانين موضوعية، مادية، وحتمية يمكن اكتشافها فقط باتباع قواعد المنهج العلمي التجريبي؛ فإن البنائيين ينظرون إلى الواقع الإجتماعي نظرة إجتماعية تكوينية، أي أنه **مبني إجتماعيا**

---

[55] العلم في مفهوم الوضعيين يدرس كل ما هو مادي، محسوس وملموس، يمكن قياسه، تكميمه، التعبير عنه رياضيا...إلخ، وما لا يخضع لهذه الشروط يدخل في مجال الفلسفة والفن ...إلخ.

وليس معطى، فوجوده وجود **مثالي** (أي معنوي) وليس وجودا ماديا بحتا، ذلك أن البنى والهياكل والوظائف والعلاقات والسلوكات .. الإجتماعية كلها يتم بناؤها بشكل تذاتاني أو بين الذوات الإنسانية المختلفة (*Inter-subjectivity*)، حيث أن التفاعل بين الأفراد من خلال الأفكار، القيم، المعايير والهويات هو الذي يؤسس لشيء اسمه الواقع أو الظاهرة الإجتماعية، فهي على خلاف الظاهرة الطبيعية، ظاهرة **إرادوية** تخضع لإرادة الأفراد في تشكلها وسيرورتها وصيرورتها، وبالتالي فهي ليست حتمية ممتنعة ضد محاولات التغيير. **لكن هل ينفي هذا أن الواقع الإجتماعي له وجود مادي يمكن إدراكه؟**

يذهب البنائيون ما بعد الحداثيون إلى نفي الوجود المادي للواقع الإجتماعي بصفة مطلقة، إذ لا وجود له إلا من خلال الإدراك والمعاني واللغة والخطاب .. إلخ، وبالتالي فطرق ومناهج دراسته تختلف كليا مع ما يذهب إليه الوضعيون، ومنه فلا يمكن أبدا الحديث عن تقارب أو توافق بين العقلانيين والتأمليين. بينما يذهب الحداثيون[56] منهم إلى الإقرار بوجود قاعدة مادية لأي واقع اجتماعي، فالبنى الإجتماعية لها وجود فعلي رغم أنه لا يمكن ملاحظتها بصفة مباشرة، ويمكن التحقق من ذلك من خلال التأثير الذي تمارسه على الأفراد، والقيود التي تفرضها عليهم، ..إلخ، وبالتالي يمكن دراستها بطريقة موضوعية، مع مراعاة ضرورة الإنفتاح على بقية المناهج الأخرى التي تتلاءم مع فكرة أنه إلى جانب المدلول المادي للظاهرة هناك مدلولات معنوية وفكرية وقيمية تؤثر على إدراكها وفهمها، وبدونها يكون الإدراك المادي قاصرا.

يخلص البنائيون من خلال نقدهم للتوجه الأنطولوجي للعقلانيين الوضعيين إلى القول بأن واقع السياسة الدولية هو من طبيعة بينذاتانية (*Inter-subjectivity*)، وهو نتاج التفاعل والإتصال الإجتماعي الذي يسمح بتقاسم المعتقدات والقيم والأفكار. فالواقع المادي أو الإجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون، والإدراك أو **الفهم**

[56] نلاحظ هنا أولى خطوات التقارب مع العقلانيين، وهي الإعتراف بالوجود المادي للواقع الإجتماعي جنبا إلى جنب مع الوجود المثالي أو المعنوي له.

الجماعي هو ما يمنح الأشياء المادية معنى ما يساعد على تكوين الواقع، ومثال ونت الشهير حول المسدس يختصر منطلقات البنائيين في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، حيث يقول "المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليس علاقة مادية".

من الناحية الإبستمولوجية والمنهجية، يعتقد البنائيون الحداثيون بإمكانية الدراسة العلمية للسياسة الدولية، أي إمكانية أن تكون لنا نظريات موضوعية يمكن التأكد من صحتها أو تكذيبها في مقابل الشواهد والأدلة الإمبريقية، ويرجع افتراضهم هذا إلى تسليمهم بأن للواقع الإجتماعي وجود مادي يحكمه. إلا أن هناك بعض التحفظات التي يسوقونها على ذلك، ف ونت يجادل بأنه رغم الوجود المادي والمستقل للواقع السياسي الدولي إلا أنه لا يمكن معرفته بطريقة حسية مباشرة، وإنما نحتاج إلى وسائط تلعب دور التعريف بهذا الواقع، هي الأفكار والقيم والمعايير والهويات المشتركة (الجمعية)، وبدونها لا يمكن أبدا التعامل مع هذا الواقع الذي هو مبني أصلا، فإدراك الواقع ومعرفته يحدث من خلال هذه الوسائط التي تعطي للأفعال والسلوكات والبنى الإجتماعية معانيها ومدلولاتها. كما أن ونت يرفض مفهوم العلم (بنسخته الوضعية) القائم على إدراك ومعرفة الواقع من خلال علاقات سببية ميكانيكية حتمية وفق منطق ومبدأ التفسير، ويستعيض عنه بمفهوم للعلم يلعب فيه الفهم القصدي والغائي إلى جانب التفسير دورا مهما في إدراك الوقع ومعرفته.

من حيث مستويات التحليل أو مصادر تفسير السلوك الإجتماعي للفاعلين، يذهب ونت إلى القول بأن تحليل السياسة الدولية يجب أن يكون **كلاّنيا** أو **بنيويا**[57]، أي ينطلق من تحليل وفهم طبيعة النظام الدولي القائم بغية فهم وشرح السلوك الخارجي للدول، أي تماما كما يفعل الواقعيون الجدد. لكن ونت يختلف عنهم في مسألة علاقة التأثر والتأثير التي تحدث بين

[57] لا يتبنى كل البنائيين الحداثيين مستوى النظام الدولي في تحليل وتفسير السلوك الخارجي للدول. فعلي سبيل المثال ينطلق كل من كراتوشويل وجون راقي من فكرة **الجمع** بين مستوى النظام الدولي ومستوى الدولة لفهم السلوك الخارجي لهذه الأخيرة، لأن هناك علاقة تكوينية تبادلية بين الدولة والنظام الدولي مرتبطة بالظروف التاريخية التي نشأت في ظلها.

النظام الدولي والدول، أو ما يعرف بـ "**إشكالية البنية – الفاعل**"، حيث يرى – بخلاف الواقعيين الجدد الذين يعتقدون أن النظام الدولي هو بنية مستقلة عن الوحدات المكونة له، وبالتالي يؤثر فيها ولا يتأثر بها– أنها علاقة في الإتجاهين معا، أي أن هناك **تكوينا متبادلا** بين البنية والفاعل، فالنظام الدولي يمارس تأثيره في تحديد وتشكيل سلوكات الدول (وهوياتها ومصالحها)، كما أنه في الوقت نفسه يتأثر بالتغيرات التي تحدث على مستوى مصالح وهويات وإدراكات الدول التي لها كذلك محددات داخلية. **كيف ذلك؟** يشير البنائيون إلى أن الواقعيين الجدد قد وقعوا في مأزق منهجي أثناء تبنيهم لمنهج التحليل البنيوي في تفسير السلوك الخارجي للدول، حيث أنه من أجل فهم وتفسير سلوك الفواعل (الدول) فإنهم يعودون إلى بنية النظام الدولي، لكن من أجل تحديد طبيعة هذه الفواعل وهوياتها ومصالحها فإنهم يهملون هذه البنية ويفترضون أن هذه الطبيعة محددة سلفا (كائنات مادية عقلانية). وبالتالي، فهم يقبلون أن بنية النظام الدولي هي التي تشكل سلوك الدول، لكنهم يرفضون فكرة أنها تشكل كذلك هوياتها ومصالحها. وللخروج من هذا المأزق يقترح البنائيون فكرة التشكيل المتبادل بين البنية والفاعل، فكما تعمل البنية على تشكيل الفاعل وتحديد هويته ومصالحه، فإن الفواعل ومن خلال تفاعلهم الإجتماعي يعملون على إعادة تشكيل البنية.

من الناحية المنهجية، يتبنى البنائيون عددا موسعا من الخيارات المنهجية التي تتلاءم مع توجهاتهم الأنطولوجية المثالية، حيث إن التعامل مع السياسة الدولية بوصفها بنية إجتماعية (لا مادية) تتكون من القيم والأفكار والمعايير والهويات، يفرض على الباحثين اللجوء إلى مناهج كيفية من قبيل: التأويل أو الهارمونيطيقا، وتحليل الخطاب، ودراسة المضمون،.. إلخ.

في مجال العلاقات الدولية، حاول البنائيون تجاوز إخفاقات النظريات العقلانية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول، وفي تفسير وفهم التغير الذي يحدث على مستوى النظام الدولي. وذلك بتقديم **نظرية إجتماعية** لا تدعي مطلقا أنها تتنبأ مسبقا بسلوكيات الدول وتصرفاتها، وإنما تقدم إطارا تحليليا يمكن من خلال تفسير وفهم هذه السلوكيات والتصرفات، تماما كما تفعل نظرية الإختيار العقلاني. فهي تخبرنا كيف ستتصرف الدول في حالات

وشروط بعينها، لكنها لا تخبرنا بمضمون ومحتوى هذا التصرف. وفي هذا المقام يدعي البنائيون أن نظريتهم هي شاملة ويمكن تطبيقها في العديد من الفروع العلمية الأخرى.

كما فعل الليبراليون الجدد، حاول ونت الإنطلاق من بعض افتراضات الواقعيين الجدد (مع بعض التعديلات عليها) للوصول إلى نتائج مخالفة بشأن فهم وتحليل السلوكات الخارجية للدول. كيف ذلك؟

أولا: يعتقد ونت أن النظام الدولي ذا طبيعة **فوضوية**، ولكن ليس بالمعنى الذي ذهب إليه الواقعيون الجدد حينما تصوروها من طبيعة صراعية على الطريقة "الهوبزية" وبشيء من الحتمية. ف ونت يدعي أنه ليس هناك منطق للفوضوية متأصل بذاته ومستقل عما ترغبه الدول أو تعتقده، ف **الفوضى هي ما صنعته الدول منها** بتعبيره، ولذلك فإن لها أكثر من منطق. الفوضى بحد ذاتها وعاء فارغ ليس له منطق فطري حقيقي، فالفوضويات تكتسب أكثر من منطق كنتيجة لنمط البنية الذي نتصوره بداخلها. والشرط الذي يضعه ونت لإمكانية تعدد معاني "الفوضى" هو أن نتصور البنية مفاهيميا بلغة إجتماعية وليس بلغة مادية كما يفعل الواقعيون الجدد أو نظرائهم من الليبراليين الجدد. ومعنى هذا أن نلجأ إلى تحديد طبيعة الثقافة السياسية للمنظومة الدولية القائمة إذا ما أردنا تحديد طبيعة ومضمون بنيتها الفوضوية. فعلى سبيل المثال تختلف طبيعة الفوضى الناجمة عن إدراك الدول لبعضها البعض على أنها أصدقاء عن تلك التي تنظر فيها الدول إلى بعضها البعض بعين العداوة، ففي الأولى تسود بنية الصداقة وما يستتبعها من تعاون، وفي الثانية تسود العداوة وما يستتبعها من نزاعات وحروب، وكلتا الحالتان ممكنتان، وعليه فإن تنوع البنى الإجتماعية في ظل الفوضى هو أمر ممكن ويعتمد على إرادة وإدراكات الدول نفسها.

ثانيا: يُسلّم ونت مع الواقعيين الجدد بأن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية، لكنه يخالفهم بشأن تحديد طبيعة هويتها[58] ومصلحتها[59]، وبشأن ترتيب الأولوية

[58] تعد **الهوية** عنصرا مهما في التفاعل الإجتماعي بصفة عامة. حيث تقوم بوظيفة التعريف في المجتمع، فهي تخبرك وتخبر الآخرين من أنت؟ وتخبرك من هم الآخرون؟ وبعبارة أخرى تعتبر الهوية بمثابة الصورة التي يحملها الفاعل (الدولة هنا) عن نفسه

والأسبقية بينهما. فإذا كان الواقعيون يفترضون بأن مصالح الدول هي شيء معطى مسبقا ومحدد سلفا، حيث أن الدول تسعى دائما إلى تعظيم مصالحها المتمثلة في الأمن بالدرجة الأولى، وذلك بسبب البيئة الدولية الفوضوية التي تعيش فيها، وبالتالي فإن هذه المصلحة هي التي تجعل من الدولة كائنا عقلانيا (الهوية)؛ فإن ونت يجادل بأن هوية ومصالح الدول ليست معطى طبيعيا بل هي معطى إجتماعيا، وأن **الهويات أسبق وجودا من المصالح**[60]، ذلك أنه لا يستطيع الفاعل أن يعرف ماذا يريد؟ حتى يعرف من يكون؟ لأن هوية الفاعل هي التي تقوده إلى تحديد خياراته ورغباته بدقة، وتعمل على تزويده بالدافع اللازم لتحقيقها.

ثالثا: يخالف ونت الواقعيين الجدد في مسألة العلاقة بين البنية والفاعل. فبينما يحاجج والتز بأن البنية (النظام الدولي) هي التي تحدد وتشكل سلوك الدول دون هوياتها ومصالحها التي هي محددة سلفا، وبالتالي يصبح سلوك الدول هو دالة تابعة لمتغير مستقل هو النظام الدولي. فإن ونت يجادل بأنه من المستحيل أن يكون للنظام الدولي كامل الدور في تحديد سلوكات الدول دون تدخل عوامل تتعلق بخصائص الدول ذاتها، والتفاعلات التي تحدث بينهما (بين البنية والفاعل). فكما أن البنية (النظام الدولي) تلعب دورا مهما في تشكيل هويات ومصالح وسلوكات الفاعلين (الدول)، فكذلك الأمر بالنسبة للفواعل التي تعمل على **تشكيل وإعادة تشكيل البنى** من خلال تفاعلها الإجتماعي. وعليه كما يعتقد ونت فإن عملية التشكيل تكون متبادلة بين البنى والفواعل[61]، وهي ما يفسر إمكانية التغير الحاصلة سواء في بنية وطبيعة النظام الدولي، أو في هويات وأفضليات ومصالح الدول.

ويتعامل على أساسها مع الآخرين، وفي الوقت نفسه الصورة التي يحملها الآخرون عنه ويعاملونه على أساسها. كما أنها ليست ثابتة بل متغيرة حسب محددات داخلية تتعلق بالفاعل نفسه وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية وكذا بعملية التفاعل التي تحدث بينهما.

[59] تشير **المصلحة** إلى ما يريده الفاعلون الاجتماعيون؟ إنها تعني الحاجات والرغبات التي يسعون إلى تحقيقها.

[60] يقر ونت أن هذه الأسبقية هي من الناحية النظرية، أما من الناحية العلمية فلا يمكن الفصل بينهما إطلاقا. حيث يقول ونت: "بدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة، وبدون الهويات فإن المصالح لن تكون لها وجهة محددة".

[61] يُبرّر ونت موقفه هذا بالقول أن طبيعة التشكيل المتبادل بين البنى والفواعل اقتضاها سببان اثنان:

1- الإعتقاد بأن البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج المجتمع الذي يحيون فيه.

ما الذي أضافته البنائية في فهم وتحليل العلاقات الدولية؟

يعتقد تيد هوبف (أحد أنصار البنائية) أن البنائية استطاعت أن تقدم حلولا ومفاهيم بديلة لعدد من المشكلات والقضايا التي أثارها منظرو الإتجاه السائد بشقيه (النيوواقعي والنيوليبرالي) مثل: توازن التهديد، مأزق الأمن، المفاهيم المؤسساتية النيوليبرالية للتعاون في ظل الفوضى، والنظرية الليبرالية للسلم الديمقراطي. وتفصيل ذلك كما يلي:

1- توازن التهديد: يفترض الواقعيون الجدد في مسلمة تقليدية أن الدول تتحالف ضد القوة أو الطرف الأقوى، ويستدرك ستيفن والت على هذا الإفتراض بالقول إنه خاطئ إمبريقيا، إذ تتحالف الدول في حقيقة الأمر ضد التهديدات، فالدول لا تتحالف ضد القوة وإنما ضد نمط خاص ومعين من القوة. وهنا يتدخل البنائيون ليشيروا إلى العنصر المفقود في النظرية الواقعية لتوازن التهديد كما قدمها والت والمتمثل في إدراك التهديد (*Threat Perception*)، فالإقرار بأن الدول تتحالف ضد التهديد معناه ضرورة التسليم بأن التهديد هو عملية إدراكية ومن طبيعة مثالية، ومنه وجوب العودة إلى فهم وتحليل هويات وتصورات وإدراكات الفاعلين لأنفسهم ولغيرهم في مجال السياسة الدولية.

2- مأزق الأمن: ينتج حسب الواقعيين الجدد عن عامل اللايقين (*Uncertainty*)، فالدول لا تكون متأكدة على وجه اليقين من مقاصد ونوايا الدول الأخرى بسبب عدم كفاية معرفتها وثقتها بالآخرين، وبالتالي هناك إمكانية كبيرة لانخراط الدول في سلوك نزاعي ضد بعضها البعض. لكن البنائيين يتساءلون عن صدق هذا الإفتراض والتحليل بالنسبة إلى الدول أعضاء الحلف الواحد أو بالنسبة لأعضاء المؤسسة الإقتصادية الواحدة أو بالنسبة لدولتين سلميتين أو بين دول محايدة وهلم ما جرا. يعتقد البنائيون أن "عامل اللايقين" في السياسة الدولية يمكن أن يكون مسببا كبيرا للتهديد كمتغير ولكن ليس كعنصر ثابت، بالإضافة إلى

2- التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات إجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين هؤلاء البشر، فنحن نحيا في عالم له وجود مسبق ومنظم ومهيكل بحيث يؤثر في سلوكاتنا وأفعالنا بشكل مباشر، لكن ومع ذلك فنحن وكلاء لهم مقاصد وهويات مستقلة في هذا العالم ونعمل بالمقابل على تشكيله وإعادة تشكيله على نحو مستمر.

أن "الهويات" تعمل على الإقلال من خطر اللايقين، فالدول تدرك باقي الدول الأخرى بشكل مختلف ومتمايز، فالقدرات النووية لفرنسا وروسيا الإتحادية مثلا لها إدراك وفهم مختلف بالنسبة لصانع القرار البريطاني.

3- التعاون النيوليبرالي؛ يضع الليبراليون الجدد شرطا أساسيا لتحقيق التعاون بين الدول يتمثل في مبدأ "شفافية الفعل" (*Transparency of Action*)، وهذا لا يمكن تحقيقه حسبهم إلا عن طريق المؤسسات الدولية التي تزيد من عامل ثقة الدول بعضها ببعض، أي تصبح "آلية مراقبة" تتيح للدول رؤية ما تفعله الدول الأخرى، كما أنها تخلق قواعد وإجراءات للرقابة والعقوبة مما يدفع الدول إلى الإلتزام بعملية التعاون الدولي. ورغم أن البنائيين يشاركون الليبراليين الجدد فكرة إمكانية التعاون الدولي في ظل الفوضى إلا أنهم يختلفون معهم في كيفية حدوث ذلك، فالليبراليون الجدد ينطلقون من مسلمة رغبة الدول (مصلحة محددة سلفا) في تحقيق التعاون الدولي ولكنهم يصطدمون بعامل البيئة الخارجية، وعليه فإنهم يشتغلون على كيفية جعل هذه البيئة (عامل خارجي) محفزة وحاضنة لعملية التعاون، بينما يبدأ البنائيون من العامل الداخلي المتعلق بهوية الدولة في تقدير وفهم مصالحها في منطقة أو مجال معين، وبالتالي فإن توزيع الهويات والمصالح المتنافسة هو الذي يساعد على تفسير إمكانية التعاون بين الدول.

4- نظرية السلم الديمقراطي؛ الفرضية التقليدية التي يسوقها الليبراليون الجدد من أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها تتعلق بطبيعة ومسارات اتخاذ القرار بشأن الحرب والسلم داخل أنظمة هذه الدول والتي يلعب فيها الإعلام دورا كبيرا. لكن البنائيين يعطون تفسيرا آخر، فإذا كانت الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض فذلك بسبب إدراك كل منها للآخرين، على اعتبار أن هويات ومصالح الدول تشكلها المعايير والممارسات الإجتماعية، فالدول الديمقراطية تتصرف بسلمية اتجاه الدول التي تدرك وتفهم بأنها ديمقراطية. كما يضيف البنائيون أنهم باستطاعتهم تفسير فترات من السلم أو غياب الحرب بين دول لا تحكمهم أي

مؤشرات موضوعية للديمقراطية في أمريكا اللاتينية مثلا وفي إفريقيا، وذلك بالإستناد إلى كيف تنظر هذه الدول إلى أنفسها وإلى الآخرين إجتماعيا.

كغيرها من نظريات العلاقات الدولية تعرضت البنائية للعديد من الإنتقادات. منها عدم قدرة البنائيين على ضبط المفاهيم والمصطلحات التي يستخدمونها في تحليل السياسة الدولية، فعلى سبيل المثال لا يوجد اتفاق واضح حول ما نقصده بالهوية، كيف يستطيع الباحثون بشكل مقبول تحديد ما هي هوية الدولة؟ ما صنف الهويات البارزة التي يمكن أن توجد في السياسة الدولية في أي لحظة تاريخية معينة؟ ..إلخ. يخفق البنائيون كذلك في التحليل والإجابة عن السؤال: كيف تكونت المعايير أو المثل في المقام الأول؟ وكيف تتغير المعايير بمرور الوقت بتفاعلها مع وكلاء بعينهم؟

من الناحية الإمبريقية يشير أحمد أبو زيد إلى أن البنائية تعاني ضعفا واضحا، إذ تعتمد على ملاحظة ظواهر وأشياء لا يمكن ملاحظتها، لأنها ببساطة ليست من طبيعة مادية بل هي مثالية. وهذا يؤثر في الواقع على قيمة ومصداقية النظرية البنائية من منظار وضعي، إذ لا يمكن التأكد والتحقق ميدانيا من صحة ما تطرحه من أفكار وافتراضات.

يضيف أبو زيد أن افتراضات البنائية في فهم وتحليل سلوك الدول لا تصمد أمام أحداث الواقع الدولي، فهي تعجز عن تفسير الحالة التي يمكن أن يثور النزاع فيها بين الدول والجماعات التي تشترك سويا في الهويات والقيم والأفكار والمعايير السائدة فيما بينها. فعلى سبيل المثال بما تفسر البنائية غزو العراق للكويت سنة 1990 بالرغم من أنهما دولتين عربيتين؟ وكيف تفسر البنائية الصراع والتناقض بين دعاوى "الوطنية" / "القطرية" و"القومية" / "الوحدة" بين الدول العربية وغيرها؟ وكيف تفسر استمرار رفض دول مجلس التعاون الخليجي كلا من اليمن والعراق لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي بالرغم من التماثل القيمي وفي الهويات؟ ليصل أبو زيد في النهاية إلى الحكم على البنائية بأنها نظرية تقول الكثير جدا في شرح القليل جدا من العلاقات الدولية.

مارسيل فاليري يؤكد أن البنائية تعاني بشكل عام من مشكلة عدم الإنسجام الإبستمولوجي، إذ أن تباعد واختلاف أجندات البنائيين فيما بينهم يكشف عن تحفظهم وإحجامهم عن بناء برادايم شامل للسياسة العالمية، فمن العسير الجمع والمؤالفة بين الإتجاهات البنائية الحداثية وتلك التي تتبنى توجهات ما بعد حداثية.

وهذه المشكلة تمثل في الحقيقة المدخل نحو النقد الأساسي الذي يُبرِّر أو يُسوِّغ للبعض السخرية من مشروع البنائيين الطامح إلى جسر الفجوة بين العقلانية والتأملية، إذ يجدر بالبنائيين في المقام الأول حل الخلاف الإبستمولوجي القائم بينهم. فالبنائيون قد وقعوا في المأزق (الإبستمولوجي) نفسه الذي وقع فيه النقاش بين الوضعيين وما بعد الوضعيين في نهاية الثمانينيات، حيث مثل هذا المأزق خط التصدع الرئيسي بين البنائيين الحداثيين ونظرائهم ما بعد الحداثيين، وبدل الدعوة وإقناع العقلانيين والتأمليين إلى الجلوس على طاولة نقاش واحدة أصبحت هذه الدعوة موجهة إلى التيارات البنائية نفسها. وعليه فإن باقي المقاربات النظرية الأخرى سوف تتخذ موقف المتفرج والمراقب لما ستؤول إليه محاولات البنائيين لرأب الصدع القائم بينهم. وهنا نستطيع القول أن البنائيين هم الأولى والأكثر حاجة لمنطقة وسطى فيما بينهم قبل اقتراحها على العقلانيين والتأمليين.

خاتمة

تشكل النظرية، بالنسبة للباحثين والطلاب على حد سواء، أداة لا غنى عنها لفهم واستيعاب وتحليل وتفسير وربما توقع ما يحدث في السياسة الدولية. وإذ لا توجد نظرية بعينها تستطيع القيام بكل ما سبق، فإن اختيار النظرية الملائمة لموضوع بحثي ما يعد أمرا أكثر من ضروري. ذلك أن كل نظرية تحاول تقديم تحليل وتفسير شامل حول ما تعتقد أنه جوهر السياسة الدولية، وعليه فإن الإختلاف الذي يقع بين مختلف النظريات التي يزخر بها الحقل يتعلق أساسا بالإختلاف في تحديد هذا الجوهر، طبيعته وتكوينه، إمكانية معرفته ودراسته، كيفيات ومناهج دراسته، ..إلخ. لا تكتفي النظرية بدراسة الواقع الدولي وإعطاء تفسيرات

موضوعية بشأنه (**النظرية العلمية**)، بل قد تصبح النظرية أداة مهمة في تغيير[62] واقع دولي موجود نحو واقع آخر منشود (**النظرية المعيارية**)، وهنا تصبح النظرية نفسها جزءا من السياسة الدولية، وبالتالي هي كذلك تخضع للدراسة والتحليل والتقييم.

[62] أو في الإبقاء عليه، وتبرير ذلك بمبررات علمية وموضوعية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

- بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972).
- براون كريس، **فهم العلاقات الدولية**. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- بيليس جون وسميث ستيف، (محرّران)، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية** (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، 2006).
- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، ط 1، 2007).
- عارف محمد نصر، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2002).
- عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009).
- عطية أحمد عبد الحليم، (محرّر)، **نيتشه وجذور ما بعد الحداثة** (بيروت: دار الفارابي، ط 1، 2010).
- غريفيثس مارتن و أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

- مقلد إسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: ذات السلاسل للنشر، 1987).
- هوركهايمر ماكس، **النظرية النقدية والنظرية التقليدية**. ترجمة: مصطفى الناوي (الدار البيضاء: عيون المقالات، ط1، 1990).
- ونت ألكسندر، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**. ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي (السعودية، جامعة الملك سعود، 2006).
- أبو زيد أحمد محمد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد36، خريف 2012.
- ـــ، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد44، 2012.
- أحمد حسن الحاج علي، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية"، **عالم الفكر**، السنة الرابعة، العدد 33، أفريل- يونيو، 2005.
- جندلي عبد الناصر، "إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة"، **المستقبل العربي**، العدد 376، جوان 2010.
- ـــ، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، **المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010.
- سالم أحمد علي، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، خريف 2008.
- حمداوي جميل، "مدخل إلى مفهوم ما بعد الحداثة". على الرابط:
http://www.alukah.net/publications_competitions/0/38509/
- حمشي محمد، "الإتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية". على الرابط:

http://www.mhamchi.yolasite.com/resources

doc /الاتجاه%20الماركسي%20للتنظير%20في%20العلاقات%20الدولية.

- الرحبي مية، "الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي". على الرابط:

http://civicegypt.org/?p=27463

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- ACKERLY Brooke and STERN Maria and TRUE Jacqui (eds.), **Feminist Methodologies for International Relations** (Cambridge University Press, 2006).
- BURCHILL Scott et All (eds.), **Theories of International Relations** (Palgrave Macmillan, Third Edition, 2005).
- CHERNOFF Fred, **Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts** (Palgrave Macmillan, First Edition, 2007).
- CRAWFORD Robert, **Idealism and Realism In International Relations: Beyond the Discipline** (London: Routledge, First Edition 2000).
- DONNELLY Jack, **Realism and International Relations** (UK: Cambridge University Press, First Edition, 2004).
- DUNNE Timothy et al (eds), International Relations Theories: Discipline and Diversity (UK: Oxford University Press, 2007).

- GRIFFITHS Martin (ed.), **International Relations Theory for the Twenty – First Century: An introduction** (London: Routledge, First Edition, 2007).
- HASBI Aziz, **Théories des Relations Internationales** (France: l'harmattan, 2004).
- JONES Richard wyn (ed), **Critical Theory and World Politics** (USA: Lynne Rienner Publishers, 2001).
- MANSBACH Richard and RAFFERTY Kristen, **Introduction to Global Politics** (New York: Routledge, 2008).
- MINGST Karen, **Essentials of International Relations** (New York: W.W. Norton & Company, Second Edition, 2003).
- REUS-SMIT Christian and SNIDAL Duncan (eds), **The Oxford Handbook of International Relations** (New York: Oxford University Press Inc, FirstEdition, 2008).
- ROCHE Jean-Jacques, **Théories des Relations Internationales** (Paris: Montchrestien, 4eme Edition , 2001).
- SMITH Steve and BOOTH Ken and ZALEWSKI Marysia (eds), **International Theory: Positivism and Beyond** (UK: Cambridge University Press, 1996).
- SUTCH Peter and ELIAS Juanta, **International Relations: The Basics** (London: Routledge, First Edition, 2007).
- VIOTTI Paul and KAUPPI Mark, **International Relations Theory** (USA: Pearson Education, Inc, Fifth Edition, 2012).

- WEBER Cynthia, **International Relations Theory: A Critical Introduction** (New York, Routledge, Third Edition, 2010).
- WIGHT Colin, **Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology** (Cambridge University Press, First Edition, 2006).
- COPELAND Dale C, "The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay", *International Security*, Vol 25, N° 02, Autumn 2000.
- FINNEMORE Martha and SIKKINK Kathryn, "Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics", *Annual Review of Political Science*, N° 04, 2001.
- HOPF Ted, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", *International Security*, Vol 23, N° 01, Summer, 1998.
- KEOHANE Robert O, "International Relations Theory: Contributions of a Feminist Standpoint", *Millennium - Journal of International Studies,* Vol 18, N° 02, 1989.
- KLOTZ Audie et LYNCH Cecelia, « Le Constructivisme dans la Théorie des Relations Internationales", *Critique internationale,* N° 02, Hiver 1999.

- PETERSON V. Spike, "Feminist Theories Within, Invisible To, and Beyond IR", *Brown Journal of World Affairs,* Vol 05, Issue 02, 2004.
- RIOUX Jean-François, KEENES Ernie et LEGARE Gregg, "Le Néo-réalisme ou la Formulation du Paradigme Hégémonique en Relations Internationales", *Études Internationales*, Vol 19, N° 01, 1988.
- THIERRY Braspenning, "Constructivisme et Réflexivisme en Théorie des Relations Internationales", *Annuaire Français de Relations Internationales*, Vol 03, 2002.
- WALTZ Kenneth N, "Structural Realism after the Cold War", *International Security*, Vol 25, N° 01, Summer 2000.
- WENDT Alexander, "Constructing International Politics", *International Security*, Vol 20, N° 01, Summer 1995.

فهرس المحتويات

مقدمة 01

1- مدخل مفاهيمي

1-1- ما هي نظرية العلاقات الدولية؟ 02

2-1- لماذا نُنَظِّر للعلاقات الدولية؟ 04

3-1- هل يمكن أن ننظر للعلاقات الدولية؟ 04

4-1- لماذا تتعدد نظريات العلاقات الدولية؟ 05

5-1- ما أصناف نظريات العلاقات الدولية؟ 05

6-1- هل تقوم النظريات بالوظائف نفسها؟ 08

7-1- كيف يمكن التأكد من صحة النظريات؟ 09

8-1- كيف يمكن المفاضلة بين النظريات المختلفة؟ 10

2- النظريات ذات التوجه الوضعي في العلاقات الدولية

1-2- الليبرالية 12

1-1-2 الليبرالية الدولية 15

2-1-2- المثالية 18

3-1-2- الوظيفية والوظيفية الجديدة 22

4-1-2- التعددية والإعتماد المتبادل 25

5-1-2- الليبرالية الجديدة 26

6-1-2- نظرية السلم الديمقراطي 28

2-2- الواقعية 29

1-2-2- مفاهيم وافتراضات الواقعية 29

2-2-2- الإتجاهات النظرية داخل الواقعية 32

1-2-2-2- الواقعية الكلاسيكية 33

2-2-2-2- الواقعية الجديدة 35
2-3- الماركسية 39
2-3-1- الإمبريالية 41
2-3-2- التبعية 44
2-3-3- الهيمنة الثقافية 47
3- النظريات ذات التوجه ما بعد الوضعي في العلاقات الدولية
3-1- ما بعد الحداثة 49
3-2- النقدية 55
3-3- النسوية 60
3-4- البنائية الإجتماعية 68
خاتمة 78
قائمة المراجع 80